بداية أسطورة

مؤسس علم الاقتصاد الحديث

الرائد ابن خلدون

الجزء الثاني

الأستاذ الدكتور

الطيب داودي









أ.د. الطيب داودي

أستاذ بجامعة بسكرة - الجزائر

إن المتتبع لهذه الدراسة الخاصة في فكر العلامة ابن خلدون يدرك لا محالة أن هذا الفكر لم يأت من فراغ، ولكنه كان نتيجة تضافر عوامل عظيمة عظمة فكر ابن خلدون، فمن عائلة سادت وشادت في العلم والسياسة والرياسة، ترجع جذورها إلى الصحابي وائل بن حجر، إلى عصر عرف كل التناقضات وشهد شتى الظواهر، واختبر كل الأحوال، تقدم، انهيار، سقوط، وهبوط، قوة واضمحلال، دسائس ودهاء.. إلى حياة ملئت بالتجارب الميدانية، مارس هذه التجارب ووقف على آثارها ونتائجها، وساهمت في الحركية السياسية والعلمية، وكانت الدولاب الذي تدور عليه عجلة الحياة السياسية آنذاك، ثم العلم والقضاء وحلاوة السلطة وشغفها...ومرارة السجن وظلم الزمن، بهلاك كل أسرته وذهاب ماله وظلم العباد له.

فكانت خلاصة هذه المعاناة البشرية الخلدونية فكرا علميا غير مسبوق، جعل صاحبه يعيش حياة أبدية.

وإنني أرى أن فكر ابن خلدون هو المستودع الذي جمعت فيه الحضارة العربية الإسلامية مكنوناتها وما تراكم فيها من علم ومعرفة على مدى ثمانية قرون، فكان خير الشاهد على هذا الإرث الزائل، وكنت أطمح أن أساهم في واجب الانتماء لهذه الحضارة العريقة بعمل ما يعزز هذا الشعور الإنتمائي، فكان هذا العمل عربون هذا الحب الكبير الذي أكنه لهذا العالم الفذ عبد الرحمن ابن خلدون، وللحضارة العربية الإسلامية.

الوكيل المعتمد في ليبيا



نشر - طباعة - توزيع

ليبيا - طرابلس - مجمع ذات العماد - برج 4 - الطابق الأرضي

هاتف: 218213350332/33+ فاكس: 218213350016+

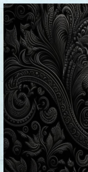
ص. ب: 91969

البريد الإلكتروني: alrowadbooks@yahoo.com

الموقع: www.arrowad.ly



ISBN 9789957832469



مكتبة المجتمع العربي

الأردن-عمان-وسط البلد-ش السلط - مجمع الفحيص

علوي 5651920 79 962+ ص.ب 8244 الرمز

الأردن - عمان - الجامعة الأردنية - ش. الملكة رانيا العبدالله -

www.muj-arabi-pub.com

E-mail:Moj_ pub@hotmail.com



"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"

﴿المجادلة: 11﴾

بداية أسطورة

مؤسس علم الاقتصاد الحديث

الرائد ابن خلدون

أحدث مقارنة مع مؤسسي علم الاقتصاد الأوروبي

آدم سميث، ريكاردو، مالتس...

الجزء الثاني

بداية أسطورة

مؤسس علم الاقتصاد الحديث

الرائد ابن خلدون

أحدث مقارنة مع مؤسسي علم الاقتصاد الأوروبي

آدم سميث، ريكاردو، مالتس...

الجزء الثاني

تأليف

الأستاذ الدكتور

الطيب داودي

أستاذ بجامعة بسكرة - الجزائر

الطبعة الأولى

2014م-1435هـ



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/3/824)

300.92

داودي، الطيب

بداية أسطورة مؤسس علم الأقتصاد الحديث الرائد ابن خلدون/الطيب داودي.- عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013

( ) ص

ر.إ. : 2013/3/824.

الواصفات: /الأقتصاد//الأعلام العرب/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة العربية الأولى

2014م – 1435هـ



مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

عمان – وسط البلد – ش. السلط – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس 4632739 ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان – ش. الملكة رانيا العبد الله – مقابل كلية الزراعة –

مجمع زهدي حصوة التجاري

www: muj-arabi-pub.com

Email: Moj_pub@hotmail.com

ISBN 978-9957-83-246-9 (ردمك)

المحتويات

الفصل الأول
نظرية القيمة والأسعار بين ابن خلدون وآدم سميث
دراسة تحليلية مقارنة

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني

نظرية الإنتاج بين ابن خلدون ورواد الفكر الاقتصادي المعاصر دراسة تحليلية مقارنة

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

نظرية السكان والنقود والمالية العامة عند ابن خلدون دراسة تحليلية مقارنة

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني: النظرية النقدية الكلاسيكية نظرية كمية النقود......	205
الفرع الثالث: نظرة النيوكلاسيك للنقود..............................	208
الفرع الرابع: النظرية الكينزية في النقود النظرية النقدية الحديثة..	209
المطلب الثاني: نظرية ابن خلدون في النقود........................	214
الفرع الأول: مفهوم النقود ووظائفها عند ابن خلدون...........	215
الفرع الثاني: تحقيق الاستقرار النقدي عند ابن خلدون...............	219
الفرع الثالث: القدرة الإنتاجية تحدد كمية النقود عند ابن خلدون..	221
الفرع الرابع: العلاقة بين النقود والأسعار عند ابن خلدون.............	222
المبحث الثالث: المالية العامة بين ابن خلدون، آدم سميث وكينز دراسة تحليلية مقارنة..	225
المطلب الأول: المالية العامة عند آدم سميث............................	225
الفرع الأول: مفهوم المالية ومكوناتها...............................	225
الفرع الثاني: المالية العامة عند آدم سميث............................	227
الفرع الثالث: المالية العامة عند كينز.................................	231
المطلب الثاني: المالية العامة عند ابن خلدون...........................	232
الفرع الأول: تطور الإيرادات المالية وآثارها الاقتصادية عند ابن خلدون..	233
الفرع الثاني: أثر الأنشطة المالية في التوازن الاقتصادي..............	234
الفرع الثالث: أهم قواعد الجباية عند ابن خلدون........................	236
الفرع الرابع: مكونات الإيرادات العامة عند ابن خلدون..................	238
الملحق الأول: المصطلحات الاقتصادية عند ابن خلدون ومدلولها المعاصر..	243
الملحق الثاني: أهم مصطلحات ابن خلدون..............................	248
الخاتمة..	283
المصادر والمراجع..	289

المقدمة

يعتبر القرنان الماضيان من أهم الفترات التي حضيت فيها الدراسات الاقتصادية بأكبر الاهتمام مقارنة بالعلوم الأخرى.

فقد ظهر الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين أثروا العلوم الاقتصادية بأفكارهم الجدية، التي أصبحت تشكل مدارس فكرية لها مبادءها وأفكارها تتبناها وتدافع عنها، وتقدم من خلالها تفسيرها للظواهر الاقتصادية بما يكتنفها من مسببات ونتائج، ومن أبرز هذه المدارس المدرسة التجارية، والمدرسة الطبيعية وعلى رأسها المفكر فرنسوا كيسناي، والمدرسة الكلاسيكية بمفكريها وعلى رأسهم المفكر الشهير آدم سميث، بالإضافة إلى عباقرة الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت أمثال ريكاردو ومالتس، جيمس ستيوارت ميل، وكينز وغيرهم ممن عاصروا بداية العصر الحديث في القرن العشرين.

والأفكار الليبرالية عاصرتها أفكار اشتراكية عرفت الريادة في بداية القرن العشرين وكان أهم مفكري المدرسة الاشتراكية ماركس وانجلز ثم احتضنها لنين وتروسكي وغيرهم من مشاهير المدرسة الاشتراكية.

إن هذه الأفكار الرائدة في هذه الفترة جعلت كثيرا من الدارسين والمفكرين يعتقدون بأن علم الاقتصاد قد بدأ تحديدا في هذه الثورة الفكرية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل بإلحاح عمن سبقوا هذه الفترة:

- ألا يوجد هناك من قدم فكرا اقتصاديا يستحق الذكر؟
- ألم يكن في بقية الحضارات السابقة من ساهموا في وضع أساس هذه الثورة الفكرية التي ظهرت في الحضارة الأوربية المعاصرة؟
- هل جاءت هذه الأفكار من العدم أم هي إضافات لأفكار اقتصادية سابقة؟

إن الإنصاف العلمي الموضوعي يجعلنا نبحث عن الأفكار الاقتصادية الإنسانية، السابقة لهذا العصر، وهذا البحث سنخصصه لإبراز مكانة ابن خلدون

الذي يعتبر أحد كبار المفكرين الذين عرفتهم الحضارة الإسلامية بمساهماته الفكرية الغزيرة.

- من هو، وما هي أهم العوامل التي أثرت في فكره؟
- وما هي أهم إسهاماته الاقتصادية؟
- وما الجديد الذي أضافه إلى الفكر الاقتصادي السابق له؟
- وماذا قدم للذين جاءوا من بعده؟
- وما مكانته بين مؤسسي علم الاقتصاد؟
- وهل توصل إلى تحليل اقتصادي علمي لنظرية القيمة والإنتاج اللتين تعتبران جوهر الدراسات الاقتصادية؟
- هل درس وحلل تقسيم العمل، وهل تعرف على الحافز الاقتصادي "اليد الخفية"، وما قيمة مساهمته في الحرية الاقتصادية؟
- ما هي نظرته للزيادة السكانية، وهل ارتقت هذه المساهمة إلى إطار النظرية؟
- كيف عالج موضوع النقود، وما هي مساهمته في المالية العامة؟

لقد أفاض المفكرون والدارسون لفكر ابن خلدون في شتى المجالات وأهمها علم الاجتماع، حيث استطاع الكثير من هؤلاء إبراز مكانته في العلوم الاجتماعية، وقد كاد أن يتفق عجمهم وعربهم على أن ابن خلدون هو صاحب النموذج الأول الذي أسس لعلم الاجتماع، والذين جاءوا من بعده كالمفكر أوجست كنت وماركس فيبر وغيرهم، لم يضيفوا إضافات كبيرة عما جاء به ابن خلدون، غير أن الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون لم يحظ بالأهمية الذي حظي بها علم الاجتماع من الدراسة والتمحيص، وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون وتحليلها ومعالجتها معالجة علمية موضوعية للتأكد من هذه الأفكار هل كانت عادية مثل غيرها من الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون وأرسطو، وكذلك عند علماء العرب والإسلام أمثال أبي عبيد وأبي يوسف، والغزالي وابن تيمية، وغيرهم ممن أشاروا إلى قضايا اقتصادية متنوعة في كتبهم مبدين آراءهم فيها، أم أن ابن خلدون قد توصل إلى وضع أسس تحليل اقتصادي متكامل.

وإذا كان ذلك موجودا فعلا، هل يحق لابن خلدون أن يتبوأ مكانته البارزة بين رواد الفكر الاقتصادي المعاصر مع الاحتفاظ بسبقه التاريخي لتأسيس علم الاقتصاد.

ومما سبق يمكن التأكيد على أن الاشكالية الأساسية لهذه الأطروحة هي: "هل لابن خلدون فضل السبق في تحليل ودراسة الكثير من القضايا الاقتصادية والتأسيس لعلم الاقتصاد الحديث الذي نشأ في رحاب الحضارة الإسلامية، وتطور بعد ذلك في ظل الحضارة الغربية الحديثة؟"

إننا نعتقد بأن دراسة ومقارنة فكر ابن خلدون مع أفكار هؤلاء الرواد هي بمثابة دراسة لحضارتين عظيمتين تواصلتا في الزمن والتاريخ والجغرافيا، هما الحضارة العربية الإسلامية وممثلها ابن خلدون، والحضارة الغربية المعاصرة وممثلها آدم سميث وغيره من رواد مدارس الاقتصاد المعاصر.

وحتى نثبت هذه الإشكالية بدرجة عالية من العلمية والموضوعية نقارن تحليل ابن خلدون بتحليل آدم سميث الملقب بأبي الاقتصاد وغيره من مفكري العصر الحديث، وسنسلك في إثبات ذلك منهجية معايير قياس المعرفة الإنسانية التي تسمو إلى مرتبة العلوم، والتي تتمثل بشكل عام في الموضوع "تحديد الغرض"، والمنهج "تحقيق القصد"، وأخيرا استيفاء المسائل.

أهمية البحث ودوافع اختياره:

في اعتقادنا أن هذا البحث يكتسي أهمية بالغة في مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية بوجه عام، وفي مجال إبراز المساهمة الفكرية الاقتصادية للحضارة العربية الإسلامية بوجه خاص، وفي تبوء ابن خلدون للمكانة التي يستحقها بين مفكري علم الاقتصاد بوجه أخص.

ويمكن اختصار اعتبارات هذه الأهمية في النقاط الآتية:

أ. إبراز ما تحتويه مقدمة ابن خلدون من دراسات وتحاليل اقتصادية تتسم بالموضوعية والعلمية، وتتشعب لتشمل أهم قضايا النظرية الاقتصادية المعاصرة.

ب. الكشف عما تحتويه المقدمة من قوانين ونظريات اقتصادية واضحة المعالم تتصف بالتحليل والتعليل الدقيق، مثل نظرية القيمة والحرية الاقتصادية والحافز الاقتصادي، والظلم الاقتصادي، ودور الدولة في انتعاش وانتكاس النمو.

ج. معرفة مناهج الدراسة مثل المنهج التحليلي القائم على الملاحظة والتجربة واستنباط ما تحتويه الظواهر من علاقات وروابط، واكتشاف الأسباب والمسببات، هذا المنهج الذي لم يعرف في المجال الاقتصادي إلا في العصر الحديث.

د. قلة الدراسات والأبحاث حول الفكر الاقتصادي الخلدوني، وتركيز القليل ممن كتبوا في هذا المجال على قضايا عامة، ما عدا دراسة الدكتور شوقي أحمد دنيا في كتابه المعنون "بابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد"، والتي تعتبر في نظرنا أرقى دراسة في هذا المجال، بالإضافة إلى بحث الدكتور رفعت السيد العوضي في كتابه " تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، "المساهمة العربية العقلانية".

ه. تطاول بعض المتحاملين على الفكر الخلدوني أمثال الكاتب المصري الذي ألف كتاباً بعنوان((نهاية أسطورة)) مدعيًا فيه أن فكر ابن خلدون مستوحى من الفكر الذي جاء في رسائل ((إخوان الصفاء)) وهو ليس كذلك، فجاءت هذه الأطروحة إجابة على ذلك بطرحها الفكر الاقتصادي لابن خلدون كبداية أسطورة عالميّة تضاف إلى الفكر الاجتماعي العالمي لابن خلدون.

و. إنني أرى أن فكر ابن خلدون هو المستودع الذي جمعت فيه الحضارة العربية الإسلامية مكنوناتها وما تراكم فيها من علم ومعرفة على مدى ثمانية قرون، فكان خير الشاهد على هذا الإرث الزائل، وكنت أطمح أن أساهم في واجب الانتماء لهذه الحضارة العريقة بعمل ما يعزز هذا الشعور الإنتمائي، فكان هذا العمل عربون هذا الحب الكبير الذي أكنه لهذا العالم الفذ عبد الرحمن ابن خلدون، وللحضارة العربية الإسلامية.

المؤلف

نظرية القيمة والأسعار بين ابن خلدون وادم سميث
"دراسة تحليلية مقارنة"

تعتبر نظرية القيمة والأسعار جوهر دراسات الاقتصاد السياسي، مما جعل بعض المفكرين والباحثين في هذا المجال يدعو الاقتصاد السياسي باقتصاد القيمة.

وإذا كان الحج عرفة، في اعتقاد المسلمين، والسوق، هو الرأسمالية في اعتقاد الرأسماليين، فإن الاقتصاد السياسي هو القيمة في اعتقاد الكثير من الاقتصاديين.

وانطلاقا من هذه الأهمية لنظرية القيمة والأسعار في الدراسات الاقتصادية، نبحث في هذا الفصل مساهمة ابن خلدون في هذا المجال مقارنة بمساهمة آدم سميث الذي تبوأ مكانة الريادة في علم الاقتصاد بفضل دراسته للقيمة، وذلك للإجابة على الإشكالية القائلة: هل ارتقت مساهمة ابن خلدون في القيمة إلى ما وصلت إليه مساهمة آدم سميث وغيره؟ وإذا كان ذلك صحيحا هل يحق لابن خلدون تبوأ الريادة مع الاحتفاظ بسبقه التاريخي.

وهذا ما نأمل الإجابة عليه في المباحث التالية:

- المبحث الأول: نظرية القيمة في الحضارات الإنسانية والأنظمة الاقتصادية.
- المبحث الثاني: نظرية القيمة والأسعار عند آدم سميث.
- المبحث الثالث: نظرية القيمة والأسعار عند ابن خلدون "دراسة تحليلية مقارنة".

المبحث الأول

نظرية القيمة في الحضارات الإنسانية والأنظمة الاقتصادية

تعتبر القيمة ظاهرة من الظواهر الاقتصادية التي اختلف في تفسيرها وفهمها الكثير من المفكرين عبر الحضارات الإنسانية، ولعل الباحث في هذا الموضوع يتشعب عليه الأمر كثيرا، وقد يفضي هذا التشعب في البحث إلى التقليل مما يريد أن يصل إليه، ولذلك فقد اقتصرنا على التركيز على أهم الحضارات مثل الحضارة اليونانية والإسلامية والحضارة الغربية المعاصرة، وسنحاول أن نتطرق بشيء من الاختصار إلى أهم الأفكار وأبرز المفكرين الذين تناولوا بحث القيمة وذلك بقصد مقارنة وموازنة ما توصل إليه ابن خلدون فيما تناوله عن القيمة مع غيره من القدماء والمعاصرين وهذا في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

التطور التاريخي للقيمة في الحضارات الإنسانية:-

إن كلمة الحضارة الإنسانية تعني الغور في عمق ذلك الفكر الاقتصادي الذي تركه الإنسان منذ بدء التفكير الاقتصادي، غير أن طبيعة هذا البحث تقتضي منا التركيز على أهم هذه الحضارات، ولذلك فقد اخترنا الحضارة اليونانية والحضارة الإسلامية كنموذجين صالحين للبحث نظرا لما تركا من أثر اقتصادي مميز وسنتطرق باختصار إليهما في الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم القيمة وأنواعها في الحضارة اليونانية

تعتبر الحضارة اليونانية من أبرز الحضارات التي عرفتها الإنسانية، ولقد كان اليونانيون خير من ورث فكر وعلم الحضارات القديمة مثل حضارة بابل، وسبأ ومصر القديمة، ولقد درسوا تلك الأفكار واقتبسوا منها الكثير من العلم والمعرفة ثم

أضافوا إليها من ابتكاراتهم وإبداعاتهم وعلمهم الغزير، مما ميزهم وجعلهم سادة ذلك الزمان، ومازال أثرهم قائما إلى يومنا هذا في شتى مجالات العلم والمعرفة.

وسنحاول في هذا الفرع أن نتطرق إلى أفكار أكبر مفكرين عرفتهما الحضارة اليونانية في مجال الاقتصاد وبالتحديد في نظرية القيمة وذلك فيما يلي:

أولا: أفكار أفلاطون في القيمة

تعتبر الفترة الزمنية التي عاشها أفلاطون (428 – 347) قبل الميلاد من ألمع فترات الحضارة اليونانية، وبالأخص الفكرية منها، وأفلاطون لم يكتب في الاقتصاد كتخصص، ولكن آثاره الاقتصادية جاءت متضمنة في كتابه المشهور "الجمهورية" الذي يتكلم فيه عن المدينة الفاضلة، وقد جاءت أفكاره حول القيمة في معرض كتابته عن العمل كمنشأ للقيمة وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، كما ظهرت أفكاره عن القيمة بشكل أكثر وضوح عندما تكلم عن النقود ووظائفها، وسنتطرق بشيء من الاختصار إلى أهم أفكار أفلاطون على القيمة المتضمنة في تقسيم العمل والنقود وذلك فيما يلي:

أ. العمل وتقسيمه أساس لمضاعفة القيم:

يرى أفلاطون بأن العمل هو الذي يوجد الأشياء ويجعل له قيمة معيشة، وبالرغم من أنه كان كعامة اليونانيين، يحتقر العمل اليدوي ولا يقيمه ويمجد العمل الفكري ويرفعه، ولذلك كان يعتقد بأن قيم الأعمال إنما هي التي ينتجها المفكرون والفلاسفة، وبالرغم من هذا فإنه نادي بتقسيم العمل كوسيلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وقد برر هذا الرأي باعتقاده بأن الأفراد يتفاوتون من حيث المواهب، ويختلفون من حيث الكفاءات، وبناء على هذا التصور رأى أفلاطون بأن يتخصص كل فرد في مهنة معينة تتلاءم مع مواهبه، وعليه فهو يعتقد بأن هناك عوامل طبيعية ذاتية تؤهل هذا الفرد لهذه المهنة أو تلك، مما يؤدي إلى زيادة الأشياء المتمثلة في زيادة الإنتاج، وقد تناول كل من المفكر العربي الإسلامي ابن

خلدون والمفكر الغربي آدم سميث فكرة تقسيم العمل وطوروها حتى أنها كانت سببا في الشهرة اللامعة لآدم سميث.

ب. أنواع القيمة عند أفلاطون:

لقد توصل أفلاطون عن طريق أفكاره في مجال النقود إلى معرفة أنواع القيمة الذاتية والتبادلية، وإن لم يتعمق في تحليل هذين النوعين إلا أنه أتى على ذكرهما.

وأهمية النقود في رأي أفلاطون لا تأتي نتيجة للمعدن المصنوعة منه وإنما من الدور العام الذي تؤديه في التبادل وقد توصل أفلاطون إلى طرح الأفكار التالية في مجال النقود:

1. النقود وسيط للتبادل.
2. للنقود قيمة ذاتية وقيمة تبادلية.
3. أنكر أفلاطون التعامل بالنقود الذهبية والفضية لخوفه من اهتمام الأفراد بالقيمة الذاتية المعدنية وإهمالهم للقيمة التبادلية فتفقد النقود دورها الحقيقي.
4. اقترح أفلاطون نقودا صورية تستعمل خصيصا للتبادل وتكون قيمتها الذاتية مستقلة تماما عن قيمتها التبادلية.

وهكذا نلمس الخصوصية التي تتميز بها أفكار أفلاطون في هذه الحقبة البعيدة من الزمن ولا سيما في معرفته للقيمة الذاتية والقيمة التبادلية للنقود بالإضافة إلى تقسيم العمل ودوره في زيادة الإنتاج.

ثانيا: أفكار أرسطو في القيمة

يعتبر أرسطو من خيرة المفكرين الذين لمع نجمهم الفكري في الحضارة اليونانية، وأرسطو وأفلاطون يشتركان في رؤيتهما للأخلاق والفلسفة التي كانت تعتبر أم العلوم، ويختلفان في كثير من الأمور الأخرى.

ويتميز الفكر الاقتصادي لأرسطو بانتقاله من الوصف والتعميم والتجريد إلى التحليل والتفصيل، وفي هذا يقول الاقتصادي الفرنسي ريمبار: "ارسطو اول من تطرق فعلا إلى التحليل الاقتصادي"[1].

وقد عرف أرسطو الاقتصاد في ذلك الزمان بأنه علم الثروة وقدم بعض المساهمات في القيمة والأسعار، حيث عرف أرسطو القيمة وأنواعها من خلال تحليليه للنقود ووظائفها، وقد جاءت أفكار أرسطو في النقود والقيمة كما يلي:

أ. وظائف النقود عند أرسطو:

1) النقود مقياس للقيمة.
2) النقود وسيلة لاختزان القيم.
3) وسيط التبادل.

ويتبين من هذه الأفكار أن أرسطو تعرض للقيمة وإن لم يقدم مفهوما لها إلا أنه اعتبر أن النقود مقياس للقيمة.

كما اعتبرها مخزن للقيم، وهذا يعني أن له تصورا عن مفهوم القيمة، ومن هذا يتبين أن أرسطو توصل إلى التمييز بين نوعين من القيمة نذكرهما باختصار فيما يلي:

(1) لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، 1996، ص23.

ب. أنواع القيمة عند أرسطو:

يرى ارسطو ان لكل سلعة قيمتان قيمة الاستعمال وقيمة التبادل وهما:

1) قيمة الاستعمال:

وتعبر عن كمية الإشباع الذي يتحصل عليه نتيجة استهلاك أو استخدام السلعة فالحذاء مثلا يكون له قيمة استعمال نتيجة لبسه أي الإشباع الذي يعطيه الحذاء لمن يلبسه.

2) قيمة التبادل:

وهي القيمة المحصل عليها نتيجة مبادلة السلع بعضها ببعض، كالقيمة المحصل عليها نتيجة مبادلة الحذاء بغيره من السلع[1].

ومن هذا التحليل يتبين بأن اليونان عرفوا القيمة وحاولوا التمييز بين أنواعها.

الفرع الثاني: القيمة والأسعار في الحضارة العربية الإسلامية

لقد تناول فقهاء الإسلام موضوع القيمة في معرض مناقشتهم للنقود والأسعار، وقد لا يخلو كتاب من أمهات كتب الفقه في شطر المعاملات المالية من التعرض لهذه الظاهرة، غير ان القيمة بمفهومها الاقتصادي تم مناقشتها من طرف المفكر الإسلامي تقي الدين ابن تيميه، والمفكر موضوع البحث عبد الرحمن بن خلدون.

(1) محمد حركات، مرجع سابق، ص21.

وسنركز في هذا الفرع على أفكار ابن تيمية في القيمة والتسعير وبعض المفكرين الآخرين، أما المفكر عبد الرحمن ابن خلدون فسننفرد له مبحثا خاصا، وسنتناول هذا في النقاط التالية:

أولا : العمل مصدر للقيمة

يعتبر العمل في الفكر الاقتصادي الإسلامي مصدر كل القيم والتقييم، وقد أكد القرآن الكريم على العمل كمصدر للقيمة والتقسيم فقال عز وجل: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ۞ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ۞ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى)(1).

وقد جاء في الأثر أن عمر بن الخطاب كان يقول: "إني لأرى الرجل فيعجبني فأقول أله حرفة فإن قالوا لا سقط من عيني"(2).

أما المفكر التونسي الطاهر بن عاشور فقد اعتبر العمل مصدرا أساسيا لقيم الأشياء وتكوين الثروات وهو في اعتقاده واجب على كل قادر عليه، وفي هذا يقول: "وأما العمل فهو وسيلة استخراج منافع الأرض وهو أيضا طريق لإيجاد الثروة، بمثل الإيجار والاتجار من تدبير طرق الإثراء، والصحة لتنفيذ التدبير مثل استعمال الآلات واستخدام الحيوان، ومنه الغرس والزرع، والسفر لجلب الأقوات والسلع وقد امتن الله تعالى به فقال: (هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) (3)، وقال: (يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ)(4)، وقد يكون العمل صادرا من جامع المال لتحصيل أصل ما يتموله تملكا كالاحتطاب وإحياء الموات، أو تكسبا مثل مبادلة ماله بما هو أوفر، وقد يكون العمل من غير جامع المال وهو العمل في مال غير العامل ليحصل بعمله جزءا من مال صاحب المال كالإجارة على عمل البدن"(5).

---

(1) سورة النجم، الآية رقم 39 – 41

(2) صالح كركر، نظرية القيمة– تونس: مطبعة تونس، قرطاج، (بدون تاريخ)، ص157.

(3) سورة يونس، الآية رقم22.

(4) سورة المزمل، الآية رقم20.

(5) محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 152.

وقد تجسدت فكرة العمل كمصدر للقيمة عند صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأعمالهم، فهم لا يرضون أن يكونوا عالة على غيرهم، وهذا التمجيد للعمل كمصدر للقيمة دفع علماء وفقهاء الإسلام إلى كتابة مؤلفات كثيرة عن العمل.

أما الذين نظروا للعمل كمصدر للقيمة فهو العلامة ابن خلدون موضوع بحثنا، الذي يقول على سبيل المثال لا الحصر: "ثم أعلم أن الكسب إنما يكون في السعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل فلابد في الرزق من سعي وعمل، ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه قال تعالى:"فابتغوا عند الله الرزق"[1]، والسعي إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه، فلابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول، لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الإنساني وإلا لم يحصل ولم يقع به الانتفاع"[2].

ويتضح من هذه الصورة المصغرة أن العمل هو مصدر القيمة في الحضارة العربية الإسلامية، وسيتضح الأمر أكثر عند تعرضنا لدراسة القيمة والأسعار عند ابن خلدون.

ثانيا: نطاق القيمة عند ابن تيمية

يرى شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية أن القيمة تتحدد بالإضافة إلى العمل المبذول عن طريق العرض والطلب وما يكمن وراءها من ندرة للسلع، وكذلك إلى ما تحمله السلع من خصائص كالجودة ورغبة الناس في اقتنائها، ثم ما يظهر من عوامل أخرى كابتغاء الربح الفاحش الذي يؤدي إلى ظهور الاحتكار بشتى أصنافه.

---

(1) سورة العنكبوت، الآية رقم 29.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 36.

إن ابن تيمية يشترط في تحديد القيمة عن طريق العرض والطلب التراضي والقبول عن حرية واختيار، ولا يقتصر تحديدها على جانب واحد العرض أو الطلب، كما لا تتدخل أطراف أخرى في تحديدها، أي أن القيمة تتحدد وفقا لظروف العرض والطلب، وحسب التعامل بالنقد الفوري، بالإضافة إلى عوامل ذاتية للمتعاملين كالخلق والثقة في التعامل والرغبة في مثوبة الله بعدم رفع الأسعار بغية الإضرار بالناس.

وقد عزز ابن تيمية فكرة تحديد القيمة عن طريق العرض والطلب المتوافر فيها، وما ذكرناه من الشروط الخارجية والذاتية، توافر شروط أخرى خاصة بمعرفة منفعة السلعة وجودتها من حيث إتباع مقاييس ومعايير التصنيع المتعارف عليها، وعدم اختلاطها بما يقلل من كفاءتها ونفعها، أو تضمنها لبعض العيوب أو انطوائها على غرر لا تعرف عواقبه إلا بعد الشراء[1].

ثالثا: الأسعار

لقد تعدد مفهوم الأسعار عند فقهاء الإسلام نتيجة غزارة بحوثهم ودراستهم لحكمها وشروطها، وما يجوز فيه ولا يجوز، وسنتطرق إلى بعض هذه التعاريف بقصد الاطلاع على هذا الثراء في مفهوم التسعير، فقد عرفه القاضي البيضاوي بقوله : "القيمة التي يشيع البيع عليها في الأسواق والتسعير تقديرها"[2].

وعرفه إمام الحرمين في كتابه الإرشاد:"إثبات أقدار إبدال الأشياء" وأصناف: الأسعار كلها جارية على حكم الله تعالى: إذ السعر يتعلق بما لا اختيار للعبد فيه، من عزة الوجود والرخاء وصرف الهمم والدواعي وتكثير الرغبات وتقليلها"[3].

(1) ربيع محمود، مرجع سابق، ص257.
(2) صالح كركر، مرجع سابق، ص182.
(3) أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم، الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، 1982، ص48.

ويتبين من هذا أن فقهاء الإسلام قد عرفوا التسعير وأعطوا له مفهوما اقتصاديا لا يختلف عما توصل إليه الفكر المعاصر، فمفهوم المفكر الإسلامي الأحمد نكري في كتاب دستور العلماء للتسعير يبين بكل وضوح المستوى الذي وصله الفكر الاقتصادي الإسلامي في تلك الحقبة حيث يقول: "التسعير هو تقدير ما يباع به الشيء طعاما أو غيره ويكون غلاء أو رخصا"[1].

أما التحليل الاقتصادي للتسعير والذي عرف مناقشات كثيرة وصلت لحد التناقض في الأفكار وذلك بين مختلف المذاهب الفقهية، فهي تتعلق بكيف يتم التسعير، وهل هو تابع للعرض والطلب أم هناك عوامل أخرى تتدخل في تحديده، ومتى يحق للدولة التدخل في التسعير، وهل هذا التدخل هو مطلق يكون من وظائفها أم هناك ظروف تفرض عليها التدخل.

إن هذه الأسئلة وغيرها تمت مناقشتها باستفاضة كبيرة، ولعل الرجوع إلى ذكر اختلافات الفقهاء والمذاهب في هذه القضية يخل بهدف هذا البحث، ولذلك فسوف نقتصر على دراسة هذه الظاهرة عند المفكر ابن تيمية الذي نعتقد بأنه أحاط بالموضوع بشكل أقرب إلى التحليل الاقتصادي المعاصر للتسعير.

رابعا: التسعير عند ابن تيمية

يعتبر كتاب الحسبة لابن تيمية من أهم الكتب في الفكر الاقتصادي التي تناولت فكر السوق بعد كتاب أحكام السوق لابن عمر، وذلك من حيث التنظيم، وتسير الأسواق والحقوق والواجبات المترتبة على المتعاملين في السوق، بالإضافة إلى التعرض إلى كثير من التحاليل الاقتصادية فيما يخص القيمة والأسعار، وسنحاول أن نختصر أفكار ابن تيمية في ظاهرة التسعير في النقاط الآتية:

(1) صالح كركر، نفس المرجع السابق، ص180.

أ. الحرية الاقتصادية هي الأصل:

انطلق ابن تيمية من مبدأ الحرية الاقتصادية، حيث يؤكد بأن الأصل في التسعير هو حرية البيع والشراء والتملك دون تدخل الدولة، وهذا عندما تلتزم كافة الأطراف بالإطار الشرعي والقواعد الطبيعية للمنافسة الشريفة والعادلة في ظل ظروف السوق العادية.

والمؤكد أن نظرة ابن تيمية لحرية التسعير مشتقة من أصل حديث الرسول صلى الله عليه وسلم حيث يقول: "إن الله هو المسعر القابض الباسط وإني أرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال".

ولذلك فهو يرفض تدخل الدولة في الظروف العادية في التسعير. فيقول: "فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه يمنعهم مما أباحه لهم فهو حرام وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز"[1].

وهكذا يتبين بكل وضوح رأي ابن تيمية في الحرية السعرية مالم يكتنف السوق ظروف غير عادية. أما إذا ارتفع السعر واختل توازنه فإن ابن تيميه يفرق بين الارتفاع الذي لا يد للإنسان فيه وبين الارتفاع الذي يكون نتيجة الجشع والطمع البشري.

يقول ابن تيمية: "فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء أو لكثرة الخلق فهذا إلى الله فإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها فهذا إكراه"[2]، وهكذا يجسد ابن تيمية نظرية العرض والطلب في التسعير.

(1) ابن تيميه، الحسبة ومسؤوليات الحكومات الإسلامية، دار الإسلام القاهرة، 1973، ص16.
(2) نفس المرجع السابق، ص16.

ب. ضرورة التدخل في التسعير:

بالرغم بأن ابن تيمية يقرر بأن الأصل في التسعير هو الحرية الاقتصادية في السوق، حيث تفاعل العرض والطلب، إلا أنه يعدد بعض الحالات التي يجب التدخل فيها لتحديد الأسعار، وهذه الحالات هي تلك التي تخرج عن قواعد السوق وتنحرف عن أصول العرض والطلب وتسبب الضرر للمتعاملين في السوق وسنحاول أن نذكر بعض أهم هذه الحالات في النقاط التالية:

1. حالة الحصر والاحتياج:

يقول ابن تيمية: "فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة، فهنا يجب عليه بيعها بقيمة المثل، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل، فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله."[1]

وفي هذه الحالة يجوز للدولة أن تتدخل لدى أصحاب السلع لبيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في مخمصة فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل، ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام الغير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره.[2]

2. حالة الاحتكار:

في حالة ظهور الاحتكار تنتفي حرية التسعير لما يظهر من ضرر بالناس ولذلك يرى ابن تيمية أن تتدخل الدولة عن طريق التسعير لرفع هذا الضرر وإلزام المحتكرين بالعودة إلى ظروف السوق الطبيعية وفي هذا يقول: "فإذا رفع إلى القاضي

(1) ابن تيمية، الحسبة، مرجع سابق، ص16.
(2) نفس المرجع السابق، ص15.

أن المحتكر يبيع ما فضل قوته وقوت أهله على اعتبار السعر في ذلك فنهاه عن الاحتكار فإن رفع التاجر فيه إليه ثانيا حبسه وعزره"[1].

3. حالة تواطؤ البائعين:

يعتبر ابن تيمية تواطؤ البائعين وتآمرهم على المشترين واتفاقهم على رفع الأسعار أو التخصص في بيع السلع بغرض التحكم في أسعارها واحتكارها، من الأمور التي تستدعي تدخل الدولة لإعادة الظروف الطبيعية للسوق ورفع الضرر على الناس عن طريق التسعير، وفي هذا يقول ابن تيمية: "فمنع البائعين الذين تواطؤا على أن لا يبيعوا إلا بثمن قدروه أولا، وكذلك منع المشترين إذا تواطؤا على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس أولا"[2].

المطلب الثاني:

القيمة في النظام الاقتصادي الرأسمالي:-

لقد بقيت نظرية القيمة غير واضحة المعالم في الحضارات السابقة للحضارة الغربية، ولما اتسمت معالم النظام الرأسمالي، وأصبح الاقتصاد يدرس كعلم جديد مستقل، برزت الدراسات حول القيمة بقوة وأخذت القسط الأوفر من الاهتمام، حتى كاد علم الاقتصاد أن يسمى بعلم القيمة، ولقد تطورت القيمة وأخذت مكانتها في دراسات الاقتصاد السياسي عند الكلاسيك، ومن بعدهم أنصار المدرسة الحدية، وسنتناول أهم هذه الأفكار في الفروع التالية:

الفرع الأول: القيمة عند الكلاسيك

يعتبر الكلاسيك هم الرواد الذين درسوا القيمة وطوروها في العصر الحديث، حتى أن المفكر آدم سميث قد نال شهرته الكبيرة من دراسته للقيمة،

---

(1) نفس المرجع السابق، ص49.

(2) ابن تيمية، الحسبة، مرجع سابق، ص27.

ولذلك فإننا سنفرد له مبحثا خاصا لأهمية فكره في القيمة ولكي يسهل علينا مقارنتها بفكر ابن خلدون موضوع بحثنا.

إن آدم سميث لم يكن الوحيد الذي درس القيمة، بل هناك من سبقوه في المجال من الكلاسيك، كالمفكر "وليام بيتي" الذي كانت بصماته الخاصة في القيمة ظاهرة والتي انتقلت إلى آدم سميث، أما المفكر الاقتصادي الكلاسيكي ريكاردو فإنه ساهم في إبراز نظرية القيمة بشكل علمي كبير، وقد استكملت دراسة القيمة عند الكلاسيك عند الفريد مارشال، وسنحاول أن نتطرق إلى القيمة عند أهم مفكري الكلاسيك في النقاط التالية:

أولا: القيمة عند وليام بيتي

يعتبر وليام بيتي من أوائل الكلاسيك الذين تطرقوا إلى القيمة، ذلك أن بيتي ارتكز على عنصري العمل والأرض، واعتبراهما أساس الثروة، وذهب إلى الاعتقاد بأن قيمة المبادلة بين السلعتين تعبر عما تحتويه كل سلعة من العمل والأرض، وهو يشك في أن يكون ثمن السلعة تعبيرا دقيقا عن مقدار ما تحتويه كل سلعة من العناصر الطبيعية، وكان مصدر شك وليام بيتي نابعا من تغير النقود، فهو يعتقد بأن القيمة النقدية ترتكز على قيمة الذهب والفضة، وهذه معرضة للتغير بين الحين والحين، كذلك تتغير بتغير المكان، أما عنصر العمل والأرض في رأي وليام بيتي فهما ثابتان ولذلك فهما الأصلح لتكونا مقياسا للأشياء.

إن عنصر العمل وعنصر الأرض من الصعب أن يجمع بينهما ليكونا وحدة صالحة للقياس، وهذه الصعوبة تفطن إليها وليام بيتي الذي لاحظ عدم التجانس بين هذين العنصرين، فحاول التفكير في حل هذا الإشكال عن طريق ضم إحداهما للآخر، ولكنه لم يوفق في ذلك.[1]

---

(1) سعيد النجار، مرجع سابق، ص175.

ويمكن أن نستخلص من هذه الأفكار أن وليام بيتي قد حاول معرفة القيمة وتحليلها، وإن كان قد أخفق في الوصول إلى المقياس الحقيقي للقيمة إلا أنه عرف بأن هناك قيمة نقدية غير ثابتة فهي معرضة للتغير مع الزمان والمكان، فهي قيمة عرضية، وهناك قيمة حقيقية كامنة في السلعة وهي غير خاضعة لتقلبات السوق.

ثانيا: القيمة عند ريكاردو

يعتبر دافيد ريكاردو ثاني رائد من رواد الفكر الكلاسيكي بعد آدم سميث، وقد اهتم بدراسة مشكلة التوزيع التي تقوم على افتراض عنصر المنافسة، على فكرة محدودية الأرض، حيث أمكن لهذه النظرية أن تتبوأ وضعها التجريدي والمطلق كمرحلة هامة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي.[1]

وسنتناول أهم أفكار المفكر ريكاردو في النقاط الآتية:

أ. نظرية العمل كمقياس للقيمة عند ريكاردو:

لقد كان ريكاردو من الذين يرون بأن العمل هو الأساس الملائم لتفسير القيمة، أي أنه كان مؤيدا لآدم سميث في هذا الأساس.

وقد عرض ريكاردو أفكاره في القيمة في كتابه: "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وقد تميز ريكاردو عن آدم سميث بعدم التناقض في تفسيره للقيمة فقد أقر وثبت على أن العمل التي تتضمنه السلع هو أساس تقييم الأشياء.

ولقد حاول ريكاردو بأن يجد الصلة بين المنفعة، القيمة والعلاقة بينهما، وتوصل بذلك إلى أن المنفعة صفة عامة لابد من توافرها في السلع حتى تصبح ذات قيمة، والسلع التي لا منفعة فيها لا قيمة لها.

---

(1) كامل بكري، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص185.

يقول ريكاردو:

« L'utilité n'est donc pas la mesure de la valeur d'échange, bien qu'elle lui soit absolument essentielle. Si une marchandise n'avait aucune utilité, en d'autres termes, si elle ne contribuait en rien à notre satisfaction, elle serait privée de sa valeur d'échange »(1).

ومتى استوفت السلعة صفة المنفعة يفرق ريكاردو بين نوعين من السلع الأولى وهي التي يمكن زيادة الكمية الموجودة منها مثل السلع الأثرية لأن قيمتها لا تتحدد من كمية العمل الموجود فيها، ولكن من ندرتها، والنوع الثاني من السلع هي تلك التي يمكن زيادة كميتها عن طريق العمل البشري.

وهذه الأخيرة هي التي ركز عليها ريكاردو في تحديد وتفسير قيمة مبادلتها بكميات العمل المبذول في إنتاجها.

وقد توصل ريكاردو إلى أن قيمة المبادلة تتوقف على كمية العمل اللازم لإنتاج السلعة وليس العمل الذي تبادل به السلعة كما هو الحال عند آدم سميث، وبالرغم أن ريكاردو اعتمد على العمل لتفسير القيمة إلا أنه رفضه كمقياس للقيمة لخضوعه لتقلبات في قيمة مبادلته.

إن ريكاردو ناقش بالإضافة إلى ما سبق ذكره عنصر رأس المال واعتبر العمل المبذول في الآلات وأدوات الإنتاج عملا مدخرا يدخل في تحديد القيمة، أما عنصر الأرض فقد أرجعه ريكاردو إلى الإحاطة بنظرية الريع، وقد توصل أن هذا العنصر يدخل فقط عندما يساهم الريع في إنشاء قيم الأشياء، فإذا لم يدخل الريع في ثمن السلعة فإن عنصر الأرض لا يمكن أن يؤخذ على قيمة مبادلتها.

(1) Ricardo, op – cit - P52.

الفرع الثاني: القيمة عند المفكرين الرأسماليين بعد آدم سميث

بعد أن أسس آدم سميث نظرية القيمة، وجاء بعده ريكاردو الذي حاول أن يجيب على بعض التناقضات التي وقع فيها آدم سميث، بدأ كثير من المفكرين في النظام الرأسمالي التطرق إلى نظرية القيمة وتفسيرها حسب الظروف والمعطيات الفكرية المتوفرة، وسنحاول أن نلقي نظرة مختصرة على أهم المفكرين الذين تناولوا القيمة بعد آدم سميث وريكاردو حتى تتضح الصورة وتتسع المقارنة مع فكر ابن خلدون في القيمة وهذا في النقاط الآتية:

أولا: المنفعة كأساس للقيمة عند دي كونديلاك

بعد أن أصبحت نظرية العمل والتكلفة غير مقنعة للكثير من المفكرين في تفسير القيمة، ظهرت في القرن الثامن عشر نظرية المنفعة في القيمة، وكان دي كونديلاك من الأنصار الأوائل الذين أيدوا فكرة تحديد قيم الأشياء عن طريق منفعتها، أي أن الطلب على سلعة ما يتوقف المنفعة المستمدة منها[1]، وتركز هذه النظرية على أن منفعة السلعة هي التي تحدد قيمتها.[2]

وإيمانا بفكرة هذه النظرية فإن أنصارها صنفوا الحاجات الإنسانية إلى حاجات أساسية مثل الطعام والشراب وما في حكمهما، والحاجات الاجتماعية مثل الثقافة والرعاية الصحية، وهذه الأخيرة التي تعتبر ثانوية.

وحسب هذه النظرية فإن الحاجات الأساسية التي تشكل المأكل والمشرب والملبس والمأوى تمثل أكبر منفعة، وبالتالي يجب أن يكون لها قيمة قصوى، بينما تقل قيمة الحاجات الأخرى ثم الأخرى وهكذا، بحيث تكون السلع الكمالية أدنى القيم لأنها تهمل المنفعة الدنيا عندما تلبي الحاجات الثانوية والأخيرة في سلم الحاجات.

---

(1) ابراهيم أحمد الشاذلي وآخرون، مرجع سابق، ص103.

(2) محمد سعيد النابلسي، الاقتصاد السياسي، جامعة دمشق، 1981، ص98.

ثانيا: نظرية القيمة عند جيمس ستورات ميل

يقول جيمس ستيوارت ميل: "إن العمل الحي وحده لا يضيف أي قيمة جديدة، وإنما يشترك في ذلك مع عناصر الإنتاج الأخرى كالآلات والمواد الأولية"[1].

إن صانع الأحذية وهو يصنع الحذاء باستخدام عمله الحي يستخدم كذلك المواد الأولية كالجلود والإبر والدهن وغيرها، ولهذا فإن القيمة التي يكتسبها الحذاء المصنوع هي أكثر من تلك القيمة التي شكلت مواد صنعها، فإذا كانت قيمة المواد الأولية وغيرها قد بلغت ثلاثين وحدة وبيع الحذاء بستين وحدة فإن الفرق بينهما المساوي لثلاثين وحدة يشكل القيمة المضافة على القيمة الاستهلاكية لعدد من المواد الأولية.

وحسب رأي ستيورت ميل فإن العمل ورأس المال المشارك في صناعة الحذاء قد اشتركت في إيجاد هذه القيمة المضافة الجديدة، غير أن هذه النظرية تعتبر من العوامل المشاركة في إيجاد هذه القيمة المضافة هي عمل ميت لا يضيف أي قيمة جديدة وإنما العمل هو العنصر الوحيد الذي ينقل قيمة هذه العناصر كما هي دون زيادة للسلعة الجديدة، ولكنه يضيف إليها خلال عملية التصنيع القيمة الجديدة.

والملاحظ أن المبادئ التي اعتمدتها هذه النظرية لم تلق صدا واسعا بين علماء الاقتصاد السياسي المتبعين لنظرية القيمة، وقد اعتبروا أن ما يسمى بعمل ميت لا يضيف قيمة جديدة، تتحكم السوق في أسعاره، وأن أسعار هذه العناصر هي التي تتخذ أساسا في تحديد تكاليف الإنتاج، ولهذا فإن هذه النظرية في نظر الكثير من المحللين تترك مسألة تحديد القيمة والسعر تدور في حلقة مفرغة.

(1) محمد سعيد النابلسي، مرجع سابق، ص101.

ثالثا: النظريات الحديثة في القيمة

يعتبر الاقتصادي الفريد مارشال من بين الرواد الأوائل الذين تكلموا عن القيمة في القرن العشرين، وقد حاول الفريد مارشال تلخيص ما جاء من أفكار في القيمة لكي يصوغ نظريته التي تعتمد بشكل أساسي على السعر في المدنين القصير والطويل، حيث يستنتج الفريد مارشال بأن نظرية العرض والطلب في القيمة تكون صحيحة إذا ارتكزت على التغيرات التي تطرأ على السعر في المدى القصير ذلك لأن تغيرات السعر في المدى القصير ترتبط بتغيرات العرض والطلب في السوق.

أما الشطر الثاني من النظرية فيعتبر تحديد الأسعار في المدى الطويل هو تكاليف الإنتاج لأن الأسعار في نظر الفريد مارشال تستقر في المدى الطويل بفعل تكاليف الإنتاج.

إن الفريد مارشال يتوصل في نهاية صياغة نظرية القيمة إلى القول بأن قيمة السلعة تتحدد بالإضافة إلى العمل المبذول في إنتاجها، جهد صاحب رأس المال والجهاز الإداري وكذلك الدور الذي يقوم به رأس المال المدفوع في عملية الإنتاج.

ويرى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل أنه إذا كانت القيمة تجد التعبير الواضح عنها، ومقياسها المحدد في الثمن وحده، فإن النظرية الاقتصادية الحديثة ترى هذا الموضوع يجب أن يدرس كنظرية للثمن وليس كنظرية للقيمة مما يساعد على عرض المبادئ الأساسية فيه بوضوح أكبر وبتحديد أدق.[1]

أما الاقتصادي الأمريكي ساموليسون فينطلق من تاريخية السلعة، حيث يربط ظهورها مع وجود الإنسان، والإنسان يختلف في ميولاته ومهاراته مما يؤدي إلى التخصص في العمل الذي يظهر عليه بالضرورة التبادل، الأمر الذي يكسب السلع قيمة معينة.

(1) أحمد جامع، عبد الله الصعيدي، أصول الاقتصاد، دار الثقافة، الجامعية القاهرة، 1993، ص214.

إن سامو ويلسون يعتبر بأن سعر السلعة في السوق يتحدد بفعل قوانين العرض والطلب والمنفعة الحدية وتكاليف الإنتاج، وكان سامو ويسلون يحدد القيمة بكل العناصر الجزئية التي حددت بها القيمة عند الاقتصاديين السابقين له.(1)

المطلب الثالث:

القيمة في النظام الاشتراكي:-

لقد قام انصار الفكر الجديد في أوربا، والذي انطلق من مساوئ الرأسمالية، والإمبريالية عدوة الشعوب، واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، والحرية الاقتصادية الظالمة، والمنافسة الهدامة، وجشع الرأسمالي واستغلاله لضعف العامل وسلبه لفائض القيمة التي ينتجها بكده وعرقه.

هذه الشعارات وغيرها كانت المنطلق الذي ارتكز عليه رواد الفكر الاشتراكي الذين وجدوا في الملكية العامة والتخطيط الاقتصادي وعدالة التوزيع، العناصر الإنسانية لاقتصاد عادل ينال الكل فيه حسب عمله ويقدم الكل فيه حسب قدرته.

إن الفكر الاشتراكي كما هو معلوم يقسم إلى فكر اشتراكي مثالي طوباوي وفكر اشتراكي علمي، وقد برزت نظرية القيمة عند رواد الاشتراكية العلمية وبصورة خاصة عند كارل ماركس، وسنحاول أن نتناول هذه النظرية عند هذا الأخير في الفروع التالية:

---

(1) سامو ويلسون، علم الاقتصاد، الجزء الأول، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 146.

الفرع الأول: نطاق القيمة عند كارل ماركس

في الخامس من مايو عام 1818 ولد كارل هنريخ ماركس من أسرة برجوازية يهودية في مدينة تريق الألمانية، درس بجامعة بون 1830 وبجامعة برلين 1836 وتخرج منها في عام 1841 بشهادة الدكتوراه. من أهم مؤلفاته "رأس المال"، هذا الذي طرح فيه أفكاره ولا سيما الاقتصادية منها[1].

لقد كان سلاح كارل ماركس في الهجوم على الرأسمالية هو القيمة، وبالرغم من أن ماركس قد اعتبر أن العمل هو أساس القيمة إلا انه كان يختلف مع الكلاسيك وخاصة آدم سميث وريكاردو في مفهومه للعمل، فالعمل في نظر كارل ماركس هو العمل الاجتماعي، وهو مصدر القيم وهو الضروري لإنتاج السلع والخدمات.

ولهذا فقد انطلق كارل ماركس في نقده للرأسمالية من كون الرأسمالي يشتري قوة العمل الإنتاجية بأجر لا يزيد على ثمن الأشياء الضرورية اللازمة لمعيشة العامل عند حد الكفاف.

ويذهب في تحديده لقيمة السلعة بالعمل الذي تتضمنه، أي بعدد الساعات التي استغرقها تحويل السلعة، وتقاس هذه القيمة بالزمن الاجتماعي، لا بالزمن الحقيقي، أي بالزمن الذي يتضمنه العامل كمتوسط لإنتاج السلعة على أساس وجود مستوى معين من وسائل الإنتاج التي يستعملها المجتمع.

ولقد ضرب مثلا لتوضيح هذه الفكرة مفاده انه عندما يقضي عامل خمس ساعات في صناعة السلعة (أ)، وأربع ساعات لصناعة السلعة (ب)، نقول بأن السلعة (أ) تزيد عن السلعة (ب) بساعة من الزمن فكل السلع المنتجة ما هي إلا تراكم العمل البشري الذي يعتبر أساس الإنتاج.

---

(1) راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة 1996، ص144.

ومن هذه الفكرة بدأت تتبلور نظرية فائض القيمة عند كارل ماركس حيث يعتبر أن الفرق بين قيمة السلعة وما يحصل عليه العامل من أجر مقابل اشتراكه في إنتاجها هو فائض يختلسه الرأسمالي تحت بنود معينة منها الربح أو الريع أو الفائدة، وسنوضح هذا أكثر في الفرع التالي:

الفرع الثاني: نظرية فائض القيمة

ينطلق كارل ماركس كما أشرنا من قبل من أن العامل عندما يقوم بإنتاج سلعة ما فالمفروض أنه يتقاضى أجر المثل أي قيمة معينة، غير أن الرأسمالي لا يقدم للعامل إلا أجرا أقل مما كان يمكن الحصول عليه، والفرق بين قيمة السلعة المنتجة والأجر المدفوع يشكل فائض القيمة.

ومن هذا فإن ماركس يحدد فائض القيمة في الفرق بين قيمة السلعة وقيمة العمل المبذول في إنتاجها، وهذا الفارق هو الذي يذهب إلى الرأسمالي في صورة أرباح وفائدة، ويعزو ماركس هذا الظلم إلى قانون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج(1).

إن كارل ماركس ينظر إلى الرأسمالي على أنه استغلالي فاحش لأنه يضطر العامل الذي لا يملك إلا قوة عمله إلى بيعها له بأجر لا يتناسب مع الجهد المبذول، وهكذا يحصل صاحب رأس المال على الفارق الموجود بين قيمة السلع المنتجة وقيمة الأجر المدفوع، وهذا الفرق يسمى بفائض القيمة.

إن نظرية فائض القيمة تعتبر أهم ما توصل إليه الفكر الماركسي في النظرية العامة، وهناك نظريات أخرى، تفسر كقوانين لنظرية فائض القيمة نذكرها باختصار في الفرع التالي:

---

(1) جان باي، ترجمة شرين حنانه، عبد الجليل حاتم، القوانين الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي، مكتبة النهضة، بغداد 1993، ص50.

الفرع الثالث: نظريات أخرى للقيمة في الفكر الاشتراكي

إن نظرية القيمة في نظر الفكر الاشتراكي لها مجموعة من التأثيرات السلبية على المجتمع[1]، وتعتبر من عيوب الرأسمالية، وسنتطرق إليها باختصار فيما يلي:

أولا: نظرية التراكم

يرى كارل ماركس أن أساس تراكم رؤوس الأموال التي تتراكم عند الرأسماليين هو فائض القيمة، وقد ذهب ماركس إلى تقسيم رأس المال إلى رأس مال ثابت أو قار وهو المتمثل في الآلات والمعدات وغيرها، ورأس مال متغير أو دائر، وهو ما يدفع منه أجور العمال، وهو في رأيه مصدر فائض القيمة.

ثانيا: نظرية التركيز

ينطلق ماركس من أن جشاعة الرأسمالي واستعمالها المنافسة الهدامة والاحتكار يجعل المستثمرين الصغار ينسحبون من السوق بعد تحطيمهم، وينضمون هم كذلك إلى جيش العمال مما يؤدي إلى تركيز الأموال والثروة في يد أقليه.

ثالثا: نظرية التفقير

نتيجة لتركز رأس المال عند قلة من الرأسماليين، يتحكم في تغيير الأجور التي تعرف انخفاضا مستمرا مقابل زيادة الأرباح وتراكم رؤوس الأموال مما يؤدي إلى ظاهرة التفقير التي تمس غالبية السكان، مما يؤدي إلى ظهور الآفات الاجتماعية المختلفة.

(1) محمد سعيد النابلسي، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة دمشق، 1998، ص112.

رابعا: نظريات الأزمات

يرى كارل ماركس أن زوال النظام الرأسمالي هو أمر حتمي نتيجة التفاعلات التي تظهر عن ما سبق ذكره من الآثار السلبية للتراكم والتركيز والتفقير، هذه الأخيرة تجعل السواد الأعظم من العمال يعيشون تحت الحد الأدنى للمعيشة مما يعدم التوازن بين العرض والطلب وظهور الكساد الذي يؤدي إلى إقفال المصانع وطرد العمال، فتزداد الأزمة تعقدا إلى أن يصل الأمر إلى ثورة العمال التي تطيح بالنظام الرأسمالي.

ولهذا نادى ماركس بأن يتحد عمال العالم ليقوموا بالثورة ضد الرأسماليين الظالمين وكان نداءه المشهور "يا عمال العالم اتحدوا"[1]

(1) راشد البراوي، مرجع سابق، ص145.

المبحث الثاني

نظرية القيمة والأسعار عند آدم سميث

إذا كانت نظرية القيمة عند السابقين للمدرسة الكلاسيكية لم تنل وافر الحظ من الدراسة والتمحيص، لأنهم انشغلوا بمفهوم الثروة وتفننوا في تفسيرها، كما هو الحال عند التجاريين أو الطبيعيين، فإن هذا الوضع قد تغير بشكل كلي عند مفكري المدرسة الكلاسيكية، فقد برزت نظرية القيمة لتصدر الدراسات الاقتصادية آنذاك، ولتكون محور المناقشات العلمية والتفسيرات المتقاربة حينا والمتباعدة إلى حد التناقض أحيانا أخرى، غير أن هذه النظرية قد أخذت مكانتها في الفكر الكلاسيكي منذ ظهورها في مؤلف "ثروة الأمم" لصاحبه آدم سميث.

فالكتاب الأول من "الثورة الأمم" والذي يتضمن جوهر النظرية الاقتصادية يدور بصفة أساسية حول نظرية القيمة.

وسنحاول في هذا المبحث أن نتطرق إلى أهم عناصر هذه النظرية عند آدم سميث وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

مفهوم وأنواع ومحددات القيمة عند آدم سميث:-

لعل أهم ما تطرقت إليه الدراسات الاقتصادية والباحثين في موضوع بالغ الأهمية مثل موضوع القيمة هو المفهوم والأنواع والمحددات، وسنحاول أن نتتبع هذه المواضيع الثلاثة لنبرز من خلالها موضوع القيمة عند آدم سميث وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: ماهية القيمة عند آدم سميث

قيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل التي يمكن أن تبادل بها"، وإن قيمة أي سلعة... بالنسبة للشخص الذي يمتلكها تكون مساوية لكمية العمل التي تمكنه من شرائها أو وضع يده عليها، ولذلك فإن العمل هو المقياس الحقيقي لما لجميع السلع من قيمة قابلة للتبادل"(1).

لقد تأثرت نظرية القيمة عند الكلاسيك بالأفكار التي ظهرت في هذا الموضوع منذ أمد بعيد، ولكنها أخذت شكلا ومفهوما جديدا عند آدم سميث؛ فقد تطرق آدم سميث إلى القوى التي تحكم قيمة السلعة، وكذلك القوى التي تحكم مستوى الأجور والأرباح والريع، مما يجعل موضوع القيمة ذا أهمية بالغة في النظرية الاقتصادية.

إن آدم سميث في دراسته للقيمة لم يستقر فيها على مفهوم واحد، وإن كان المحدد الرئيسي الذي يبنى عليه هذا الموضوع هو واحد، يتمثل في العمل الإنساني، إلا أنه يرجع قيمة السلعة مرة إلى كمية العمل الذي تبادل به، ويرجعها مرة أخرى إلى كمية العمل الذي تتضمنه السلعة نفسها، ثم يعدل عن نظرية العمل في أية صورة من صورها إلى مفهوم القيمة عن طريق نظرية نفقة الإنتاج (2).

يقول آدم سميث: "فقيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بالعمل الذي يمكن أن يبادل بها."(3)

---

(1) جون كينيث جالبريث، ترجمة: أحمد فؤاد لمبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص80.

(2) السعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، 1973، ص178.

(3) جون كنيث جالبرث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليبع، عالم المعرفة، 2000، ص80.

أي أن قيمة أي سلعة بالنسبة للشخص الذي يمتلكها تكون مساوية لكمية العمل التي يمكنه من شرائها ولهذا فإن القيمة عند آدم سميث تقاس بالعمل المبذول الذي يجعلها قابلة للتبادل.

وإذا كان آدم سميث يركز في بداية تطرقه إلى القيمة على نظرية كمية العمل في القيمة إلا انه يعيد النظر في هذه الحالة، ويقرر بأن هناك عوامل أخرى تتدخل في مفهوم القيمة وهي نفقة الإنتاج، وقد ركز آدم سميث بشكل مميز على بعض هذه العوامل مثل الريع، والأجور والأرباح، وسوف نناقش هذه المواضيع في محددات القيمة عند آدم سميث لاحقا.

الفرع الثاني: مفهوم القيمة عند آدم سميث

إن مفهوم القيمة عند آدم سميث بقي غامضا بعض الشيء، حيث لم يترك تفسيرا واضحا حول نظرية قيمة العمل التي طورها وسميت باسمه حتى لكأن الشهرة الكبيرة التي اشتهر بها كانت نتيجة هذه النظرية، حيث يعتبر ملخص الدراسات الاقتصادية في ذلك الحين من تناقض مفهوم الثروة عند الفيزوقراط، الذين ركزوا على الزراعة واعتبروا بقية القطاعات الأخرى عقيمة، وقبلها مفهوم الثروة المعدنية عند التجاريين الذين اعتبروا الذهب والفضة هما المشكلان لثروة الأمة، والقطاع التجاري هو السبيل لتجميع هذه الثروة. وما عداها من القطاعات هي قطاعات هامشية ثانوية عقيمة لا تضيف الكثير لثروة الأمة.

إن تخليص آدم سميث للدراسات السابقة له من نظرتها الأحادية للثروة ولقيم الأشياء وإنتاجية القطاعات، ظهر جليا في تأكيده بأن ثروة الأمة تتمثل فيما ينتجه سكانها، أي أن هذه الثروة تكون نتيجة العمل البشري، وأن قيمة ما ينتجه البشر من سلع وبضائع إنما يقيم بما يشتمله من عمل، غير أن نظرة آدم سميث لمفهوم القيمة ركزت بشكل كبير على القيمة التبادلية، أي قيمة السلع في السوق، ووقع في حيرة في قيمة الاستعمال لبعض الأشياء الواسعة الانتشار أو الضرورية

وكيف أن أسعارها السوقية تكاد تكون منعدمة وبين قيمة السلع التي تكون منافعها جد محدودة ويكون سعرها مرتفعا بشكل كبير.

ولذلك فقد بقي بعض الغموض في مفهوم القيمة عن آدم سميث ولا سيما بين مقياس القيمة وأساس تحديد القيمة، حيث استخدم العمل في أماكن متعددة أحيانا، باعتباره مقياسا للقيمة وأحيانا أخرى باعتباره محددا للقيمة، وقد ذهب إلى أن العمل مقياس جيد للقيم، لأن في وحدات العمل من التجانس ما يجعله كذلك، بعكس النقود التي تثبت قيمتها فهي معرضة للتغير بسرعة.

وفي مجمل هذه النظريات للقيمة، انتهى آدم سميث إلى اعتبار العمل كأساس لتحديد القيمة في المجتمعات البدائية، وأنه بعد تراكم رأس المال فإن قيمة السلعة تتحدد بالإضافة إلى عنصر العمل بما يدخل عليها من نفقة الإنتاج، وقد حاول آدم سميث أن يبين بأن نفقة الإنتاج تحتوي على سعر عوامل الإنتاج وبذلك أدخل الربح إلى جانب الأجر بالإضافة إلى ريع الأرض وهذه الأخيرة سميت بنظرية نفقة الإنتاج.

وبوصول آدم سميث إلى هذا المفهوم للقيمة أشار بأن هذه القيمة قد تختلف عن سعر السوق أي قيمتها عند التبادل، فهذه القيمة في السوق تتأثر بالعرض والطلب، وهنالك حالة تكون فيها قيمة السلعة الحقيقية تساوي قيمتها عند التبادل وهذا ما يطلق عليه اسم السعر الطبيعي[1].

(1) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص60.

المطلب الثاني:

أنواع القيمة عند آدم سميث:-

توصل آدم سميث إلى التفريق بين نوعين من القيمة لكل سلعة، قيمة تتمثل في ما تقدمه السلعة عند استعمالها وتسمى بالقيمة الاستعمالية، وقيمة أخرى تظهر في السوق عند المبادلة وتسمى بالقيمة التبادلية، وهذا ما نتناوله فيما يلي:

الفرع الأول: القيمة الاستعمالية عند آدم سميث

القيمة الاستعمالية عند آدم سميث هي تلك التي تعبر عن قيمة سلعة معينة في نظر شخص معين، فهي قيمة شخصية تتوقف على التقدير الشخصي للمنفعة التي تقدمها هذه السلعة لمستعملها.

إن آدم سميث في تفريقه بين نوعين من القيمة لم يأت بجديد لأن هذا التقسيم عرف عبر الفكر الاقتصادي الإنساني منذ أفلاطون وأرسطو وعند ابن تيمية وابن خلدون، غير أن آدم سميث لاحظ في قيمة الاستعمال ظاهرة ملفتة للانتباه، حاول إثارتها ودراستها، تتمثل في أن السلعة ذات المنفعة الكبيرة الواسعة الاستعمال قيمتها منخفضة إذا ما قورنت ببعض السلع قليلة الاستعمال قليلة الفائدة لكنها عالية القيمة. ومثال ذلك الماء والماس، فالماء الذي هو أساس الحياة لا يغتني شيء عليه من نبات وحيوان وإنسان، وإذا فقد فقدت معه حياة هذه الكائنات، قيمته جد منخفضة، أما ذلك الجماد المتمثل في الماس الذي لا يضيف للإنسان منفعة ملموسة، قيمته باهضة".

إن هذا التناقض جعل آدم سميث يعتقد بأن منفعة السلعة لا تعبر عن قيمتها، وكذلك قيمة السلعة لا تعبر عن منفعتها؛ وهذا ما يبين بأن آدم سميث اقتنع بأن لا صلة بين السلعة ومنفعتها لولا ذلك المجال الذي يتركه لفتح طريق الشك حول ما يتوصل إليه.

وعليه فالأشياء التي تكون لها أكبر قيمة استعمالية هي تلك الأشياء التي تكون قيمتها التبادلية في الغالب قليلة أو شبه منعدمة، وعلى العكس فإن السلع التي تكون لها قيمة تبادلية كبيرة تكون قيمتها الاستعمالية قليلة أو شبه منعدمة.

وقد اقترب فكر سميث مع فكر الطبيعيين حول القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، حيث يلاحظ أن هذه المعالجة لفكرة القيمة تقتصر على مصطلح "استعمال" هذا المعنى الذي أصبح غير معمول به عند جمهور الاقتصاديين المعاصرين، لأنه ينطوي على فكرة التمييز بين مختلف مراتب الحاجات الإنسانية.

ويرجع هذا الاعتراض كون أن آدم سميث لم ينجح بين تصور المنفعة وبين القيمة الاستعمالية، وقد يعود هذا الإخفاق إلى ربط آدم سميث لمصطلح "القيمة" بمصطلح الاستعمال في مصطلح واحد، الأمر الذي أدى إلى إخفاء أهمية "المنفعة" بشكل يكاد يكون كليا، وهذا أدى إلى الحيلولة دون الفصل بين النظرة الموضوعية الشخصية للقيمة الاستعمالية[1].

إن انقطاع الصلة بين القيمة والمنفعة عند آدم سميث راجع إلى عدم إمعانه في السلع الأخرى، ولو أمعن النظر فيها لتمكن من أن يأخذ المنفعة بعين الاعتبار عند بحث العوامل التي تدخل في تحديد قيمة السلعة، غير أن آدم سميث تأثر ببعض الأمثلة كالماء والماس ورفعها من طبقة الاستثناء إلى طبقة القاعدة العامة الأمر الذي تركه يستبعد عامل المنفعة من محددات قيمة السلعة ويركز على كمية العمل ونفقة الإنتاج[2].

الفرع الثاني: القيمة التبادلية عند آدم سميث

لقد تركز بحث آدم سميث بشكل رئيسي على قيمة الاستبدال، بعد أن عرف القيمة الاستعمالية للسلعة بأنها قيمة شخصية، ولهذا يعتقد آدم سميث بأن نظرية

(1) صبحي تدرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة للطباعة والنشر.

(2) سعيد النجار، مرجع سابق ص 180.

القيمة ينصرف إلى بحث العوامل التي تحكم قيمة مبادلة السلعة في السوق بسلعة أخرى بعيدا عن قيمة استعمالها.

ولهذا فإن آدم سميث يرى بأن القيمة التبادلية هي التي تحدد قيمة السلعة في السوق، وهي تعادل كمية العمل الضروري لإنتاجها وتكون قيمة التبادل هي كمية العمل الضروري للحصول على مختلف الأشياء المبادلة.

يقول آدم سميث: "إذا بذلنا جهدا مضاعفا لصيد غزال من الجهد الذي بذله في صيد أرنب فسوف يكون من الطبيعي أن نبادل غزالا واحدا مكان أرنبين"[1].

وهكذا فإن من المعقول في نظر آدم سميث أن تبادل سلعة كلفت في إنتاجها يومي عمل أو ساعتين مقابلة سلعتين كلف إنتاج كل واحدة منها يوما واحدا أو ساعة واحدة، ويعني هذا بأن كل سلعة تبادل حسب الكمية المبذولة فيها من العمل الإنساني.

ويمكن تجسيد هذه الفكرة السابقة بشكل تحديدي كما يلي:

إذا كانت قيمة السلعة س= 200دج وثمن السلعة ع= 100دج

وثمن السلعة ص= 50دج، فإن قيمة المبادلة بين هذه السلع الثلاثة تكون كما يلي:

وحدة واحدة من السلعة س= 2ص= 4ع

وحدة واحدة من السلعة ص= $\frac{1}{2}$س= 2ع

وحدة واحدة من السلعة ع= $\frac{1}{4}$س= $\frac{1}{2}$ ص

(1) تيسير الرداوي، مرجع سابق، ص 199

ويتضح من هذا بأن آدم سميث قد اعتبر قيمة أي سلعة عندما تحدد بالنسبة لقيم السلع الأخرى، وهذا المفهوم ينصرف للبحث عن العوامل التي تحكم قيم السلع عند مبادلتها ببعضها البعض أي في إطار أسلوب المقايضة، لأن تقييم السلع عن طريق النقد في رأي آدم سميث كثيرا ما يخفي وراءه امورا قد تجعل قيمة الأشياء نحو طبيعتها الحقيقية أو ما يسمى بالسعر الطبيعي حيث اعتبر بأن النقود هي حجاب يخفي ما وراءه من حقائق الأشياء the veil of money[1].

وهذا ما أدى بآدم سميث إلى اعتبار ان قيمة المبادلة هي الأساس الصحيح والممكن الذي ترتكز عليه دراسة قيمة الأشياء، وعرفها بأنها ما تحوزه سلعة ما من قوة في صدد شراء السلعة الأخرى.

واستنادا إلى التحليل السابق نرى بأن آدم سميث قد جعل من العمل الإنساني أفضل مقياس في تحديد قيم الأشياء، غير انه بين بأن العمل وحدة لمحدد وحيد للقيمة لا يصلح إلا للمجتمعات البدائية، وأنه بعد تراكم رأس المال يختلف الوضع، حيث يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الأخرى بجانب عنصر العمل.

المطلب الثالث:

محددات القيمة عند آدم سميث:-

لقد اشتهر آدم سميث بنظرية القيمة، وقد لاحظنا من خلال دراستنا لمفهوم القيمة عنده في المطلب الأول أنه ركز بشكل كبير في مفهومه للقيمة عن العمل الإنساني حيث اعتبره في بداية الأمر أنه العنصر الوحيد لقياس قيم السلع والبضائع إلا أنه تراجع وأوضح أن للقيمة محددات بالإضافة للمحدد الرئيسي المتمثل في العمل، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

(1) سعيد النجار، مرجع سابق، ص 181.

الفرع الأول: العمل كأساس لتحديد القيمة

يعتبر آدم سميث قيمة أي شيء هو العمل المتمثل في الكد والعناء الذي يعانيه هذا الشخص في سبيل استحواذه عليه.

ويعني هذا أن قيمة السلعة بالنسبة للشخص، الذي لا يريد استهلاكها، أو استعمالها بنفسه ولكنه يريد أن يبادلها، تتحدد بكمية العمل الذي تبادل به السلعة، والعمل هو المقياس الحقيقي لقيمة مبادلة السلعة بكل السلع.

ويوضح آدم سميث هذه الفكرة بقوله أن القيمة الحقيقية لقنطار من القطن مثلا تحدد بكمية العمل الذي يبادل به، فإذا كان قيمة هذا القنطار هو شهر كامل من العمل الإنساني فإن هذه هي القيمة الحقيقية لهذه السلعة.

إن آدم سميث قد فرق بين أنواع من العمل الإنساني نتناولها فيما يلي:

أولا: العمل الآني:-

يعرف آدم سميث العمل الآني بأنه هو ذلك الجهد الإنساني الذي يبذل في حينه أو بشكل مباشر في العملية الإنتاجية، بحيث ينتج عنه إضافة معينة تقدم نفعا معينا من خلال استعماله بشكل مباشر أو غير مباشر. أي أن العمل الحاضر أو الآني كما يسميه آدم سميث هو ذلك الجهد البشري الذي يدخل بصفة آنية مباشرة كعنصر من عناصر إنتاج السلعة.

ثانيا: العمل الماضي:-

العمل الماضي هو ذلك الجهد البشري السابق الذي بذل في عملية إنتاجية سابقة وأدى إلى تشكيل أو خلق شيء مادي لم يكن موجودا.

ويتبين من هذا القول أن العمل الماضي في نظر آدم سميث هو ذلك العمل المتراكم في الأشياء التي سبق إنتاجها في زمن ماضي، وهي الآن ضرورية لإنتاج (أشياء) سلع وخدمات آنية، وكل الأشياء التي يستعملها البشر لا بد وأن يكون قد تراكمت فيها أعمال إنسانية سابقة.

وهكذا يدخل العمل الإنساني في تشكيل القيم المادية عند آدم سميث حيث كل الإنتاج جديد لا بد له من عمل آني وعمل ماضي لكي يتفاعل بقيمة عناصر الإنتاج مع هذا العمل البشري فينتج سلعة جديدة تؤدي وظيفة معينة، وتشبع رغبة بشرية معينة.

كما أن آدم سميث ركز بشكل كبير على العمل المنتج والعمل غير المنتج وسنحاول أن نوضح رأيه بهذا النوع من العمل وذلك فيما يلي:

ثالثا: العمل المنتج والعمل غير منتج عند آدم سميث:-

تتبلور فكرة آدم سميث إلى العمل المنتج والعمل غير المنتج بشكل جلي حيث يذهب في مفهومه إلى العمل المنتج بأنه ذلك العمل الذي ينتج عنه ربح مادي.

ولقد استند سميث في تقسيمه للعمل المنتج والعمل غير المنتج إلى أن هدف الإنتاج الرأسمالي في النهاية هو الربح، وانطلاقا من هذه القناعة يعتبر آدم سميث العمل المنتج هو العمل الذي ينتج الربح المالي أما بقية النشاطات فمهما كانت أهدافها نافعة فهي من غير الأعمال المنتجة[1]، أي أن العمل المنتج هو ذلك النشاط الذي يؤدي في النهاية إلى إنتاج سلع مادية ملموسة.

فلا العمل المتضمن في السوق ولا النشاطات التي تشبع الحاجات البشرية مباشرة يؤديان إلى إنتاج أشياء مادية، ولهذا فهي في نظر آدم سميث عمل لا إنتاجي،

(1) عارف دليلة، إسماعيل سفر، مرجع سابق، ص212.

أي أن الخدمات أو تلك النشاطات المتصلة بإشباع الحاجات البشرية إشباعا مباشرا أو غير مباشر والتي لا تفضي إلى إنتاج السلع بصورة مباشرة عمل غير منتج[1].

الفرع الثاني: المنفعة

كل شيء يسد حاجة من حاجات الإنسان يوصف بالنافع أي قائمة به خاصة المنفعة، ولا يمكن وصف الشيء النافع إلا إذا حقق شرطين أساسيين هما:

أولا: أن يعتقد الإنسان بأن هذا الشيء قادر على سد حاجة:-

إن الأشياء التي لا يعتقد الإنسان فيها نفعا لا تكون صالحة لأن تسد حاجة، وكل خيرات هذا الكون المسخرة للإنسان فيها منافع كثيرة، غير أن عقل الإنسان لم يرق بعد ليكتشف منافع كل ما يحيط به، فهو يتدرج في معرفة المنافع بتدرج تطور الفكر البشري في جميع مجالاته.

إن توسع العلم والمعرفة وتسارعهما جعلا اكتشاف منافع الأشياء تزداد بشكل كبير، وقد وفر تطور مجال المعلوماتية كثيرا من المنافع كانت في يوم ما تعتبر ضربا من الخيال.

ثانيا: أن يكون للإنسان قدرة فعلية على استخدام الشيء في سد حاجاته:-

إن الكثير من الاقتصاديين يعتقدون أن الأشياء التي لا يستطيع الإنسان استخدامها تعتبر غير نافعة ولو أنها كانت صالحة وذلك لانعدام القدرة على استخدامها.

ويتبين مما سبق بأن المنفعة هي الصفة الكامنة في الأشياء التي نريد الحصول عليها للتمتع بها، فالمنفعة تعتبر من العناصر القوية التي تؤثر في تحديد

(1) أسكار لانكا، مرجع سابق، ص50.

قيمة الأشياء، ولقد أعطى الطبيعيون اهتماما كبيرا لأهمية المنفعة لتحديد القيمة.

والمنفعة لا تعني بالضرورة ما هو متبادل بين الناس، فقد يوجد من الاعتراضات ما يفسد معناها، وفي هذا يقول آدم سميث:" لماذا لا قيمة للماء مع أنه نافع ومفيد ومن أهم ضروريات الحياة، وكذلك الهواء؟ بينما قيمة الأحجار الثمينة كالماس مرتفعة مع أنها ليست من ضروريات الحياة؟"[1]

يقول آدم سميث: "لا يعود توقعنا لغذائنا إلى إحسان القصاب أو الخمار والخباز، بل ينبعث عن تقديمهم لمنافعهم الخاصة، إننا نخاطبهم لا على أساس إنسانيتهم، بل على أساس حبهم لأنفسهم، ولا نتحدث إليهم أبدا عن ضروراتهم الخاصة، بل على منافعهم"[2].

ومن هنا يمكن التأكيد بأن المنفعة تعتبر محدد جيد للقيمة إذ أن الأشياء تحدد حسب الرغبة في الحصول عليها.

وبالرغم من أن المقولة السابقة لآدم سميث التي تبين مدى أهمية عنصر المنفعة في محددات القيمة إلا أن آدم سميث ترك هذا الأمر بدون توضيح كاف.

الفرع الثالث: نظرية نفقة الإنتاج عند آدم سميث

لقد خلص آدم سميث في محاولته الأولى لتفسير نظرية القيمة بأن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة في المجتمعات البدائية، وقد ذهب إلى أن العمل هو الألم اللازم للحصول على شيء ما يقتصر في هذه الجماعات البدائية على ألم العمل، ومن هنا وصل إلى أن كمية العمل هي أساس قيمة المبادلة في هذه المجتمعات.

---

(1) أوسكار لانكا، الاقتصاد السياسي، دار الطليعة بيروت، ط3، 1978، ص216.
(2) سعيد النجار، مرجع سابق، ص 179.

غير أن المجتمعات البدائية هي حالة افتراضية صرفة، وتفسير مثل هذه النظرية على مثل هذه الحالة يعتريه كثير من النقص، وكذلك رجع آدم سميث إلى الربط بين ما قاله في الفصل الخامس والذي شخص فيه النظرية على افتراض مجتمع بدائي، يقدم عن العمل، وبين نظرية نفقة الإنتاج فيما بعد والتي اقر فيها بأن هناك عوامل غير العمل تدخل في تشكيل قيم الأشياء.

ثانيا: نظرية نفقة الإنتاج عند آدم سميث

انتهى آدم سميث في تحليل القيمة إلى ردها بعد عنصر العمل إلى ما ينفق فيها من عوامل الإنتاج ولا سيما رأس المال والريع، وهذا المعنى الواسع، العمل، رأس المال والريع اعتمده آدم سميث بعد أن وجد أن نظرية قيمة العمل الذي افترضه في مجتمع بدائي لا ينطبق بشكل أو بآخر على مجتمع متحرك نحو الحضارة والتقدم، وقد فرق آدم سميث بين أنواع نفقة الإنتاج نذكرها مختصرة فيما يلي:

أولاً: معنى النفقة

تعني نفقة إنتاج سلعة ما، ما يكلفه إنتاج هذه السلعة وفي الغالب ما يفرق بين أنواع من النفقة نذكرهم باختصار فيما يلي[1]:

ثانيا: نفقة الإنتاج النقدية

وهي نفقة الإنتاج بالمعنى الجاري المتداول في الأدبيات الاقتصادية، ولا سيما عند أرباب الأعمال والبنوك والهيئات النقدية، ويذهب عادة إلى معنى المبالغ النقدية التي تصرف أثناء العملية الإنتاجية التي انفقت بشكل فعلي على ما تطلبت السلعة المنتجة.

(1) رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، القيمة والتوزيع، دار النهضة العربية، 1982، ص128.

ثالثا: نفقة الإنتاج الحقيقية

تعني نفقة الإنتاج الحقيقية الموارد التي أنفقت فعلا باستخدامها في إنتاج سلعة ما، أي هي خدمات العمل ورأس المال والأرض المستخدمة في إنتاج هذه السلعة أو تلك.

رابعا: نفقة الاختيار

وتعني نفقة الفرصة البديلة، أي أن هذه النفقة من عمل ورأس مال وأرض والتي دخلت في إنتاج السلعة (س) كان لها فرصة اختيار لتدخل بعينها في إنتاج السلعة (ع) أو السلعة (ص)، وعلى هذا يكون للمنتج اختيار الاستخدام الذي يوجه إليه هذه الموارد، وإذا قرر المنتج إنتاج السلعة (س) فمعنى ذلك أنه فوت فرصة إنتاج السلعة (ع) أو السلعة (ص)، التي يمكن لهذه الموارد أن تنتجها، وتسمى هذه النفقة التي لم توجه إلى إنتاج السلعة ع، ص بنفقة اختيار والنفقة الحقيقية أو بطريقة النفقة التي قال بها آدم سميث هي تلك النفقة التي تدخل في تحديد قسم الأشياء من سلع وخدمات.

وهذا يبين بأن كل تصرف اقتصادي يقوم به الجماعات أو الأفراد يعتبر اختيارا ما بين عدد من التصرفات الممكنة، وتتمثل في النفقة الحقيقية لأي تصرف اقتصادي فيما ضحت الجماعة أو الأفراد من أمور أخرى باختياره القيام بهذا التصرف، ولهذا يمكن اعتبار نفقة الإنتاج بأنها قيمة أفضل المنتجات الأخرى التي يمكن إنتاجها بعوامل الإنتاج المستخدمة إنتاج المنتج محل البحث، وتعرف هذه النفقة بأنها نفقة الاختيار، أي تكلفة اختيار الفرد لإنتاج المنتج المذكور مقومة في الشكل أحسن المنتجات التي كان يمكن إنتاجها بالموارد الاقتصادية في إنتاج هذا المنتج.

وهذا المفهوم لنفقة الإنتاج يبين دخول عوامل الإنتاج كمحددات للقيمة عند آدم سميث.

لقد وضحنا الفرق بين نفقة الإنتاج النقدية، ونفقة الإنتاج الحقيقة وخلصنا بأن الأولى هي عبارة عن ذلك المفهوم المتعارف عليه في لغة رجال الأعمال والمتمثل في المبالغ النقدية التي تنفق عن إنتاج سلعة ما.

ويرى آدم سميث بأنه لا يمكن أن نعتمد على قياس قيم الأشياء عن طريق التعبير النقدي في السوق لما قد يطرأ عليه من تغيرات نتيجة تقلبات السوق التي لا علاقة لها بظروف ونفقة إنتاج السلع.

ولذلك فقياس النفقة الحقيقة يستدعي الإحاطة بمعنى الربح العادي وكذلك تلك المبالغ التي تزيد عن الموارد الحقيقية التي ضاعت نتيجة الاختيار، التي تشتمل على مبالغ لا تدخل في النفقة الحقيقية أو ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية بالفائض الاقتصادي.

إن هذه الاستفاضة في دراسة نظرية القيمة عند آدم سميث ومن قبلها دراسة القيمة في الحضارة والنظم الاقتصادية الإنسانية تمكننا من الوقوف على إعطاءات ابن خلدون في هذه النظرية التي تعتبر محور الاقتصاد السياسي، وتسهل علينا المقارنة والاستنتاج.

المطلب الرابع:

مفهوم السعر وأنواعه عند آدم سميث:-

بعد أن تطرقنا في المطالب السابقة إلى نظرية القيمة ومحدداتها، فإننا سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السعر وأنواعه ومحدداته عند آدم سميث.

الفرع الأول: مفهوم السعر عند آدم سميث

يقول آدم سميث: "إن الثمن هو تعبير نقدي، فهو يعبر عن قيمة السلعة بوحدات نقدية من الذهب والفضة"(1).

ويتبين من هذا المفهوم أن آدم سميث يعتبر الثمن "السعر" لا يعدو عن التعبير في صورة نقود مختلفة وعلى رأسها الذهب والفضة، وقد رأى آدم سميث أن التعبير النقدي لا يمكن التعويل عليه لتحديد القيمة الحقيقية للسلعة، ذلك لأن قيمة النقود تتغير من وقت لآخر، وهي لا تتوقف عند الذهب والفضة المتداولة في السوق، والعلاقة بين السعر وكمية النقود علاقة متغيرة، تزيد وتنقص بازدياد أو نقصان كمية النقود في السوق.

ويضيف آدم سميث في هذه بأنه إذا قارنا بين ثمن السلعة (أ) في وقت معلوم وبين ثمنها في وقت آخر، فإنه إذا تغيرت قيمة النقود في هذه الفترة، فإننا ننتهي إلى تقرير أن قيمة السلعة قد تغيرت مع أنه من المحتمل أن تبقى القيمة الحقيقية للسلعة ثابتة، كما يبين آدم سميث بأن المقارنة بين سعر سلعة ما في بلد ما، وسعرها في بلد آخر، تتفاوت فيهما قيمة النقود فإن تصل إلى نتيجة مماثلة، مع أن القيمة الحقيقية للسلعة متقايسة في البلدين.

ويتضح أنه من الممكن أن ترتفع أو تنخفض كافة الأسعار في الوقت وذلك نتيجة لانخفاض أو ارتفاع القوة الشرائية للنقود، لكنه يمكن أن ترتفع أو تنخفض قيمة مبادلة كافة الأشياء ببعضها في نفس الوقت وذلك لأن ارتفاع سعر المبادلة لشيء بشيء آخر إنما يعني بالضبط انخفاض قيمة مبادلة الشيء الأخير بالشيء الأول.

---

(1) أحمد جامع وعبد اللطيف الصعيدي، أصول الاقتصاد "ج2"، دار الثقافة الجامعية، جامعة عين شمس،القاهرة، 1993، ص218.

ويرى آدم سميث بأن الأسعار تقوم بدور حيوي في تسيير الاقتصاد الكلي للدول، إذ تعتمد الدول على هذه الوسيلة الفنية لحل المشاكل الجوهرية التي يواجهها كل اقتصاد أينما كان وهي مشكلة التوزيع الفعال للموارد.

وزيادة على هذا فإن للأسعار وظيفة أخرى هامة وهي تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة من المنتجات والكميات المطلوبة منها.[1]

الفرع الثاني: أنواع الأسعار عند آدم سميث

يميز آدم سميث بين نوعين من الأسعار نتناولها باختصار فيما يلي:

أولا: السعر الاسمي

لقد احتلت أسعار المواد الاستهلاكية أهمية بالغة عند آدم سميث، وقد يعود السبب في ذلك إلى أثر تكاليف المعيشة على الأجور وبالتالي على تكاليف الإنتاج الراسمالي.

ولأن أسعار السلع هي في نظر آدم سميث التعبير النقدي، أي التعبير عن وحدات السلعة بالنقود المعدنية أو الورقية، وهذه النقود في رأي آدم سميث لا يمكن أن ترسم القيمة الحقيقية للسلع لأنها تخضع للتغيير المستمر في قيمتها.

إن خضوع النقود إلى التغيير سواء بالارتفاع أو الانخفاض يجعل أسعارها تتأثر بهذا التغيير الذي لا تكون له صلة بقيمة السلع الحقيقية، وعليه فإن هذه الأسعار لا تعبر بالضرورة بشكل حقيقي عن قيمة السلع لهذا يدعوها آدم سميث ب الأسعار الاسمية.

(1) نفس المرجع السابق، ص218

يقول آدم سميث:

« Cependant l'Or et l'Argent, comme toute autre marchandise, varient dans leur valeur ; il sont tautôt plus chers et tautôt à meilleur marché ; il sont quelquefois faciles à acheter, quelquefois plus difficiles....or, de même, qu'une mesure de quantité, tel que le prix naturel la cordée ou la poignée, qui varie elle même de grandeur, dans chaque individu, ne saurait jamais être une mesure exacte de quantité des autre choses »[1]

ويتبين من هذا ان آدم سميث يجزم بأن التعبير النقدي للسلعة لا يمكن أن يكون القيمة الحقيقية للأشياء، لأنه من الممكن أن ترتفع أو تنخفض الأسعار في نفس الوقت وذلك نتيجة لانخفاض أو ارتفاع القوة الشرائية للنقود، غير أنه لا يمكن أن ترتفع أو أن تنخفض قيمة مبادلة كافة الأشياء ببعضها في نفس الوقت، وذلك لأن ارتفاع قيمة مبادلة شيء بشيء آخر إنما يعني بالتحديد قيمة مبادلة الشيء الأخير بالشيء الأول.

وبالرغم من أن آدم سميث يعتقد بأن سعر السوق هو سعر اسمي لا يعبر عن القيمة الحقيقية للسلعة في أغلب الأحيان إلا أنه يوجد لكل منتج سواء كان سلعة أو خدمة، وكذلك لكل خدمة من خدمات عوامل الإنتاج سوف يتلقى العارضون للمنتجات.

(1) Adam Smith- La richesse des Nations- GF flamation- 1991- P102.

ثانيا: السعر الطبيعي

يقول آدم سميث:

« Le prix réel de chaque chose, ce que chaque chose coûte réellement a celui qui vent se la proairer, c'est le travail, et la paire qu'il doit s'imposer pour l'obtenir »[1]

ويتوضح من هذا بأن مفهوم السعر الطبيعي عند آدم سميث لأي شيء هو ذلك العمل المبذول في الشيء، والألم الذي يعانيه من أجل إنتاج هذا الشيء أو ذاك.

وبالرغم من أن آدم سميث قد أقر بأن العمل هو أساس القياس الطبيعي، إلا أنه بقي مضطربا في الصورة التي يكون عليها السعر الطبيعي.

فتارة يرى بأن الغلال يمكن أن تكون السعر الطبيعي الملائم، إلا أنه يرجع ويقول بأن الغلال تتقلب من سنة إلى أخرى، وذلك يقر في الأخير بأن العمل الإنساني هو المقياس الصحيح للسعر الطبيعي.

يقول آدم سميث:

« La valeur d'une durée quelconque pour celui qui la procède et qui n'entend pas en user ou la consommer lui-même, mais qui a intention de l'échanger pour une autre chose, est égale à la quantité de travail que cette denrée le met en état d'acheter ou de commander »[2]

(1) Adam, Smith, Op cit, P99.
(2) Adam, Smith, Op cit- P 98.

ويتبين من هذا القول بأن السعر الطبيعي بالنسبة للإنسان الذي لا يريد استهلاك السلعة أو استعمالها بنفسه، وإنما يريد مبادلتها تتحدد بكمية العمل الذي تبادل به السلعة.

ويبرر آدم سميث هذا بقوله أن السعر الطبيعي لقنطار من القطن مثلا قد يبادل بشهر من العمل، وهذا هو أحسن تقويم لتلك السلعة.

وقد وضحنا فيما سبق نظرة آدم سميث إلى التقويم في المجتمعات البدائية، حيث لم تظهر النقود فكان تقييمهم لأي سلعة كانت هو العمل الإنساني، حيث كان العمل الإنساني هو المصدر الرئيسي للثروة.

يقول آدم سميث:

« Il n'y a qu'une partie extrêmement petite de toute ces choses qu'un homme puisse obtenir directement par son travail d'autrui qu'il faut attendre la plus grande partie de toute ces jouissances ; ainsi, il sera riche où pauvre, selon la quantité de travail qu'il pourra comme enter au qu'il sera en état d'acheter »[1]

وهكذا يؤكد آدم سميث بأن أساس الغنى أو الفقر بالنسبة لأي شخص هو ما يقدمه من عمل.

ونشير إلى أن آدم سميث فرق في الأخير بين السعر الاسمي الذي يخضع في كثير من الأحيان إلى اعتبارات العرض والطلب، والسعر الطبيعي الذي يتحدد بصفة عامة بالقدر اللازم من العمل الإنساني والألم المترتب عليه.

(1) R.N, Adam, Smith, Op Cit- P98.

يقول آدم سميث:

« La distinction entre le prix réel et le prix nominal des marchandises et du travail n'est pas une affaire de pure spéculation, mais elle peut être quelque fois d'un usage important dans la pratique »[1]

إن السعر الطبيعي في نظر آدم سميث الذي لا يزيد ولا يقل عما يكفي لدفع الريع للأرض، والأجور للعمال، والأرباح لصاحب رأس المال، الذي يوظفه في إنشاء وإعداد وإحضار السلع إلى السوق وفقا لمعدلاتها الطبيعية، أما السعر الاسمي فيتم تنظيمه بين الكمية التي يتم عرضها فعلا، وما يسميه آدم سميث بالطلب الفعال، وهي الكمية التي سيتم طلبها عند السعر الطبيعي.

فإذا كان العرض أكبر من الطلب الفعال، فإن السعر الاسمي أقل من السعر الطبيعي، والعكس صحيح، وسيعتمد الفرق بينهما على خصائص الطلب.

إن الفرق بين السعر الاسمي والسعر الطبيعي يتحكم في مجموع التعديلات الحركية في تخصيص العناصر، فإذا كان السعر الاسمي أقل من السعر الطبيعي فإن بعض العناصر ستكتسب أقل من معدلاتها الطبيعية وسيتم سحبها من السوق، وسيعمل تخفيض الإنتاج المترتب في ذلك على إزالة هذه الاختلافات في السعر، وفي الناحية العكسية فإن بعض العناصر ستكسب أكثر من معدلاتها الطبيعية ويتجه هذا التناقض في السعر إلى التلاشي، من خلال التوسع في الإنتاج، وبهذا الشكل فإن الأسعار الاسمية تقترب من الأسعار الطبيعية.[2]

(1) Adam Smith Op cit, Page 103.

(2) جورج دايهاز، مرجع سابق، ص107.

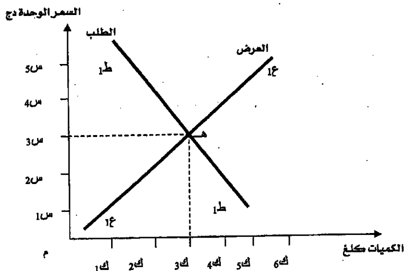
الفرع الثالث: تحليل اقتصادي لمحددات الأسعار عند آدم سميث

يتوقف سعر السلع على العلاقة بين عرضها وطلبها الكليين، ويقصد بالعرض الكلي لسلعة ما الكمية التي يطرحها العارضون لبيعها بسعر معين وفي زمن معين، كما يقصد بالطلب الكلي على سلعة ما الكمية التي يقبل المشترون شراءها بسعر معين في زمن محدد، ولهذا فإن العرض والطلب لا يغنيان الكثير إلا عندما يكون السعر قائما، وسنحاول التعرض إلى هذه الظاهرة عند آدم سميث في النقاط التالية:

أولا: السعر التوازني

يتحدد السعر التوازني في السوق نتيجة قوى العرض والطلب، وقد تعرض المفكر الاقتصادي آدم سميث لهذه الظاهرة في معرض حديثه عن الأسعار، كما تعرض لهذه الظاهرة من بعده مفكري المدرسة الكلاسيكية وبالأخص المدرسة النيوكلاسيك الذين توصلوا إلى وضع نموذج محدد لتحديد السعر التوازني عن طريق الجمع بين العرض والطلب[1]، وفيما يلي نورد الشكل رقم (1) الذي يبين السعر التوازني في السوق.

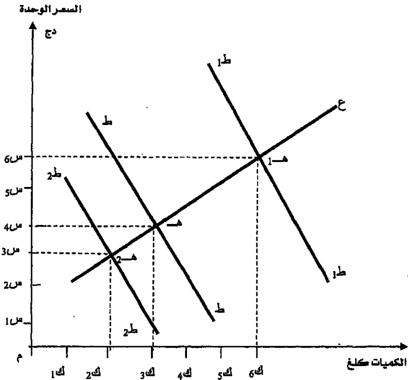
(1) عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002، ص159.



ونستخلص من الشكل رقم (1) أن تقاطع العرض والطلب (ط1ط1)، (ع1ع1) هي التي تتساوى فيها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة، كما تمثل نقطة التقاطع السعر التوازني والمتمثلة في النقطة "هـ"، وهو السعر الوحيد الذي يتحقق عنده التساوي بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة.

ثانيا: تغير الطلب مع ثبات العرض

إن تغير سعر التوازن تابع لتغير القوى التي تتحكم في تحديده وهي عادة قوى العرض والطلب، فإذا تغير وضع منحى الطلب فإن السعر التوازني يتغير تبعا لذلك، وهذا التغير قد يكون بالزيادة أو بالنقصان وفيما يلي توضيح لزيادة الطلب ونقصه عن طريق الشكل(2).



يمكن التميز هنا بين حالتين هما:

أ. في حالة زيادة الطلب:

ويتبين من الشكل رقم (2) أنه بافتراض زيادة الطلب مع بقاء العرض ثابتا نتيجة للتغيرات المختلفة الدافعة لزيادة الطلب فإن منحنى الطلب (ط ط) ينتقل إلى الوضعية (ط1ط1) وبذلك يرتفع السعر من س4 إلى س6 محدثا مستوى توازن جديد هو هـ1، أما كمية التوازن فسترتفع هي الأخرى من ك3 إلى ك6.

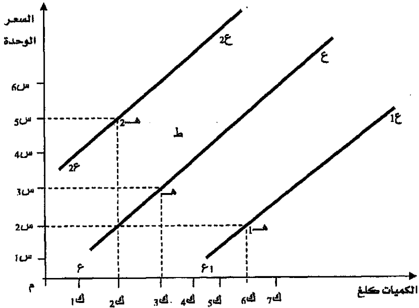
ب. في حالة نقصان الطلب:

كما يتبين كذلك من الشكل رقم (2) أنه في حالة نقصان الطلب نتيجة للتغيرات المختلفة الدافعة لذلك فإن منحنى الطلب (ط ط) ينتقل إلى الوضعية (ط2ط2)، وينخفض معه سعر التوازن بحيث ينتقل من س4 إلى س3، النقاط س4 أما كمية التوازن فإنها تنخفض هي الأخرى وتنتقل من ك3 إلى ك2.

ثالثا: تغير العرض مع ثبات الطلب

أما عندما يتغير العرض مع فرض الطلب يبقى ثابتا سواء كان هذا التغير بالزيادة أو النقصان فإن السعر يتغير تبعا لذلك.

وفيما يلي توضيح لزيادة العرض ونقصانه عن طريق الشكل رقم (3).



يمكن التميز هنا بين حالتين هما:

أ. في حالة زيادة العرض:

يتبين من الشكل رقم (3) أنه في حالة زيادة العرض مع افتراض ثبات الطلب فإن منحنى العرض (ع ع) ينتقل إلى الوضعية ع1 ع1 ويتبعه انخفاضا في السعر من س3 إلى س2 وعليه تنتقل نقطة التوازن من النقطة هـ إلى النقطة هـ1.

ب. في حالة نقص العرض:

يتبين كذلك من الشكل رقم (3) انه في حالة نقص العرض مع ثبات الطلب فإن منحنى العرض (ع ع) ينتقل إلى الوضعية (ع2 ع2) ويتغير معه السعر فيرتفع من النقطة س س3 إلى النقطة س5 وتنتقل نقطة التوازن من هـ إلى هـ2.

المبحث الثالث

نظرية القيمة والأسعار عند ابن خلدون

إن ما تركه ابن خلدون المفكر العربي الإسلامي في القرن الرابع عشر من دراسة حول موضوع القيمة يعتبر بالغ الأهمية، وجديرا بالدراسة والتمحيص نظرا لما استكمل فيه من معظم عناصر القيمة التي توصل إليها الفكر المعاصر. ولأهمية هذا الموضوع ومكانته البارزة في الاقتصاد السياسي سنحاول توضيح وإثبات إلى أي مدى توصل فكر ابن خلدون معرفة القيمة ومحدداتها، هاته التي شكلت تناقضا كبيرا ومناقشة واسعة عند رواد الفكر الاقتصادي الحديث. وذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول:

نظرية القيمة عند ابن خلدون:-

يعتبر مفهوم القيمة وأنواعها ومحدداتها جوهر نظرية القيمة، ويعد أن تناولنا هذه المواضيع في الفكر المعاصر، وعند خيرة رواد هذا الفكر أمثال آدم سميث وريكاردو وغيرهم، نتناول في ما يلي هذه الموضوعات عند ابن خلدون لنثبت من خلالها مساهمة ابن خلدون في نظرية القيمة وسبقه التاريخي وذلك في الفروع الآتية :

الفرع الأول: مفهوم القيمة عند ابن خلدون

لقد تعددت النظريات حول مفهوم القيمة، فقد كان مفهوم القيمة ومازال يشغل علماء الاقتصاد، وكلما تطور الفكر الاقتصادي كلما برزت بعض الأشياء الغائبة عن مفهوم القيمة، وإذا كان ابن خلدون قد عاش في بيئة وزمن يبعد بأكثر من أربعة قرون عن هذه المناقشات فكيف كان مفهومه للقيمة؟ يقول ابن خلدون:

"إعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الرزق والاقتناء والقصد إلى التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل، ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه"[1].

ويقول أيضا: "إن المفادات والمكتسبات، كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية "[2] ويعني هنا بالمفادات والمكتسبات السلع والخدمات.

وباستقراء نصي الفقرتين المذكورتين يبين بكل وضوح أن ابن خلدون يعيد قيم المنتجات من سلع وخدمات إلى العمل البشري، ويقر بأن العنصر الأساسي لتحقيق المعاش هو العمل، وبهذا يكون ابن خلدون قد أضفى أهمية كبيرة على العمل البشري، حيث جعل مفهوم قيم الأشياء من سلع وخدمات لا تتم إلا بتدخله.

ويظهر هذا بكل وضوح في عبارته التالية: "ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه" الطبيعية ويعني هذا أن الأشياء كلها لا تأخذ قيمتها إلا بتدخل العمل البشري. فقد يبقى كثيرا منها ينفع الإنسان بدون قيمة إذا لم يتدخل العمل البشري، ومثال ذلك العسل في الشهد، والماء سواء كان جاريا فوق الأرض أو بباطنها، وكل الفواكه البرية، وكل النباتات الطبية وغيرها مما اكتشفت قيمته بالعمل ومما هو غائب ستكتشف قيمته لاحقا ولكن بتدخل العمل.

ومما سبق ذكره يتبين أن مفهوم القيمة عند ابن خلدون يتركز بشكل أساسي عن العمل، وبذلك أبرز أهمية عنصر العمل وصوره في تحديد قيم الأشياء المنتجة، وفي سابقة يقرر ابن خلدون بأن المكاسب هي قيم الأعمال، وإن الأعمال هي سبب الكسب، وكثرة الأعمال هي السبيل إلى الثروة.

يقول ابن خلدون: "إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها "[3].

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 381

(2) نفس المرجع السابق، ص283.

(3) المقدمة، مرجع سابق، ص 365.

ومن هنا تبرز أهمية العمل كوسيلة منتجة حقيقية وطبيعية عند ابن خلدون، وهو إذ يجعل العمل هو العنصر الرئيسي للقيمة، ينتبه في هذا الوقت المبكر أربعة قرون قبل ظهور علم الاقتصاد بمفهومه الحديث أن هناك سلعا ذات قيمة للبشر ولكن لم يتدخل فيها العمل البشري، هذه السلع هي المسماة في الاقتصاد السياسي بالسلع الحرة، ولهذا نجده في عبارته الشهيرة المدللة على مفهوم القيمة عنده فيقول: "إن المفادات أو المكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية"[1] فهو يستعمل أداة التخيير "أو" وبهذا لا يجزم بأن كل السلع التي لها قيمة استعمالية إنما هي نتيجة الأعمال البشرية، غير أن استعماله لكلمة "أكثرها" يبين أن ابن خلدون أدرك بأن هذه السلع التي لها قيمة استعمالية دون أن يلمسها العمل البشري هي قليلة مثل أشعة الشمس، والهواء الذي نتنفسه، والأشعة غير المرئية التي تحمي الإنسان من كثير من الأمراض، وغيرها من الغازات والأغلفة الكونية التي تحفظ التوازن البيئي الذي سهل العيش على هذه الأرض وجعل الحياة عليها ممكنة.

إن هذا الإكتشاف لابن خلدون، والذي يتعرف فيه على السلع الحرة ويعززه ويدعم ملاحظته الدقيقة لنوع من الأشياء التي لا دخل للإنسان في وجودها، ولكن لا يمكن الانتفاع بها إلا بتدخل العمل البشري وفي هذا يقول ابن خلدون:" وقد يحصل له ذلك بغير سعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله، إلا أنها إنما تكون معينة ولابد من سعيه معها فتكون تلك المكاسب معاشا "[2].

ويتبين من هذا القول أن ابن خلدون يعتبر السلع الحرة ليست من عمل الإنسان، غير أنها تعتبر مساعدة له على إظهار القيم الاستعمالية للأشياء التي تدخل في مساعدتها، فإذا لم تقترن بعمل الإنسان الذي يجعلها مفيدة فإنها تبقى قليلة الجدوى إن لم نقل معدومة في خلق قيم يستفاد بها.

(1) نفس المرجع السابق، ص382.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 35.

إن هذا المفهوم لقيمة الأشياء التي لا يتدخل فيها العمل الإنساني بشكل مباشر لإبراز منافعها والاستفادة من قيمها الاستعمالية، أو تلك التي تكون قيمها معينة ناقشه بعد أربعة قرون رواد المدرسة الكلاسيكية والاشتراكية وغيرهم وذلك في مجال تفريقهم بين القيم التي تنتج عن العمل البشري ومن القيم التي تأتي من الطبيعة، وقد أطلقوا على هذه الأخيرة تسمية "السلع الحرة".

إن الحاجات الاقتصادية عند ابن خلدون تستمد قيمتها بشكل رئيسي مما بذل فيها من جهد، ومن عمل.

يقول ابن خلدون: "لا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول"[1] ويعتبر ابن خلدون بهذا سابقا لنظريات القيمة التي تركز على العمل بمئات السنين، وبالأخص نظريات رواد المدرسة الكلاسيكية وأولهم السير وليام بيتي وسميث وريكاردو وغيرهم ممن جاؤوا بعدهم.

إن ابن خلدون لا يقف عند هذا المفهوم للقيمة، بل يذهب إلى أن مصدر الكسب (الثروة) إنما أساسه العمل الإنساني، ويقرر بأن زيادة الأعمال البشرية سوف تؤدي إلى زيادة الثروة.

يقول ابن خلدون: "إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم، فتنفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصر وخرجه، ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم، ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تبعا للكسب، وزادت عوائده وحاجاته، واستنبطت الصنائع فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية، ونفقت الأعمال بها أكثر من الأول وكذا في الزيادة الثانية والثالثة"[2].

---

(1) نفس المرجع السابق، ص365.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 344.

هكذا يتضح بأن مفهوم القيمة عند ابن خلدون أساسه العمل الإنساني وهو بذلك يؤدي إلى ثراء الأمم وغناها، فتقدم الدول في نظره هو ما يتراكم من قيم الأعمال الإنسانية لديها، وهو ليس بالضرورة ما قد يتواجد فيها من المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، وبذلك يكون قد سبق آدم سميث في الإقرار بأن ثروة الأمم إنما أساسها قيم الأعمال البشرية.

الفرع الثاني: أنواع القيمة عند ابن خلدون

إذا كان موضوع القيمة بصفة عامة يحتل مكانة بارزة في الاقتصاد السياسي فإن البحث في أنواع القيمة لا يقل أهمية عن ذلك، لأن معرفة هذه الأنواع من شأنه أن يسهل فهم القيمة، وإذا كان هذا التقسيم قد طرح كثيرا من المناقشات بين المفكرين الغربيين في بداية القرن السادس عشر، التجاريين منهم والطبيعيين فابن خلدون في القرن الرابع عشر قد استطاع أن يتنبه إلى هذه المسألة الاقتصادية الهامة، فاستطاع أن يفرق بين نوعين من القيم تميز الطبيعة المزدوجة للبضاعة والتي تترجم في خاصتين هما القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وسنتناولهما فيما يلي:

أولا: القيمة الاستعمالية عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون: "ثم إن الحاصل أو المقتني إن عادت منفعته على العبد، وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقا"[1].

ويلاحظ هنا أن مصطلح الرزق عند ابن خلدون يذهب إلى ما اصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية " بالقيمة الاستعمالية" ويوضح ابن خلدون شروط القيمة الاستعمالية بشكل منقطع النظير، ويمكن إيجاز هذه الشروط في النقاط التالية:

(1) نفس المرجع السابق، ص 361،360.

أ. الحصول الفعلي على السلعة واقتنائها:

ويتبين من هذا الشرط أن السلعة إذا لم تكن حاصلة بالفعل عند الفرد، وقادر على التصرف فيها لا يمكن أن تشكل قيمة استعمالية، فمجرد الرغبة في الشيء والدافع إلى اقتنائه لا يمثل بأي حال من الأحوال قيمة استعمالية إلا إذا تم التحصيل الفعلي وحوزة الطلب المرغوب فيه.

ب. حصول المنفعة من الشيء المقتني:

إن الشرط الأول لا يكفي لوحده لتحقيق قيمة الاستعمال، فقد نحصل على السلعة ونقتنيها، ولكن قد لا يكون الغرض منه هو الاستعمال الشخصي المباشر، ولذلك يضع ابن خلدون شرطا مكملا وضروريا بالنسبة للشرط الأول وهو حصول المنفعة وعودتها على العبد أي استعمالها الفعلي من طرف المقتني.

ج. قدرة المنفعة على إشباع حاجة وتحقيق مصلحة خاصة:

ويعتبر هذا الشرط أساسيا للقيمة الاستعمالية للسلعة أو الخدمة، والذي يبين بأن ذلك الشيء الذي يحصل عليه الإنسان فعليا ويحمل منفعة، قادر أن يشبع حاجة من حاجات مقتنية ويقدم له مصلحة خاصة تكون بحسب الشيء المقتنى.

إن توفر هذه الشروط الثلاثة يجعل من نظرة ابن خلدون للقيمة الاستعمالية نظرة مستوفية.

ومما سبق يتبين بأن لفظة "الرزق" المرادفة للقيمة الاستعمالية في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، هو ما يحصل عليه الفرد ويخصصه لإشباع حاجاته المباشرة، وتحقيق مصلحته الخاصة.

إن هذه القيمة، قيمة استعمال الشيء لا تتأتى إلا بالعمل الإنساني ففي رأي ابن خلدون وبالرغم بأن هذه السلعة أو الخدمة موجهة للاستعمال المباشر إلا أن العمل الإنساني لا بد أن يلامسها وإلا اعتبرت في نظرته من الأمور غير الطبيعية.

يقول ابن خلدون: " فلا بد في الرزق من سعي وعمل "[1]، وبناء على هذا فإن عنصر العمل يدخل بشكل رئيسي في تحديد القيمة مهما كان نوعها.

ثانيا: القيمة التبادلية عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون: "ثم إن الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد، وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقا ... وإن لم ينتفع به في شئ من مصالحه وحاجاته فسمى كسبا"[2].

ويلاحظ أن النوع الثاني من الأشياء المقتناة التي ذكرها ابن خلدون في الجزء الثاني من المقولة السابقة "وإن لم يكن القصد من اقتنائها هو الاستعمال الشخصي المباشر، وإنما يقصد مبادلتها بغيرها فإنها تدخل في دائرة السلع ذات قيم الاستبدال [3].

ويمكن إيجاز شروط القيمة الاستبدالية عند ابن خلدون فيما يلي:

أ. الحصول الفعلي على السلعة واقتنائها، وقد تم شرحه في القيمة الاستعمالية.

ب. عدم الانتفاع به في مصالحه وحاجاته الخاصة.

ويعني هذا الشرط أن هذه الأشياء المقتناة من سلع وخدمات لا توجه إلى الاستهلاك المباشر من طرف مالكها، ولا تتضمن المواد التي تستعمل للإشباع الخاص.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 381

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 381.

(3) عارف دليلة، اسماعيل سفر، مرجع سابق، ص 70.

ج. الإمتلاك بسعي الفرد وقدرته:

يذهب ابن خلدون في هذا الشرط إلى اعتبار أن الأشياء ذات القيمة التبادلية لا بد من امتلاكها عن طريق السعي والقدرة، وهو بذلك يؤكد مرة أخرى على أهمية العمل الإنساني في تشكيل قيم الأشياء مهما كان نوعها، وهو يعارض إدخال الدوافع الأخلاقية في القيمة، ويعارض مقولة الحصول على القيم الاستعمالية بالعدل[1].

يقول ابن خلدون: " إنما الله يرزق الغاصب والظالم والمؤمن والكافر" [2].

وهنا ينفي الحصول على منافع القيم بالطرق التي لا يدخل فيها العمل الإنساني.

ومما سبق التطرق إليه إلى أنواع القيمة عند ابن خلدون يلاحظ كل عارف ودارس للاقتصاد السياسي بشكل عام وموضوع القيمة بشكل خاص أن ابن خلدون في هذا الوقت المتقدم من الزمن، عن زمن علم الاقتصاد الحديث الذي عرف على رواد المدرسة الكلاسيكية ومن جاء بعدهم قد توصل وبشكل علمي ودقيق إلى المعرفة الدقيقة لقسمي القيمة قيمة الاستعمال وقيمة الاستبدال.

وإذا كانت قيمة الاستعمال عند ابن خلدون لا تتحقق إلا بشروطها الثلاثة المذكورة سابقا وتنتهي بالاستعمال المباشر وحصول المنفعة والمصلحة، فإن قيمة الاستبدال تذهب إلى أبعد من هذا، حيث يكون مكانها الطبيعي هو السوق، وتأخذ قيمتها عند التبادل.

---

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 365

(2) نفس المرجع السابق، ص 365.

وقد استعمل ابن خلدون عدة مصطلحات تستعمل لتعيين التبادل، ومن أهمها البيع، المعاملة، التجارة، غير أنه استعمل بصفة أساسية للتدليل على قيمة الاستبدال "القيمة التبادلية" مصطلح العوض أو الأعواض.

يقول ابن خلدون: "... ما تحصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر إلا بعوض"[1] أي أن ما يمتلكه أي فرد لا ينتقل إلى أي فرد آخر إلا بمبادلته بما لدى الطرف الآخر أي تعويضه بما يعادله من سلع وخدمات تساوي قيمتها قيمة الشيء المبادل أو المعوض.

ويرجع ابن خلدون زيادة القيم التبادلية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، لأن الفرد لا يستطيع أن يلبي حاجاته بنفسه، فلا بد من تبادل للسلع والخدمات بين الأفراد، وهذا التبادل في رأي ابن خلدون يجب أن يتم على أساس من التكافؤ من ناحية الجهد والعمل المبذول، وهذه القيمة التبادلية للسلع، والتي تتجدد بشكل أساسي في السوق، بحيث يمكن مبادلتها بشيء غير مملوك، فهي إذن تعبر عن قيمة موضوعية تتوقف على اعتبارات خاصة بالسلعة، بصرف النظر عن قيمتها في نظر شخص معين.

ونلاحظ أن ما توصل إليه ابن خلدون في معرفته الدقيقة والموضوعية لأنواع القيمة يجعله من بين أهم المفكرين الذين تناولوا هذا التقسيم سواء في القديم أو عند رواد المدرسة الكلاسيكية، أو في عصرنا الحديث، وهذه النظرة الثاقبة عند ابن خلدون تجعلنا نعتقد بأن الفكرة إذا كانت علمية وموضوعية فإنها لا تموت بتعاقب القرون ولكنها تبقى

تحمل بذور الحياة، فإذا جاء من يغذيها وينقب عنها برزت ونمت وأخذت مكانتها بين الأفكار العلمية المعاصرة.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 365.

الفرع الثالث: محددات القيمة عند ابن خلدون

قد يعتقد الدارس لموضوع القيمة عند ابن خلدون أن محددها الوحيد هو العمل غير أن ذلك يعتبر المحدد الأساسي وهناك محددات أخرى بجانبه سنتعرض إليها فيما يلي:

أولا: العمل

إن الملاحظ مما سبق ذكره في الفرعين السابقين لا شك يستنتج بأن العمل الإنساني عند ابن خلدون يعتبر المحدد الأساسي للقيمة، حيث نراه يؤكد في أكثر من موقع في مواضيع المقدمة على أن السلع تستمد قيمتها من العمل الذي بذل فيها، بل في بعض المواقع توحي عباراته بأن هناك جزما بأن قيمة السلع والخدمات هي الأعمال الإنسانية [1]

يقول ابن خلدون: " اعلم أن ما توفر عمرانه من الأقطار وكثرة ساكنه، اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم والسبب في ذلك كثرة الأعمال التي هي سبب الثروة"[2].

حيث يبرز لنا أهميته في العمل كوسيلة منتجة حقيقية وطبيعية.

ويقول أيضا: "إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقيمة، وقد يكون مع الصنائع في بعضها وغيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل، إلا أن العمل فيهما أكثر[3].

ومن هذه العبارة يتبين بأن ابن خلدون لم يجعل العمل هو المحدد الوحيد للقيمة، وإن اعتبره هو الأساسي، ولكن هناك محددات أخرى بجانب العمل قد لا

(1) شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص 5.
(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 365
(3) نفس المرجع السابق، ص 363

ترقى إلى نفس أهمية العمل الإنساني ولكنها ضرورية في تحديد قيم الأشياء وهذا ما جاء في عبارته "... مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل" ثم يؤكد بأن أكثر هذه المحددات هو العمل الإنساني فيقول: "إلا أن العمل فيهما أكثر".

وقد ذهب ابن خلدون إلا أن حجم القيمة يتناسب طرديا مع العمل المبذول فيها حيث يقول: "إن المكاسب هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها"[1].

وتجدر الإشارة إلا أن ابن خلدون لم يكتف بإثبات بأن العمل البشري هو المحدد الأساسي للقيمة بل استطاع أن يميز بين مفهوم أنواع العمل المحدد للقيمة، حيث فرق بين نوعين أساسين من هذا العمل، وهما على التوالي العمل الظاهر (الحي) والعمل المخزون (المتراكم) وسنحاول أن نوضح مفهومهما عند ابن خلدون باختصار فيما يلي:

أ. العمل الظاهر:

يقول ابن خلدون: "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول، لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن، فلا بد فيه من العمل الإنساني... وإلا لم يحصل ولم يقع به الانتفاع"[2].

ويتمثل العمل الظاهر عند ابن خلدون في ذلك النوع من العمل الذي يدخل بصفة مباشرة ويساهم في إنتاج السلعة أو الخدمة ويعبر عليه بالعبارة التالية:

(1) نفس المرجع السابق، 365

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 381

"إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر"، ويفهم من هذا التعبير الخلدوني إنه ذلك العمل الذي يمكن ملاحظته خلال العملية الإنتاجية، ويكون قادرا على خلق قيمة مباشرة، وإذا أردنا التوضيح أكثر يمكن القول بأن العمل الظاهر يكمن في الصنائع أي يبذل خلال مراحل تشكيل السلعة في العملية الإنتاجية.

ب. العمل المخزون:

يقول ابن خلدون:"وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الإنساني ... وإلا لم يحصل ولم يقع بالانتفاع"[1].

وهنا ينتبه ابن خلدون إلى أن هناك عملا غير العمل الظاهر وهو ذلك الجهد البشري الذي بذل في فترة زمنية سابقة للعملية الإنتاجية وخزن أو تراكم في السلع والخدمات التي قد تدخل في العمليات الإنتاجية اللاحقة[2].

ويذهب ابن خلدون إلى أن الأشياء التي تراكم فيها العمل غير الظاهر للعيان أو المستتر الذي ظهر في زمن ماض معين وفي الحيوان والنبات والمعدن لابد أن يكون من العمل الإنساني وإلا لم يحصل ولم يقع به الانتفاع.

وهذه التفرقة الدقيقة بين أنواع العمل الظاهر والمخزون الذي جاء بها ابن خلدون في القرن الرابع عشر بقيت صحيحة وعلمية ولم يتمكن الفكر الاقتصادي المعاصر من معرفتها إلا في القرن الثامن عشر، حيث أطلق آدم سميث رائد المدرسة الكلاسيكية على هذا التقسيم، مصطلح "العمل الآني، والعمل الماضي" بينما سماه ريكاردو "العمل الظاهر والعمل المتراكم" أما ماركس فقد سماه "العمل الحي والعمل الميت".

(1) نفس المرجع السابق، ص 381.

(2) راشد البراوي، مرجع سابق، ص 110.

وهكذا نلاحظ من هذه التسميات المختلفة لرواد الفكر الأوروبي الرأسمالي أو الاشتراكي أنهم لم يضيفوا شيئا إلى مفهوم وتقسيم العمل عند ابن خلدون وإنما قاموا بتغيير التسميات(1).

لقد عظم ابن خلدون دور العمل في حياة الإنسان، ولم يعتبره ضروريا من أجل إشباع الحاجات المتنامية للإنسان فحسب، ولكن اعتبره حاجة ذاتية يثبت بها الإنسان ذاته، فلا قيمة للإنسان ذاته إذا لم يكن لديه عمل.

يقول ابن خلدون: "وأما ما دون ذلك من الخدمة فسببها أن أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته ويكون عاجزا عنها لما ربى عليه من خلق التنعم والترف فيتخذ من تولى ذلك يقطعه عليه أجرا من ماله، وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان"(2).

ومما سبق يمكن القول أنه برز في الاقتصاد الوضعي لا سيما الأوروبي في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر نقاش كبير حول قيمة الأشياء، فقد ساد الاعتقاد بوجود القيمة الاستعمالية والتبادلية، ثم ظهر في الفكر الكلاسيكي اتجاه آخر يقوم على أن للسلعة قيمة استبدالية ولها منفعة، ثم تطور هذا الفكر ليعتقد أصحابه بتجريد القيمة من عنصر المنفعة، ثم ساد الاعتقاد لفترة طويلة بأن ليس للمنفعة دخل في تحديد القيمة بوجود عوامل أخرى تحدد القيمة ثم ظهر تيار فكري آخر يرى بأن المنفعة تعتبر من العناصر الأساسية المحددة لقيمة الأشياء. وغيرها من المناقشات التي انصبت في تحديد العوامل التي تحدد القيمة، كنفقات الإنتاج، وتكلفة السلعة من نفقات النقل والضرائب والمكوس والتوقعات وما إليها.

(1) شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص 65.

(2) المقدمة مرجع سابق، ص 360

وبعد أن ناقشنا المحدد الرئيسي للقيمة وهو العمل الإنساني في نظر ابن خلدون نحاول أن نتطرق إلى بقية المحددات التي دارت حولها المناقشات الفكرية لنتعرف عن رأي ابن خلدون فيها.

ثانيا : المنفعة

يقول ابن خلدون: "إنه "القوت" لولا تخزين الناس له خوفا من حدوث نقص في إنتاجه مستقبلا لبذل دون ثمن ولا عوض"[1].

ويقول أيضا: "واعتبر غاشية الإناس بغاشية العجم من الحيوانات وفتات الموائد بفضلات الرزق والترف وسهولتها على من يبذلها لاستغنائهم منها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم"[2].

ويتبين من هذا القول أن ابن خلدون عرف أن للمنفعة دورا كبيرا في تحديد قيم الأشياء، بل نعتقد أن ابن خلدون قد اكتشف قانون تناقص المنفعة وتعرف عليه ففي عبارته السابقة يقول: "لولا تخزين الناس له خوفا من حدوث نقص في إنتاجه مستقبلا لبذل دون ثمن ولا عوض" وهذا يدل على انه كلما زاد المعروض من الشيء كلما أدى إلى انخفاض قيمته إلى أن يبذل بدون ثمن ولا عوض أي لا يبادل بأي سلعة أخرى وهكذا تصل المنفعة الحدية لقيمة هذا الشيء إلى الانعدام أي تساوي صفرا.

ثم نلاحظ في العبارة الأخرى: "وسهولتها على من يبذلها لاستغنائهم عنها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم".

(1) المقدمة مرجع سابق، ص 363.
(2) نفس المرجع السابق، ص 362.

فزيادة السلع وما إليها تؤدي إلى الاستغناء عنها أي تقل منفعتها لوجود أمثالها لديهم حتى تصل إلى درجة الاستغناء أي ينعدم عنها قيمة الشيء لذهاب منفعته لوجود أمثالها لديهم.

ويتبين من هذا أن ابن خلدون يعتبر المنفعة من محددات السلعة فإذا زادت المنفعة إلى الشيء ورغب فيه الناس ارتفعت قيمته، والعكس صحيح، ولهذا ولتدعيم هذا الفرض يقدم ابن خلدون مثالا رائعا يبرر به دخول عامل المنفعة كمحدد من محددات القيمة.

يقول ابن خلدون: "... وذلك أن حكمة الله في الحجر – الذهب والفضة – وندورهما أنهما قيم لمكاسب الناس ومتمولاتهم، فلو حصل عليهما بالصنعة لبطلت حكمة الله في ذلك وكثر وجودهما حتى لا يحصل أحد من اقتنائهما على شيء"[1].

إن الوصول إلى صنع الذهب والفضة اللذين يعتبران العنصر المقبول والشائع بين الناس في التبادل يؤدي إلى تناقص المنفعة في اقتنائهما حتى تصل هذه المنفعة إلى الحد الذي يعرض فيه الناس على مبادلتهما لانعدام المنفعة فيهم.

وبهذا يكون ابن خلدون قد دلل بكل علمية وموضوعية على أن المنفعة هي من محددات القيمة، بل نراه من خلال هذا الطرح قد توصل إلى قانون تناقص المنافع أوما سمي في الأدبيات الاقتصادية بقانون تناقص المنفعة، فهو بذلك يبين بكل موضوع أن رابطة قوية بين الحاجة والمنفعة، فحاجة الناس إلى السلع والخدمات تكسبه منفعة تؤدي إلى زيادة قيمة الشيء، وكلما كانت الحاجة إلى السلع والخدمات قليلة أو مفقودة كلما أدى ذلك إلى فقدان جزء من قيمته، ويبقى في تناقص إلى أن تنعدم الحاجة فيفقد الشيء قيمته عندها نقول أن المنفعة تساوي الصفر، وهذا مادلت عليه عبارة ابن خلدون: "ليبذل دون ثمن ولا عوض".

(1) نفس المرجع السابق، ص 360.

ثالثا: تكاليف الانتاج

يؤكد ابن خلدون بأن نفقات الإنتاج تؤثر في تحديد قيم الأشياء، وقد لاحظ ابن خلدون هذه الظاهرة في الزراعة حيث تتأثر قيمة المزروعات بنفقات الإنتاج التي تدخل في الزراعة وقد ترتفع قيمة المنتوجات الزراعية إذا ما أدخلت نفقات جديدة على عملية الإنتاج الزراعي.

يقول ابن خلدون: "لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفدن لإصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤونة، وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم"[1].

إن هذه النظرة التي استنتجها ابن خلدون من ملاحظة ظاهرة تغير في قيم المنتجات الزراعية بين بلاد المغرب وبلاد الأندلس عندما انتصر عليهم الإسبان وأرغموهم على التقهقر إلى الجبال والأراضي الأقل خصوبة، ولهذا فقد ارتفعت قيم المنتوجات الزراعية على ما كانت عليه في السابق حيث الأراضي الخصبة والمناخ الملائم وعن مثيلتها في بلاد المغرب والسبب في هذا الارتفاع هو تلك الجهود والأعمال الإنسانية الإضافية التي دخلت بشكل أكبر من السابق في إصلاح الفدن ونباتها، وإيصال المياه إليها ومد الجسور وما إليها مما تتطلبه الأرض الوعرة، ضف إلى ذلك قلة خصوبة التربة، مما اضطر أهلها إلى إضافة المواد المخصبة لها مثل الزبل وما يدخل في شاكلته.

هذه النفقات الزائدة أدخلت في تحديد قيم المنتوجات الزراعية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمها.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 328.

رابعا: زيادة الضرائب، واشتغال السلطان بالتجارة

إن القيمة كما تتأثر بنفقات الإنتاج فإنها تتأثر كذلك بنفقات أخرى مثل الضرائب المتنوعة التي تفرض من قبل الدولة على الأفراد، كما أن القيمة تتأثر كذلك بعوامل أخرى مثل انتحال السلطان للتجارة وسنحاول أن نبين هذين المحددين باختصار فيما يلي:

أ. زيادة الضرائب:

يقول ابن خلدون: "وقد يدخل أيضا في قيمة الأقوات ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق"[1].

ويتبين من هذه العبارة أن الضريبة تمارس أثرها على القيمة فتجعلها ترتفع، لأن الباعة يلجأون إلى تحميل المشترين عبء هذه الضريبة، وقد تكون في أكثر الأوقات تحميلا كليا، وهذا ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة بنقل العبء الضريبي.

يقول ابن خلدون: "إن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواق وأسعار حاجاته، ثم تزيدها المكوس غلاء... والمكوس تعود إلى البياعات بالغلاء لأن السوق والتجار كلهم يحسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقون حتى في مؤنة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلا في قيم المبيعات وأثمانها ".

إن ابن خلدون قد ذهب في هذه العبارة إلى تعيين وبكل وضوح المحددات التي تدخل بجانب العمل الإنساني في القيمة، فهو يبين من جهة بأن قيم الأشياء ترتفع بازدياد العمران أي التقدم الحضاري ثم يبين محددا آخر يزيد في ارتفاع قيم الأشياء وهي المكوس (الضرائب)، ثم يبين كيف أن التجار لا يتحملون شيئا من أعباء الضريبة.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 364.

بل ينقلونها على قيم السلع والبضائع، حتى تكاليفهم الشخصية ينقلوها أيضا فترتفع قيم الأشياء تبعا لذلك.

ويعتبر هذا الربط بين الضريبة والنفقة بعدا جديدا يضيفه ابن خلدون إلى الدراسات الاقتصادية في ذلك الزمن المبكر، ومعنى هذا أن النفقة على مؤونة التاجر تدخل في تحديد قيمة السلعة مثل دخول تكلفة العمل وغيره، وقد يكون هذا الأمر هو المتعارف عليه في الأدبيات الاقتصادية من أن أثر الضريبة على قيم الأشياء يتوقف على مدى قدرة البائع على تحميلها للمشتري، وذلك يتوقف على مقدار مرونة الطلب الذي يتحدد بدوره من خلال عوامل منها مدى ضرورة السلعة[1].

ب. ممارسة الدولة للتجارة:

يبين ابن خلدون أن ابتعاد الدولة عن مهامها الرئيسية في إدارة شؤون البلاد وتسييرها ودخولها السوق بجانب التجار لممارسة التجارة يؤدي إلى تذبذب كبير في قيم الأشياء ويبعدها عن كثير على القوام والتوازن الذي هو أساس التبادل من الناس، فمن جهة قد يؤثر هذا الدخول إلى السوق إلى انخفاض قيم البضائع والسلع وذلك عندما تنعدم المنافسة لسلع السلطان وبضائعه نتيجة احتكاره للسوق وعدم قدرة بقية التجار لمنافسته نتيجة انخفاض قيم سلع وبضائع السلطان من جهة ثانية والخوف من مقارنته من جهة أخرى. وهذا يؤدي إلى انخفاض قيم السلع والبضائع التي بحوزة بقية التجار.

يقول ابن خلدون: "التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية" [2]

وهذا يضطر التجار والفلاحين إلى بيع سلعهم على كساد من الأسواق بأبخس ثمن وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأسماله فيقعد

---

(1) أحمد شوقي دنيا، مرجع سابق، ص 76

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 381.

عند سوقه، لأن احتكار السلطان الذي يمثل الدولة يفقدهم كل مبادرة وكل تحكم في الأسعار.

يقول ابن خلدون: "إن تدخل السلطان يوقف كل مظاهر التوازن في السوق، لأن الرعايا متقاربون في اليسار، والمزاحمة بعضهم بعضا فتنتهي إلى غاية وجودهم أو تقرب، وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيرا منهم فلا يكاد أحد يحصل على غرضه[1].

أما التذبذب الذي يحصل في المرة الثانية فيكون بارتفاع قيم السلع والبضائع نتيجة سيطرة السلطان على السوق في عملية الشراء حيث يعمد إلى شراء السلع والبضائع من أربابها بأسعار زهيدة ثم يبيعها بالثمن الذي يفرضونه هم "أي الحكام".

يقول ابن خلدون: "وقد تنتهي الحال بهؤلاء المنسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء والمتغلبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم، ويفرضون لشراء ذلك ما يشاؤون، ويبيعونها في وقت لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضونه من الثمن"[2].

وهكذا تنتفع قيم البضائع والسلع في السوق نتيجة هذه التصرفات من الأجراء والمتغلبين في البلدان، وبهذا التحليل الدقيق يكون ابن خلدون قد تبحر في محددات القيمة، بشكل غير مسبوق.

خامسا: تكاليف النقل والآفات السماوية

اعتبر ابن خلدون أن تكاليف النقل والآفات السماوية تدخل بشكل أو بآخر في محددات القيمة وسنتعرض إليها فيما يلي:

(1) نفس المرجع السابق، ص 360 .

(2) نفس المرجع السابق، ص 396.

أ. تكاليف النقل:

بالرغم بأن وسائل النقل في عهد ابن خلدون كانت بدائية إذا ما قورنت بالوسائل التي ظهرت في العصر الحديث، إلا انها كانت ضرورية لعصرها ذلك، إذ كانت تلعب دورا هاما في توفير السلع والبضائع في الأسواق التي تفتقد إليها، ولا يخفى على عاقل أن هذا الدور الهام لم يكن بالأمر اليسير كما هو الحال اليوم، ولكنه كان شاقا ومتعبا، وفيه تدوم الرحلة أكثر أو أقل من شهر حسب تباعد نقاط التبادل أو الأسواق، وقد توصل ابن خلدون إلى تفسير هذه الظاهرة حيث لاحظ بأن ارتفاع تكاليف النقل وزيادة مخاطر

الطريق تؤدي إلى الزيادة في قيم السلع والبضائع، وقد علل ابن خلدون السبب إلى زيادة المخاطرة، فكلما كانت درجة المخاطرة كبيرة، كلما أدت إلى ارتفاع قيم السلع المنقولة.

يقول ابن خلدون: "وكذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة، أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم ربحا، وأكفل بحوالة الأسواق، لأن السلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة ... وإذا قلت وعزت غلت أثمانها، وأما إذا كان البلد قريب المسافة. والطرق سابل بالأمن، فإنه حينئذ يكثر ناقلوها، فتكثر وترخص أثمانها"[1].

ويتبين من هذا القول أن ابن خلدون ربط زيادة ونقصان قيم السلع والبضائع في هذه المحددة بنقطتين أساسيتين، أولهما خطورة الطريق وثانيهما بعد وقرب الأسواق.

ب. الآفات السماوية:

الآفات السماوية التي ذكرها ابن خلدون في اعتقادنا هي تلك الكوارث الطبيعية التي تحدث قضاء وقدر، وليس للإنسان يد في حدوثها، وهذه الكوارث تؤدي

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 396.

إلى حدوث كثير من الأضرار سواء بالمنتجين أو التجار، وهذه الكوارث مثل الفيضانات والحرائق والزلازل والبراكين وما إليها من ظهور أمراض في النبات والحيوان فيهلكه، وغيرها من الآفات كالجراد والجفاف وما إليهما ...

يقول ابن خلدون: "فتفضل الأقوات عند أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها في الغالب إلا ما قد يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية" [1].

ويتبين من هذه العبارة الخلدونية أن هذا المحدد هو دوري وليس غالبا في تحديد قيمة الأشياء إذ أن هذه الآفات لا تظهر بصفة دائمة ومستمرة.

وخلاصة هذا البحث تبين بكل وضوح بان نظرية القيمة التي شكلت دراستها مناقشات فكرية حادة وتناقضات كبيرة بين المفكرين الاقتصاديين، ولاسيما الغربيين منهم، قد تم تناولها بشكل علمي متفوق من طرف المفكر العربي الإسلامي ابن خلدون بفارق زمني يفوق أربعة قرون.

المطلب الثاني:

نظرية الأسعار عند ابن خلدون:-

بالرغم من أن القيمة والأسعار تعتبران وجهين لعملة واحدة، إلا أن هناك بعض التفرقة من حيث عمل كل منهما، إذ تعتبر دراستنا لمفهوم القيمة دراسة فكرية نظرية بالدرجة الأولى، بينما تتركز دراستنا للأسعار على تفاعلات السوق عن طريق التعبير السعري في عملية تبادل السلع والبضائع وسنحاول أن نتطرق إلى هذا من خلال الفروع التالية:

---

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص 63.

الفرع الأول: مفهوم السعر عند ابن خلدون

يعتبر السعر الأداة التي تستخدم في البيع والشراء أو ما يعبر عنه بالتبادل، أي أن الأسعار هي وسيلة للتعبير عن قيمة السلع والبضائع عند تداولها بين الناس وقد اعتبر ابن خلدون السعر على أنه التعبير النقدي عن قيمة السلعة[1].

ولهذا فإنه لا يظهر إلا في الاقتصاد المكسبي حيث يوجد فائض في المنافع يطرح للتبادل، أما في الاقتصاد الطبيعي حيث يكون مستوى الإنتاج بسيطا، علاج الفلح فيها ومؤونة يسيرة، فالسعر في هذه الحالة لا يكون ظاهرا بشكل لا يمكن ملاحظته إلا من طرف القليل من الفلاحين.

يقول ابن خلدون: "وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب كما قدمناه، لكنه خفي في الأمصار التي علاج الفلح فيها ومؤونته يسيرة، فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح".

إذن فالسعر هو الوسيط النقدي وعلاقته بالقيمة علاقة وثيقة، وقد اعتبر السعر مقياس نقدي للقيمة، غير أن تقلباته السريعة وتأثره بالعوامل المختلفة جعله مقياسا غير وثيق لما يعتريه من تقلبات سريعة وكبيرة في بعض الأحيان، بعكس القيمة التي تمتاز بثبات واستقرار أكثر، وحتى يكون السعر مقياسا صحيحا للقيمة عليه أن يعبر بصدق عما في السلعة من قيمة"[2].

وقد ورد عند ابن خلدون لفظا القيمة والأسعار، مفترقين أو مقترنين، والمتفحص في ورودهما يجد أنه صرح باختلاف مضامينهما، وإن لم نلحظ التفرقة الصريحة والمدعمة بالأسباب كما هو الحال في الكثير من المسائل التي تعرض إليها ابن خلدون، وهناك عبارات تبين بكل وضوح أن القيمة عند ابن خلدون تختلف عن

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص364.

(2) نفس المرجع السابق، ص362.

السعر في بعض الحالات حيث يكون السعر أعلى من القيمة كقوله: "فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها".

ويتبين من هذا بأن السعر أعلى من القيمة نتيجة المنافسة والاستئثار. ويقول أيضا: "... ينتهي الحال بهؤلاء المنسلخين للتجارة والفلاحة من الأمراء المتغلبين في البلدان أنهم يتعرضون لشراء الغلات والسلع من أربابها الواردين على بلدهم، ويفوضون (الأسعار) لذلك ما يشاءون ويبيعونها في وقت لمن تحت أيديهم من الرعايا بما يفرضونه من الثمن"[1].

الفرع الثاني: أنواع السلع عند ابن خلدون

يفرق ابن خلدون بين نوعين من السلع، الضرورية ومنها الكمالية، وهذه السلع تتحدد أسعارها في الأسواق التي تعتبر مجال التعبير عن قيمة أي سلعة، والأسعار هي وسيلة ذلك التعبير.

وقد بين ابن خلدون أنواع السلع الضرورية والكمالية حسب ما كان متوفرا في عصره إذ يقول: "فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة، وما في معناها، كالبقلاء والبصل والثوم وأشباهه، ومنها الحاجي والكمالي مثل الدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب، وسائر المصانع والمباني"[2].

ويتبين من هذه العبارة إن ابن خلدون استطاع التفريق بين أنواع السلع وأعطى أمثلة عن أصنافها، فالضرورية هي تلك السلع التي لا يستغني عنها بالنسبة لجميع أفراد المجتمع غنيهم أو فقيرهم على حد سواء كالسلع الغذائية وقد ذكر منها ابن خلدون على سبيل المثال الحنطة، والبقلاء والبصل والثوم ثم ختم هذه الضروريات بكلمة "وأشباهه"، ويقصد بهذا ما يمكن اعتباره ضروريا بالنسبة لاستمرار حياة الإنسان، ومنها ما يعد سلعا حاجية وكمالية، ونلاحظ هنا

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص365.

(2) نفس المرجع السابق، ص362.

بأن ابن خلدون قد جمع بين نوعين من السلع الحاجي والكمالي وأعطى مثالا مشتركا عنهما، وكأن الحاجي في ملاحظته أخذ نفس مرتبة الكمالي. لأن الحاجي في نظر المفكرين وبالأخص الإسلاميين يأخذ مرتبته بين الضروري والكمالي، هذا الأخير يعبر عن السلع التي تجعل حياة الناس رغيدة، وتتمثل في سلع الترفيه والتزيين مثل المباني الفاخرة والمراكب المريحة وما في شاكلتها.

وقبل أن نتكلم عن أسعار هذه السلع، نذكر أن ابن خلدون حاول أن يعطي مفهوما لهذه السلع جاء فيه:" إن الصنائع منها البسيط ومنها المركب، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات، والمركب هو الذي يكون للكماليات، والمتقدم منها في التعليم هو البسيط، لبساطته أولا، لأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي على نقله فيكون سابقا في التعليم، ويكون تعليمه ناقصا، ولا يزال الفكر يخرج أصنافها، (أي أصناف الصنائع الضرورية البسيطة) ومركباتها من القوة والفعل، بالاستنباط شيئا فشيئا، على التدرج حتى تكمل، ولا يحصل ذلك دفعة، وإنما يحصل في أزمات وأجيال، إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الأمور الصناعية. ولهذا تجد الصنائع في الأسعار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها إلا البسيط، فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل[1].

يتبين من هذه العبارة الطويلة كيف تتبع ابن خلدون مسيرة السلع وتطور مفهومها، إذ تكون بسيطة وضرورية ولكنها لا تبقى ساكنة فهي تتطور مع الفكر البشري وازدياد الحضارة والبحث العلمي حتى ترقى إلى مستوى الصنائع، وإذا دخلت عملية التصنيع فستتطور بها خلال أزمنة وأجيال تبعا لمستوى التطور الاقتصادي العام لأي بلد، حيث تتراجع في بداية التطور بعض السلع الصناعية إلى مصاف السلع الضرورية، بينما تثبت سلع أخرى وتبقى في عداد السلع الكمالية،

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص400.

ولكن إلى حين، فالتطور اللاحق سيجعل منها سلعا ضرورية وهكذا دواليك. وفيما يلي تفصيل لأسعار السلع الضرورية والسلع الكمالية عند ابن خلدون.

الفرع الثالث: أسعار السلع عند ابن خلدون

تبعا لأنواع السلع ومفهومها عند ابن خلدون فإننا سنحاول أن نتطرق لأسعار هذه السلع لنبين كيف عالجها ابن خلدون وما هي أهم الملاحظات التي أوردها بشأنها.

أولا: أسعار السلع الضرورية

لقد لا حظ ابن خلدون في المدن التي عاش فيها تونس، بسكرة، بجاية، قلعة بني حماد، تلمسان وفاس ثم اشبيليا وقرطبة، الدور الكبير لعرض السلعة وطلبها ومدى تأثيره على حركية الأسعار هبوطا وصعودا. ويمكن القول أن ابن خلدون في تلك الفترة (القرن الرابع عشر) التي تعتبر بعيدة عن تطور علم الاقتصاد في المدارس الاقتصادية الأوربية قد توصل إلى معرفة قانون العرض والطلب، واستطاع تفسير حركة الأسعار عن طريقه، حيث يصرح بأن الأسعار ترتفع عندما يزيد الطلب، وتنخفض عندما يقل ذلك، ويرجع هذا إلى عوامل مختلفة. ويبرز ابن خلدون صحة هذه الفرضية من خلال تناوله لأسعار السلع سواء كانت ضرورية أو كمالية بقوله: "فتفضل الأقوات (السلع الضرورية) عن أهل المصر ... فترخص أسعارها في الغالب"[1]. وتوضح هذه العبارة بأن السلع الضرورية غالبا ما تكون أسعارها منخفضة لأن الغالبية العظمى من الناس تعمل على إنتاجها لضرورتها، لذلك توجد بشكل أكبر من المطلوب فتفضل وعندها يزداد عرضها فتنخفض أسعارها.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص363.

ونلاحظ إن ابن خلدون استعمل لفظ (في الغالب) مما يدل على عدم ثبوت ودوام هذه الأسعار، وأن هناك فترات وعوامل تؤدي إلى تغيرها، ولعل كثرة المشتغلين في السلع الضرورية في المجال الزراعي بصفة خاصة جعل ابن خلدون يلاحظ بأن انخفاض الأسعار في هذه السلع يزداد في الانخفاض إلى أن يقارب الصفر (الانعدام) لو لا خوف الناس من التقلبات المفاجئة في هذا المجال.

يقول ابن خلدون: "ولولا احتكار الناس لها (عملية التخزين) لبذلت دون ثمن ولا عوض". ويقول أيضا: "يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها"، ويتبين من هذا بأن الأسعار ولاسيما أسعار السلع الضرورية تميل إلى الانخفاض، غير أن هذا الانخفاض هو نسبي وليس مطلقا، وإذا بقيت الأسعار في هبوط مستمر فإن ذلك يؤدي إلى وقع الضرر بالمتعاملين في هذا المجال ثم يعم الضرر على سائر الأفراد، وذلك للارتباط الوثيق بين المنتجين والمستهلكين.

يقول ابن خلدون: "إذا أستديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو متمول على الجملة، ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق، (ارتفاع الأسعار) فسد الربح والنماء، ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق، فقعد التاجر عن السعي فيها، وفسدت رؤوس أموالهم، واعتبر ذلك أولا بالزرع فإنه إذا أستديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة لقلة الربح فيه وندرته أو فقده، فيفقدون النماء في أموالهم، يجدونه على قلة فإذا الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين، بذلك الصنف الرخيص. وكذا الغلاء المفرط أيضا، وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق"[1].

لقد شرح ابن خلدون بشكل واف الأثر الذي يحدثه الانخفاض المستديم في الأسعار وقد أشار إلى أن هذا الانخفاض يظهر تأثيره بالدرجة الأولى على السلع الضرورية فذكر أهمها وهي المأكل، والملبس، والمتمول، ثم بين في هذه العبارة أن هذا الانخفاض يمس على الخصوص الزرع الذي هو السلعة الضرورية الأساسية لكل فرد.

(1) نفس المرجع، ص388.

إن ابن خلدون بالرغم من أنه ركز على أن انخفاض الأسعار يكون عادة في السلع الضرورية إلا أنه لم يؤكد بأن هذا الأمر هو مطلق ولكنه يبين بأن هذه الظاهرة هي نسبية وإن كانت هي الشائعة، فيقول: "وكذا الغلاء المفرط". وكأنه يريد أن يقول بأن ما يؤدي إليه انخفاض الأسعار من ضرر يكون كذلك إذا ارتفعت الأسعار بشكل غير طبيعي أو "مفرط" كما يعبر عنه ابن خلدون.

وإذا كان الانخفاض المستمر للأسعار يؤدي إلى الضرر والارتفاع المفرط في الأسعار يؤدي كذلك إلى الضرر، وإن تفاوت الضرر بين هذا وذاك فماذا استنتج ابن خلدون؟ الملاحظ أنه وصل إلى القانون الطبيعي لتغيرات الأسعار وتجنب الضرر فيقول: "وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك، وسرعة حوالة الأسواق" إذن هناك شرطان أساسان لاستقرار معاش الناس وكسبهم، هما التوسط السعري وسرعة حركية السلع في الأسواق.

ثانيا: أسعار السلع الكمالية

يرجع في الغالب اقتناء السلع الكمالية إلى فئة الأغنياء والمترفين، فهم المشكلون لجانب الطلب دون غيرهم، ولأن السلع الكمالية ذات خصوصيات جمالية وفنية فإن محترفيها عادة ما يكونون من أصحاب الحرف الموهوبين وهم قلة، وهذا ما يجعل عرض هذه السلع قليلا، ولذلك يتجه الثمن فيها إلى الارتفاع، نتيجة لقلة عرضها واستعداد الأغنياء والمترفين لدفع الثمن المرتفع فيها.

يقول ابن خلدون: "وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها، فإنها لا تعمم بها البلوى (قلة طالبيها)، ولا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين، ولا الكثير منهم على حين، ثم إن المصدر إذا كان متسحرا موفور العمران كثير حاجات الترف، توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها، كل بحسب حاله، فيقصر الموجود منها على الحاجات قصورا بالغا (زيادة الطلب مع بقاء

العرض ثابتا) ويبذل أهل الرفاه والترف أثمانها بإسراف لحاجتهم إليها أكثر فيقع فيها الغلاء"[1].

ويتبين من هذا التحليل أن السلع الكمالية تتجه أسعارها إلى الارتفاع وذلك للأسباب الآتية:

أ. كثرة الحاجة أي زيادة الطلب نتيجة التقدم الحضاري.
ب. اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وإنتاجهم على قلتهم مما يجعل العرض محددا.
ج. استعداد الأغنياء والمترفين لبذل مقابل كبير للحصول عليها افتخارا.

إن هذه الأسباب وغيرها تجعل مؤشر أسعار السلع الكمالية في ارتفاع ملحوظ، غير أنه في مجتمع يمتاز بالحركية نحو التقدم الحضاري فإن الحدود بين السلع الضرورية والسلع الكمالية لا تكون ثابتة وفاصلة، بل هي تتغير مع تغير العمران فيه فتنقلب بعض الكماليات إلى ضروريات، فتصير فيه الأعمال كلها عزيزة والمرافق غالية بازدحام الأغراض عليها من أجل الترف فترتفع أسعارها.

إن ارتفاع أسعار السلع الكمالية وزيادة الطلب عليها تؤدي بدورها إلى توجه الأفراد نحو تعلم صناعة هذه السلع وإتقانها، كما تؤدي إلى زيادة الابتكار والتفنن فيها.

يقول ابن خلدون: "إن الصنائع (السلع الكمالية على وجه الخصوص) إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبوها، وكذلك إذا كانت الصناعات مطلوبة وتوجه إليها النفاق (كثرة الطلب) كانت حينئذ الصناعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع (لارتفاع سعرها) فيجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعات ليكون منها معاشهم"[2].

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص363.
(2) المقدمة، مرجع سابق، ص413.

وهكذا يشرح ابن خلدون دواعي ارتفاع أسعار السلع الكمالية، ويرى بأن العمل الصناعي المنتج للسلع الكمالية يزدهر عند ما تكون الدولة في مراحل التقدم والازدهار حيث ترتقي الجودة والتفنن إلى مستوى أعلى يصل درجة الاختراع والإبداع، وإذا كان هذا حال التقدم والازدهار فإن ابن خلدون الذي يؤمن بحركية المجتمع يقدم لنا الحالة العكسية حالة التقهقر والتراجع فيقول:"وإذا كانت مطلوبة لم تنفق سوقها ولا يوجد بصر إلى تعلمها فاختصت بالترك، وفقدت للإهمال"[1]، وهكذا انتقلت الضروريات إلى كماليات.

الفرع الرابع: التحليل الاقتصادي لمحددات الأسعار عند ابن خلدون

تخضع أسعار كل السلع الموجودة في الأسواق بغرض التبادل إلى التغيرات سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وذلك تبعا للتقلبات السائدة في أسواق هذه السلع، وهذه التقلبات في ظروف الأسواق عادة ما تتبع حالة العرض والطلب فيرى ابن خلدون أنه عندما يكثر الطلب على سلعة ما. ويكون المعرض منها ثابتا يؤدي بميل سعرها إلى الارتفاع، وعندما تكون الكميات المعروضة من السلع كبيرة والطلب عليها يكون ثابتا فإن الأسعار تميل إلى الانخفاض، أما عندما يكون هناك حوالة في الأسواق بحيث يكون هناك تغير في كل من العرض والطلب. فإن الأسعار تتغير تبعا لذلك.

أولا: تغير الطلب مع ثبات العرض

تعرض ابن خلدون إلى ظاهرة تغير الطلب مع ثبات العرض من خلال ما يلي:

أ. زيادة الطلب:

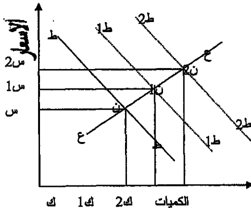
يعتقد ابن خلدون اعتقادا جازما بأنه عندما يزيد الطلب ويبقى العرض ثابتا فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

(1) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

يقول ابن خلدون: "وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها فلا يستفرق اتخاذها أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم (ثبات العرض)، ثم إن المصر إذا كان متسحرا موفور العمران كثير حاجات الترف (زيادة الطلب) توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها، كل بحسب حاله فيقصر الموجود (المعروض) منها عن الحاجات (الطلب) قصورا بالغا، (انخفاض الكبير للطلب) ويكثر المتساومون لها وهي قليلة في نفسها فيزدحم أهل الأغراض (زيادة المنافسة) ويبذل أهل الترفيه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء (الارتفاع الكبير في الأسعار). لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء كما تراه "[1].

إن هذه الظاهرة يمكن تجسيدها عن طريق الشكل البياني رقم (1) والذي يبين كيف ترتفع الأسعار عندما يزيد الطلب ويبقى العرض ثابتا.

شكل رقم: (1) يبين تغير الأسعار تبعا لزيادة الطلب وثبات العرض.



حيث: ع ع يمثل العرض

ط ط يمثل الطلب في الحالة العادية

ط1ط1 يمثل زيادة الطلب الحالة1

ط2ط2 يمثل زيادة الطلب الحالة2

ك : الكمية في الظروف العادية

ك1: الكمية المطلوبة عند زيادة الطلب الحالة 2

س: الثمن عند الطلب العادية

- س1: الثمن عند إنخفاض الطلب

---

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص365.

الشكل رقم (1) نلاحظ أن في حالة التوازن بين العرض والطلب، فإن خط الطلب (ط ط) يلتقي مع خط العرض (ع ع) عند النقطة "ن" التي تسمى نقطة التوازن ويكون في هذه الحالة السعر التوازني في النقطة "س"، وعندما يرتفع الطلب مع بقاء العرض ثابتاً، فإن الخط (ع ع) يبقى ثابتا ويظهر خط طلب جديد (ط1 ط1) وتنتقل نقطة التوازن إلى النقطة "ن1" وعليه يتغير السعر نحو الارتفاع وينتقل إلى النقطة "س1"

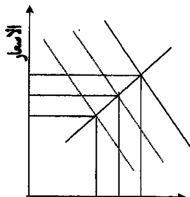
بينما تنتقل الكمية من "ك" إلى "ك1". وهكذا يتبين كيف أنه في حالة زيادة الطلب مع ثبوت العرض فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع.

أما إذا بقي الطلب في إزدياد مع ثبوت العرض فإن خط العرض (ع ع) يبقى ثابتا بينما يتحرك خط الطلب من (ط1 ط1) إلى المستوى (ط2 ط2) وتنتقل معه نقطة التوازن من "ن1" الى"ن2" ويرتفع معها السعر حيث ينتقل من النقطة "س1" إلى " "، أما الكمية فيطرأ عليها هي الأخرى تغير وتنتقل من النقطة "ك1" إلى "ك2" وإذا استمرت هذه الحالة فإنها تؤدي إلى ظهور نقص في السلع المعروضة بشكل ملحوظ تصاحبه زيادة في الأسعار، وهو مايؤدي إلى ظهور ما يسمى بأزمة التضخم.

ب. نقص الطلب:

أما إذا انخفض الطلب فإن الأسعار ستنخفض بانخفاضه: يقول ابن خلدون: "فإذا استديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول او ملبوس أو متمول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح والنماء بطول تلك المدة وكسدت سوق ذلك الصنف فقعد التاجر عن السعي فيها وفسدت رؤوس أموالهم"[1].

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص66.



حيث (ط ط) خط الطلب عن التوازن

I(ط2 ط1) خط انخفاض الطلب في الحالة

IIط2 ط2) خط انخفاض الطلب في الحالة)

ع ع) خط العرض الثابت)

س) الأسعار عند التوازن)

Iس1) انخفاض الأسعار في الحالة)

الشكل رقم: (2) يبين تغيير الأسعار تبعا لنقص الطلب وثبات العرض. من الشكل رقم(1) نلاحظ انه في حالة التوازن فإن تقاطع خط الطلب (ط ط) مع خط العرض

(ع ع) عند النقطة"ن" نقطة التوازن ويكون عندها السعر هو "س"سعر التوازن، ولكن عندما يرتفع الطلب مع بقاء العرض ثابتا فإن الخط الذي يمثل العرض (ع ع) يبقى ثابتا بينما يتحرك خط الطلب من المستوى التي كان (ط ط) إلى مستوى جديد هو (ط$_1$ط$_1$) ويتضح من الشكل رقم(2) أنه لما إنخفض من المستوى (ط ط) إلى المستوى الجديد (ط$_1$ ط$_1$) فإنه أدى إلى انخفاض الكميات من (ك) إلى (ك$_1$) .

وأدى هذا التغير في الطلب إلى تحرك الأسعار نحو الانخفاض وذلك من النقطة (س) إلى(س$_1$). وتلتها انخفاض نقطة التوازن من (ن)إلى(ن$_1$).

وإذا استمرت هذه الحالة فإنها تؤدي إلى ظهور انخفاض جديد في الكميات المطلوبة حيث ينتقل خط الطلب من المستوى (ط$_1$ ط$_1$) إلى المستوى (ط$_2$ ط$_2$)

فتنخفض معه الكميات المطلوبة من(ك1) إلى(ك2) وهذا يؤدي مرة أخرى إلى انخفاض السعر حيث ينتقل من(س1) إلى (س2) ليصاحبه انخفاض في ذلك نقطة التوازن من (ن1) إلى (ن2). وهكذا دواليك. فإذا لم تتحرك عملية طلب نحو الأعلى فإن ذلك يؤدي إلى فساد الربح والنماء بطول تلك المدة، مما يؤدي إلى ظهور كساد السلع. تظهر أزمة الكساد.

ثانيا: تغيير العرض مع ثبات الطلب:-

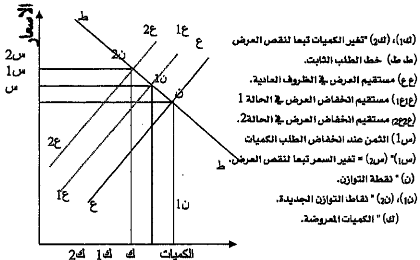
عندما تسود المنافسة الكاملة في السوق فإنها تساعد على تحديد ثمن السوق وذلك عند تعادل الكلفة الحدية والإيراد الحدي بالنسبة للمنتجين، وهذا يؤدي إلى توسيع المنتجين في زمن قصير عندما ترتفع الأسعار والعكس صحيح، كما في استمرار الثمن في الارتفاع لمدة طويلة فمن شانه أن يشجع منتجين جددا لدخول السوق بمنتجات مماثلة[1].

كما أن انخفاض الأسعار إلى مستوى أوفى لا يشجع على زيادة الإنتاج، مما يضطر بعض المنتجين إلى تقليص الإنتاج أو تخزينه، غير أن هذا الوضع فيه مخاطرة قد تكون في بعض الظروف غير محتملة، مما يدفع الكثير من المنتجين والتجار إلى التخلص مما لديهم من منتوجات مهما كانت التضحيات.

وسنحاول فيما يلي أن نتطرق إلى حالتي تغير العرض مع بقاء الطلب ثابتا.

(1) سيد سوريجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، الأسعار والنقود، دار الثقافة والنشر، السعودية، ص17.

أ. انخفاض العرض مع بقاء الطلب ثابتا.



من لشكل رقم (2) يتبين إن السعر (س) الذي يعبر عن السعر التوازني عند النقطة (ن)حيث منحنى العرض (ع ع) في الظروف العادية، وعندما ينخفض العرض ينتقل مستوى العرض السعر التوازني (ع ع) إلى المستوى الجديد (ع$_1$ ع$_1$) وعندها تظهر النقطة (ن$_1$) نقطة التوازني الجديدة، ويرتفع معها السعر حيث ينتقل من النقطة (س) إلى النقطة (س$_1$) ويصحب هذا الارتفاع نقص في الكميات حيث ينتقل من (ك) إلى (ك$_1$) مسجلة انخفاضا ملحوظا. وهكذا إذا استمر انخفاض العرض فإن المستقيم (ع$_1$ ع$_1$) ينتقل الى مستوى آخر هو (ع$_2$ع$_2$) ويصحبه توازن جديد عند (ن$_2$) التي يقابلها ارتفاع جديد في الأسعار حيث تنتقل من (س$_1$) إلى(س$_2$). وهكذا يصاحب انخفاض جديد للكميات من النقطة (ك$_1$) إلى النقطة (ك$_2$). وهكذا إذا استمر النقص أدى ذلك إلى الانخفاض المستمر في الأسعار.

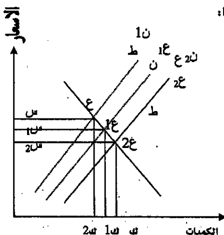
وبالإضافة إلى ما ذكرناه في محددات القيمة من العوامل التي تؤدي إلى الارتفاع فقد ناقش ابن خلدون عوامل أخرى تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن أهمها الاحتكار حيث يرى أن من بين أهم أسباب نقص الكميات المعروضة لجوء التجار

والمنتجين إلى تخزينها وأبعادها عن السوق، ليقل المعروض منها فترتفع أسعارها، فيقول:"إن الاحتكار لتحين أوقات الغلاء مشؤوم وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران"(1).

يبين ابن خلدون بأن هناك نوعين من التخزين أحدهما يسمى احتكارا وهو مضر بالعباد ويكون ذلك عندما تكون النية هي حجب السلع لنقل من السوق فيرتفع ثمنها، وهذا مذموم لا سيما إذا كان في الضروريات من السلع، أما النوع الثاني الذي ناقشه وهو حبس السلع حين تكثر ولتنخفض أسعارها نتيجة الفائض الكبير فيها، لحفظها وإخراجها حين تدعو الحاجة إليها، فهذا في رأيه يعتبر نقل منفعة حيث يقول: "ولولا احتكار الناس لها لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها"(2).

بالإضافة إلى حالة أخرى مشابهة وهي تخزين السلع في بلد تفيض فيه لنقلها إلى بلد تقل فيه هذه السلع والبضائع.

ب. زيادة العرض مع بقاء الطلب ثابتا:



حيث: (ع ع) خط العرض في حالة التوازن

(ع1 ع1) خط العرض في حالة زيادة العرض الحالة1

(ع2 ع2) " " " " " " " 2

(ط ط) خط الطلب في حالة الثبوت.

ك الكمية عند التوازن

(ك1، ك2) الكميات عند إزدياد العرض.

(س) : سعر التوازن.

(س1، س2) السعر عند ازدياد العرض.

شكل رقم (4) يبين ارتفاع العرض مع ثبات الطلب.

---

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص397.

(2) نفس المرجع السابق363.

يتضح من الشكل رقم (4) إذا بقي الطلب ثابتا وبدأت السلع والكميات المعروضة تزداد فإن خط العرض التوازني (ع ع) ينتقل إلى المستوى الجديد (ع1 ع1) وفي هذه الحالة ينتقل الكمية من(ك) إلى (ك1) فتؤثر على السلع حيث ينخفض السعر وينتقل من النقطة (س) التي تعتبر سعر التوازن إلى ما دونها وهي النقطة (س1) وإذا استمرت الكميات المعروضة في الزيادة مع بقاء الطلب ثابتا، فإن المستوى الجديد (ع1 ع1) ينتقل إلى مستوى آخر هو (ع2 ع2) وتؤدي هذه الزيادة في الكميات إلى انتقالها من النقطة (ك1) إلى النقطة (ك 2) وهذا يؤثر بدوره على انخفاض الأسعار مرة أخرى حيث ينتقل السعر الجديد من النقطة (س1) إلى النقطة (س2). وإذا استمر هذا الانخفاض كسدت البضاعة وفسد الربح، وفيها يقول: "إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله

لشهرة أو سنة وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضله تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها"[1].

وهكذا يناقش ابن خلدون هذه الحالة بكل علمية وموضوعية ويبين أنه إذا توفر العمل في أي بلد واجتهد كل واحد إلى إنتاج ما يكفيه فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المنتوج عن المطلوب فيزيد العرض وتنخفض الأسعار.

ثالثا: تغيير العرض والطلب معا

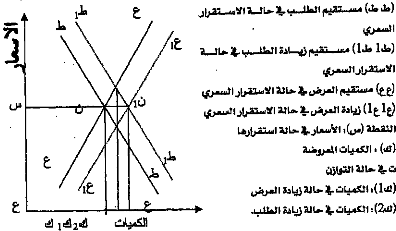
قد يكون التغيير نحو الزيادة في العرض والطلب أويكون العكس أي النقصان في العرض والطلب، وقد يكون التغيير في أحدهما نحو النقصان والآخر نحو الزيادة والعكس صحيح. إن هذه التغييرات يصحبها في كل مرة تغيير الثمن إما بالارتفاع أو الانخفاض أو بالاستقرار ويمكن أن نناقش حالتين من الحالات السابقة الذكر فيما يلي:

---

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص397.

أ. زيادة الطلب والعرض مع استقرار الأسعار.

يمكن تمثيل حالة زيادة الطلب والعرض مع استقرار الأسعار في الشكل التالي:



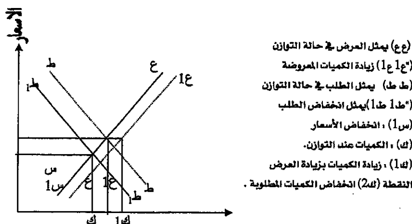
شكل رقم (5) يبين زيادة العرض والطلب مع ثبات الأسعار.

يتضح من الشكل رقم (5') أن السعر (س) بقي ثابتا رغم تغير الكميات المطلوبة المعروضة. فالملاحظ من الشكل (5) أن مستقيم الطلب (ط ط) قد ارتفع إلى مستوى أعلى هو (ط1 ط1) مع بقاء الثمن ثابتا، غير أن الكميات قد زادت فانتقلت من النقطة (ك) إلى (ك1)، وكذلك الأمر عندما زادت الكميات المعروضة مع بقاء الثمن مستقرا فإن نقطة الكميات الجديدة زادت مع الطلب لتصل إلى النقطة(ك2). يقول ابن خلدون:"إن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها، ونفاق الأسواق، وإنما هو في تفاضل عمرانها"[1]. بهذا ربط ابن خلدون نفاد الأسواق (أي حركة السلع والخدمات وزيادة المعروض من السلع ونفاذها) بالتقدم والازدهار، وإن ارتفاع الدخول يؤدي إلى زيادة الطلب، كما يساعد استقرار الأسعار على نفاذ

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص395.

السلع والخدمات من السوق، فيشجع على زيادة إنتاجها وعرضها، وكهذا تكون هناك حركية سلعية تؤدي إلى زيادة الانتعاش الاقتصادي.

ب. زيادة الكميات المعروضة مع انخفاض الطلب:



شكل رقم (6) يبين زيادة العرض مع انخفاض الطلب.

يتضح من الشكل أنه في حالة انخفاض الطلب بالرغم من زيادة الكميات المعروضة فإن السعر سينخفض وينتقل من النقطة(س) إلى (س1) التي تحدث نتيجة انتقال خط الطلب من (ط ط) إلى (ط1 ط1)، ومع هذا الانتقال تنقص الكميات المطلوبة فتتحرك النقطة (ك) نقطة التوازن نحو الانخفاض إلى النقطة الجديدة (ك2). يقول ابن خلدون:" فإذا عمّ الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص، وكذا الغلاء المفرط أيضا، وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق "[1].

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص388.

الخلاصة:

وفي آخر هذا التحليل المختصر لمحددات الأسعار عند ابن خلدون تبين لنا ومن خلال عبارته الأخيرة أن خير الحالات هي التوسط في الأسعار الناتج عن سرعة حركية السلع والبضائع في السوق من خلال آلية العرض والطلب.

وبعد أن تطرقنا لنظرية الأسعار عند ابن خلدون يتبين لكل باحث موضوعي أن ابن خلدون تعرف على هذه النظرية بشكل علمي، مما يجعله يسجل سبقا علميا وتاريخيا في هذا المجال.



الفصل الثاني

نظرية الإنتاج بين ابن خلدون ورواد الفكر الاقتصادي المعاصر

"دراسة تحليلية مقارنة"

نظرية الإنتاج بين ابن خلدون ورواد الفكر الاقتصادي المعاصر "دراسة تحليلية مقارنة"

تعتبر نظرية الإنتاج إحدى الدعائم الرئيسية لعلم الاقتصاد، ذلك لأن الإنتاج يعتبر. محور كل نشاط اقتصادي، فهو العملية التي تبلور العمل الإنساني بشكليه المادي والفكري.

والإنتاج كان ومازال وسيبقى محور اهتمام المفكرين والمبدعين، ولذلك فإن المساهمة في دراسته وتطويره، ومعرفة ماهيته وعناصره وأوجه النشاط الاقتصادي التي يعمل فيها، تعتبر مقياسا تقاس به القيمة العلمية للباحثين والمنظرين.

ونعتقد أن ابن خلدون أحد هؤلاء، وحتى نثبت ذلك نتعرض في هذا الفصل لمساهمته في مجال الإنتاج في شكل دراسة تحليلية مقارنة مع أهم رواد الفكر الاقتصادي المعاصر وذلك في المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر.

المبحث الثاني: الإنتاج عند ابن خلدون "دراسة تحليلية مقارنة".

المبحث الأول

الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر

لقد استحوذت نظرية الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر على اهتمام كثير من مفكري المدارس الاقتصادية ورواد علم الاقتصاد.

وقد برز هذا الاهتمام بشكل كبير حول المسائل الرئيسية لنظرية الإنتاج، وبالأخص المفهوم والأهداف وكذلك أوجه النشاط الاقتصادي وعناصر الإنتاج.

وفي هذا المبحث سنحاول أن نتطرق بالدراسة والتحليل لأهم هذه المسائل وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر (مفهومه وأهدافه):-

المادة لا تفنى ولا تخلق من عدم، وبين هذا وذاك تتحول المادة وتأخذ أشكالا وأنواعا بفعل تأثيرات كثيرة يكون الإنسان قائدها، فهو يحول المادة لتشبع حاجاته المختلفة والمتنوعة، ومن هنا كان تحويل المادة واستخلاص منافعها يسمى إنتاجا.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الإنتاج وأهدافه في الفكر الاقتصادي المعاصر وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر:-

سنحاول أن نتطرق إلى مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر، ونقصد بالفكر المعاصر الفكر الغربي، ونصطلح على تسميته بالمعاصر بالنظر إلى عصر ابن خلدون الذي نريد أن نقارن فكره في هذا المجال بما توصل إليه الفكر المعاصر وهذا في النقاط التالية:

أولا: مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر

الإنتاج في معناه الاقتصادي هو خلق المنفعة، بصرف النظر عما إذا كانت مادية أو غير مادية.

ويطلق على كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية جديدة، فهو يشكل محور كل نشاط اقتصادي"، فمن استخلاص الثروة من مواطنها حيث تكون غير صالحة لتلبية رغبة ما إلى حيث تصبح صالحة للاستخدام، فالتنقيب عن البترول في باطن الأرض واستخراج شتى المعادن من مناجمها، وتحويلها إلى مواد نافعة والصيد البري والبحري، وتربية الماشية وحتى حلب لبنها يدخل في عملية الإنتاج.

كما أن خدمات الطبيب ودروس الأساتذة وبدائع الفنان وجمال تخطيط الرسام كلها أعمال منتجة، كما تعتبر إنتاجية الخدمة خلاصة ما اهتدي إليه الفكر المعاصر بعد أن أثار مناقشات عميقة حول القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتجارة.

ويتضح من هذا أن كل عملية من العمليات السابقة تنشئ في الشيء الذي تجرى عليه منفعة اقتصادية جديدة، ففي نقل المادة من مكان إلى آخر منفعة، وفي تغيير جميع أجزاء المادة منفعة، فالماء في الينابيع والحليب في ضرع الحيوان لا يكون نافعا إلا إذا تم إخراجه واستغلاله.

كما أن عملية الاحتفاظ بفائض السلع في وقت الوفرة، وتخزينها وتعبئتها أو تجفيفها وتعليبها، وما إلى ذلك، فكل عملية من هذه العمليات تنشئ في المادة التي تجرى عليها منفعة مستقبلية لم تكن موجودة من قبل. بالإضافة إلى هذا فإنه يمكن أن نطلق على كثير من العمليات معنى الإنتاج.

إذا تم إجراء بعض التغييرات على المادة وقابل هذا التغيير حصول منفعة معينة، والأمثلة في هذا المجال كثيرة، ومنها على الخصوص التأليف بين الأشياء والمواد تأليفا يزيد من كمياتها أو يغير من شكلها الأصلي إلى شكل يكون أكثر منفعة، أو يخرج منها ثروة جديدة، أو يجعلها صالحة لتلبية رغبة أو حاجة لا يمكن إشباعها إلا باجتماعها، فالزراعة مثلا تحتاج إلى تأليف بين البذرة والأرض والماء والضوء وغيرها من المواد المنبتة لها، أما الصناعة فهي في الغالب تأليف بين كثير من المواد وفق طريقة علمية وتجارب معينة للحصول على سلعة لم تكن موجودة كالتأليف بين الحديد والألمنيوم وكثير من السلع للوصول إلى صنع سيارة أو دراجة أو حتى الطائرة.

وإذا تأملنا هذه المظاهر يتضح لنا بكل جلاء أن الإنتاج يذهب بشكل كبير إلى التغيير في أوضاع الأشياء وأماكنها فكل ما يقوم به الإنتاج في العملية الإنتاجية هو استخلاص منافع الثروات من مواطنها الأصلية أو نقلها من مكان تزيد فيه إلى مكان تكون فيه نادرة، أو حفظها وتعليبها وتعبئتها وخزنها، لينتفع بها في المستقبل، أو بخضوعها لمؤثرات تجعلها نافعة، أو التأليف بين عناصر الكثير منها للحصول على سلعة جديدة أو خدمة جديدة تقدم منفعة لم تكن موجودة[1].

فالإنتاج إذن يشكل محور كل نشاط اقتصادي، سواء كان ذلك في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، وسواء كان إنتاجا ماديا ملموسا أو إنتاجا فكريا، أو إنتاجا خدماتيا، وهذا من زوايا متعددة أهمها زاوية المستهلك وزاوية المنتج، وزاوية المجتمع، وهذا ما يشكل دورة الإنتاج التي تمر في أغلب الأحيان بثلاث مراحل نختصرها فيما يلي:

(1) يوسف محمد رضا، دراسات في الاقتصاد السياسي، المكتبة العصرية، صيدا (لبنان)، السنة غير مذكورة، ص67.

أ. مرحلة التداول: وهي عملية انتقال الإنتاج من يد إلى يد أخرى، وهدف هذا التداول الزيادة في قيمة المنتوج، فلولا التداول لفقدت الأشياء قيمها، وكسد كل منتوج عند منتجه الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الإنتاج.

ب. مرحلة التوزيع: تكمن أهمية التوزيع في زيادة الإنتاج كونها العامل الذي يؤدي إلى انتشار السلع وعرضها في مساحات وأماكن بعيدة عن مصنع المنتوج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طلبها وبالتالي تحقيق الهدف من إنتاجها.

ج. مرحلة الاستهلاك: وهي المرحلة النهائية لكل منتوج حيث يتحقق من خلالها الهدف الأسمى للإنتاج وتخلق المنافع اللازمة لتلبية حاجات ورغبات الناس، هذه الأخيرة التي تعد عاملا حاسما في استقرار الحياة واستمرارها.

ثانيا: بعض مفاهيم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر

وبالرغم من أن الإنتاج في مفهومه العام يصبوا إلى تحقيق هدف نبيل بالنسبة للإنسان، إلا أن مفاهيمه تعددت بتعدد المدارس والأفكار، وسنحاول أن نناقش مجموعة من هذه المفاهيم فيما يلي:

أ. يطلق الإنتاج على كل عملية يترتب عليها إنشاء منفعة اقتصادية ما عن طريق استبدال ثروة أخرى[1] .

ب. الإنتاج في معناه الاقتصادي خلق المنفعة بصرف النظر عما إذا كانت هذه المنفعة مادية أو غير مادية[2] .

ج. الإنتاج هو تلك العملية المركبة التي يبذل في سبيل تحقيقها الجهد البشري وتستهلك الموارد والطاقة في إطار زمن معين، بغرض إيجاد منافع اجتماعية، سواء كانت مادية أو معنوية"[3] .

(1) يوسف محمد رضا، مرجع سابق، ص65.

(2) فرنسا ويبرو، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار النهضة، القاهرة، السنة غير مذكورة، ص67.

(3) إبراهيم دسوقي أباضه، الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومناهجه، دراسات العرب، بيروت، ص61.

هذه ثلاثة أمثلة عن مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر، والملاحظ من هذه العينة يجد بأن مفهوم الإنتاج في هذا الفكر يذهب إلى خلق المنفعة أو زيادتها، وهذا بعد أن عرف بعض الاقتصاديين الإنتاج على أنه مجرد خلق السلع أو إضافة سلع جديدة.

وبتحليلنا للمفهوم الأخير للإنتاج على سبيل المثال نجده يرتكز على جملة من العوامل نذكر أهمها فيما يلي:

أ. الإنتاج عملية مركبة:

ويعني هذا أن أي عملية إنتاجية مهما صغرت أو كبرت فإنها تتركب من مجموعة من التوليفات، فتربية الحيوانات التي تبدو لنا عملية إنتاجية بسيطة تستلزم كثيرا من المواد الغذائية، والعقاقير الطبية التي تقيه الأمراض أو تزيد من وزنه أو تجعله يزيد من التناسل لتنتج ثروات جديدة. أما غيرها من العمليات الإنتاجية الصناعية فإنها تتركب من كثير من المواد الأولية والسلع المصنعة ونصف المصنعة وغيرها.

ب. ضرورة العمل البشري لأي عملية إنتاجية:

ويعتبر هذا العنصر أساسيا في العملية الإنتاجية، بحيث لا يكاد يكون معنى لأي نشاط اقتصادي ما لم يلمسها العمل البشري، فحتى الثمار البرية الناضجة لا تكون نافعة ما لم يستلمها العمل الإنساني، سواء بقطفها أو تلقيطها من على الأرض، ولهذا فقد جمعت الأنظمة والأفكار الاقتصادية على ضرورة هذا العنصر الذي سنعود لدراسته بشكل أوسع في عناصر الإنتاج.

ج. ضرورة استهلاك الموارد والطاقة في العملية الإنتاجية:

يبين هذا العنصر أن العملية الإنتاجية لابد في قيامها من وجود موارد، وهذه الموارد تكون مختلفة وتخضع لنوعية العملية الإنتاجية.

أما عنصر طاقة فإنه ضروري في أي عملية سواء كانت ملموسة تستهلك الطاقة مادية أو كانت معنوية تستهلك طاقة فكرية أو خدمية تستهلك طاقة جسمانية.

د. لكل عملية إنتاجية زمن محدد:

الزمن هو المقياس المحدد لحدوث أي عملية إنتاجية، لذلك فهو عنصر مهم في عملية الإنتاج، فالنهاية والبداية لكل عملية إنتاجية هي أول تفكير المنتجين، وقد يكون الزمن محفزا أو معرقلا لعملية الإنتاج، لهذا فهو من ضروريات الحساب الاقتصادي لأي عملية إنتاجية.

ه. هدف أي عملية إنتاجية هو إيجاد المنافع:

إن الهدف الأخير لأية عملية إنتاجية مهما كان نوعها وحجمها هو الوصول إلى إيجاد المنافع الاجتماعية سواء كانت هذه المنافع مادية أو معنوية.

ويتبين مما سبق بأن الإنتاج بهذا المفهوم هو إيجاد المنفعة أو زيادتها بإحدى الطريقتين المادية أو المعنوية، فالطريق المادي من صورة تغيير شكل المادة أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها من مكان إلى آخر أو التأليف بين مجموعة من عناصر الطبيعة وغيرها، أما الطريق المعنوي فمن صوره الخدمات المختلفة.

ويلخص الاقتصادي أوسكار لانكا مفهوم الإنتاج بأنه: "عبارة عن النشاط الإنساني الذي يكيف الموارد الطبيعية حسب الحاجات البشرية، وهو نشاط واع وهادف، وهذا الوعي والهدف هما اللذان يميزان الإنسان من الحيوان... ويتكون الإنتاج من نشاطات متنوعة تسمى العمل، وعن طريق العمل يزاول الإنسان تأثيره على الطبيعة فيحولها حسب حاجته، ولكن الإنسان في نفس الوقت يحول نفسه بالعمل الذي يقوم به، فهو يتكيف كلما كسب وتطورت قابليته على إنجاز العمليات المختلفة"[1].

(1) أوسكار لانكا، مرجع سابق، ص47.

وينصرف مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى إشباع الرغبات، حيث يذهب بعض علماء الاقتصاد إلى الاعتقاد بأن مفهوم الإنتاج هو خلق منفعة جديدة لم تكن موجودة في شكل سلعة أو خدمة اقتصادية بهدف تلبية رغبة أو حاجة إنسانية.

غير أن خلق المنافع في الفكر الاقتصادي المعاصر لا يعني خلق المادة من العدم، فالمادة لا تفنى ولا تخلق من عدم كما هو السائد في العرف العلمي، بل يتناول الموارد الطبيعية المختلفة بالتحويل والتغيير والتبديل، والتشكيل والتعديل حتى يستخلص منها المنافع وتصبح أكثر صلاحية لإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية، سواء كان التعديل والتغيير في الشكل أو المكان أو الزمان[1].

إن مفهوم الإنتاج بهذه الصورة جعل بعض العلماء يعرفون الإنتاج بأنه تطوير الطبيعة إلى شكل أفضل بالنسبة إلى حاجيات الإنسان.

الفرع الثاني: أهداف الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر

للإنتاج أهداف كثيرة ومتنوعة توجهه، وهذه الأهداف غالبا ما تنصرف في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى توفير أكبر قدر من السلع والخدمات، بقصد تعظيم الأرباح وتراكم رؤوس الأموال؛ وسنتناول أهم هذه الأهداف على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

أولا: إشباع الحاجات وتلبية الرغبات الإنسانية:

إن الهدف الأسمى للإنتاج في سائر الأنظمة الاقتصادية هو إشباع الحاجات وتلبية الرغبات الإنسانية، وإذا كان الهدف العام مجمع عليه في الأنظمة الاقتصادية فإن الطريقة والوسيلة في الإشباع وتلبية الرغبة تختلف من نظام إلى

(1) باقر الصدر، اقتصادنا، دار الشروق، جدة، 1041هـ، ط5، ص214.

آخر، ولكي نستطيع معرفة هذا الهدف الكبير بشكل واضح نتطرق بشكل مختصر إلى مفهوم الحاجة وتقسيماتها وخصائصها فيما يلي:

أ. مفهوم الحاجة: الحاجة هي الشعور بالحرمان والألم والسعي للتخلص منه عن طريق الإشباع والتلبية بمختلف السلع والخدمات المنتجة.

ب. تقسيم الحاجات: تنقسم الحاجات إلى قسمين رئيسين هما:

1. الحاجات الطبيعية:

وهي تلك الحاجات المتعلقة بحياة الإنسان الفيزيولوجية والتي بدونها لا تستمر الحياة، وتتمثل أساس في المأكل والمشرب والملبس والمأوى.

2. الحاجات الاجتماعية:

وهي تلك الحاجات التي ترتبط أساسا بعقل وفكر الإنسان وعقيدته، فهي وإن كانت لا تؤدي إلى موت الإنسان وفناء جنسه إلا أن انعدامها يؤدي إلى موت الإنسان من الناحية الفكرية والعلمية، وهي تتمثل أساسا في العلم والثقافة والعقيدة والأخلاق والسياسة وغيرها.

ج. خصائص الحاجات:

للحاجات خصائص كثيرة نقتصر على ذكر أهمها فيما يلي:

1. أنها كثيرة ولا يمكن حصرها:

وتعتبر هذه الخاصية من أهم خصائص الحاجات الإنسانية، فهي تتزايد مع أي زيادة في الإنسان، حيث يولد الإنسان وحاجته لا تتعدى الحليب وبعض الملابس وكلما كبر زادت معه إلى أن تصبح بدون حصر، وكذلك بالنسبة للعلم ولأي حاجة أخرى فكلما تزايد البشر وازدادت دائرة معارفهم كلما زادت حاجاتهم وتوسعت وصعب حصرها.

2. لكل حاجة قدر من الإشباع:

لكل حاجة ورغبة إنسانية تشبع بقدر معينة أي أن حد الإشباع يعتبر الضابط للحاجة والرغبة الإنسانية فإذا نقص الإشباع عن ذلك الحد بدأت الحاجة تضغط في اتجاه الإشباع حتى تصل إلى هذا الحد من الإشباع فتنعدم عند ذلك، فإذا زاد الإشباع عن هذا الحد واستمرت هذه الزيادة فإن اللذة تنقلب إلى ألم، فالماء الذي هو عنصر الحياة الإنسانية قد تنقلب في لحظة تجاوزه المفرط لحد الإشباع إلى عنصر الفناء، ولكم زهقت الأرواح عن طريق التعذيب بالماء كما حدث في قمع الشعب الجزائري من قبل الاحتلال الفرنسي.

3. الحاجات متجددة ولا تزول نهائيا:

إن بلوغ الإشباع لحاجة معينة لا يعني اختفاءها وزوالها، ولكنها تعود لتظهر بعد مدة معينة وقد تكون أكثر إلحاحا مما كانت عليه سابقا، فحاجة الإنسان إلى الطعام تتجدد أكثر من مرة في اليوم والليلة، وحاجته للنوم كذلك، أما حاجة الإنسان إلى العلم فهي لا تشبع ولو أفنيّ العمر في البحث العلمي.

وهذه الحاجات بخصائصها السابقة لا يمكن أن تشبع إلا إذا لجأ الإنسان إلى الإنتاج، فالإنتاج هو الذي يلبي هذه الرغبات ويشبع الحاجات؛ وإذا كان الإنتاج يهدف إلى إشباع الحاجات فإنه يتحدد بما تهدف إليه، وعلى ذلك فالحاجات هي التي تجود الإنتاج، غير أن مشكل الندرة لا يسمح بإنتاج مقابل كل حاجة ورغبة سلعة معينة، وهنا يرى رواد الفكر الاقتصادي المعاصر أن المشكلة تتمثل في تحديد الحاجات التي تحرك الإنتاج، لأن تحديد الإنتاج يستلزم إمكانيات مادية وهي أقل من أن تشبع كل الحاجات، أي أن يهدف الإنتاج إلى إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية، وقد تبدو هذه الخاصية مشتركة بين سائر الأنظمة الاقتصادية لأنها تعود إلى الطبيعة لا إلى النظم.

وإذا كان النظام الإقطاعي يتجه فيه هدف الإنتاج إلى تحقيق أكبر لحاجات ورغبات الإقطاعي، وإذا كانت نظرة النظام الاشتراكي تذهب إلى أولوية إشباع الحاجات العامة فإن هدف الإنتاج في النظام الرأسمالي الذي يقوم فيه الأفراد أنفسهم بعملية الإنتاج، هو الحصول على أكبر ربح ممكن، ولذلك فإن الإنتاج يتجه إلى إشباع الحاجات التي تقترن بالقدرة على دفع الثمن والتي تحقق أكبر ربح ممكن [1].

ولهذا يمكن القول بأن الإنتاج في النظام الرأسمالي يهدف بشكل أكبر إلى السلع والخدمات التي تشبع الحاجات التي تتمتع بقدرة مالية دون الاكتراث كثيرا بالسلع الأكثر إلحاحا أو الأكثر إلزاما للبشرية إذا كانت لا تدر أرباحا مقنعة للمنتجين.

ثانيا: الإنتاج من أجل التراكم الرأسمالي

هناك علاقة بديهية بين الإنتاج والرأسمال، والإنسان بحاجة إلى رأسمال لكي يستطيع أن يوظف قدرته بشكل فعّال وأن يفجر طاقاته الكامنة لغايات منتجة، وهذا في كل الأنظمة، وبالأخص في النظام الرأسمالي اين يكون الربح هو المحرك الرئيسي لعملية الإنتاج، ويشكل التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للبقاء والتقدم.

ومن هذا يتبين بأن من الأهداف الرئيسية للإنتاج العمل على تراكم رأسمال وتعظيم الأرباح، بفضل استثمار مصادر جديدة للطاقة، وتراكم الرأسمال والاستعمال الأكثر عقلانية لوسائل الإنتاج، وقد أدى هذا الهدف الكبير للإنتاج إلى زيادة الحجم المطلق للرأسمال في المجتمعات المتقدمة، مما جعل الإنتاج يزداد ازديادا أسرع فاق في كثير من الأحيان كل التقديرات [2].

---

(1) رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، 1992، ص288.

(2) كارلو شيبولا، التاريخ الاقتصادي لسكان العالم، ترجمة الياس مرقص، II، أرشيف دارت ونشر، دمشق 1990، ص79.

ثالثا: تعظيم أرباح المنتج وتحقيق أهدافه الفردية:

يهدف الإنتاج كذلك إلى تعظيم أرباح كل منتج وتحقيق أهدافه الفردية، كإشباع قدر معين من بواعثه ورغباته الفردية، من ربح ومنافسة وتجديد وتوسيع عملياته الإنتاجية، وذلك عن طريق توفير المال الكافي للتمويل، بالإضافة الاتفاق عن الالتزامات الشخصية والعائلية.

رابعا: تحقيق الوفرة الكافية لتلبية حاجات المجتمع:

بالإضافة إلى ما سبق فإن من أهم أهداف الإنتاج هو تحقيق الوفرة في السلع والخدمات التي يطلبها المجتمع على اختلاف مذاهبه ونظمه، حتى ولو لم يقصد المنتج خدمة المجتمع، وهذا ما سماه آدم سميث باليد الخفية، فالجزار وبائع الجعة والخباز عندما يقوم بعجن الخبز أو عصر الجعة فهو لا يقوم بذلك كعمل إحسان للمجتمع ولكن يقوم به لأنه يرى فيه تحقيقا لمصلحته الشخصية، وهو بتحقيق هذه المصلحة يحقق من خلالها مصلحة المجتمع، فيقوم مجموع المنتجين الراغبين في تعظيم الأرباح وتحقيق مصالحهم وطموحاتهم بتحقيق مصالح المجتمع بصفة عامة[1].

المطلب الثاني:

أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره في الفكر الاقتصادي المعاصر:-

لقد عرفت أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر تناقضات ومناقشات كبيرة، حاول كل فكر وكل مدرسة ذات اعتقاد معين أن تدافع عليه بشكل يتلاءم وقناعاتها، وحتى يتسنى لنا عقد المقارنات والمقابلات مع فكر ابن خلدون لاستنتاج النتائج لابد من عرض مختصر لمبادئ الفكر المعاصر في هذا

(1) Adam Smith, La richesse des nations, GF Flammation1991, Page83.

المجال، وسنحصر دراستنا في ثلاثة مدارس معروفة ومشهورة شكلت البداية الطبيعية لعلم الاقتصاد المعاصر وذلك فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره في الفكر التجاري

لقد مرت نشأة وتطور الفكر التجاري بمراحل مختلفة حدّد خلالها مبادئه ونظرته للأنشطة المنتجة في الاقتصاد الوطني وسنحاول أن نختصر ذلك في النقاط التالية:

أولا: نشوء وتطور الفكر التجاري

يطلق مصطلح التجاريين على السياسة الاقتصادية التي بدأ انتهاجها منذ القرن الخامس عشر، ومن أهم أسباب ظهور هذا المذهب الاكتشافات الجغرافية ولا سيما اكتشاف العالم الجديد، بما ينطوي عليه من ثروات أدهشت العالم الغربي وتركت كل فرد من أفراد أوروبا الغربية يحلم بأن يصل يوما إلى هذا العالم حيث الكنز الذهبي المكشوف، وقد كان هذا دافعا لازدهار التجارة الدولية.

كل هذه التطورات الاقتصادية غيرت سياسة العصور الوسطى التي كانت قائمة على الإقطاع المتميز بالانغلاق مائة وثمانون درجة، حيث بدأت السياسة التجارية تغزو الممالك الأوربية الكبيرة في ذلك الوقت، فهذا شارل الخامس يأخذ بها في إسبانيا، كما أن هنري الثامن والملكة إليزابيت ملكة بريطانيا انتهجا نفس السياسة التجارية، بالإضافة إلى لويس الرابع عشر في فرنسا [1].

ولقد كان هدف هؤلاء الملوك على اختلاف سياساتهم العامة ونظم حكمهم يتطلعون جميعا إلى محاولة الكشف عن السياسة الاقتصادية التي تتلائم وحاجات الدولة الصاعدة، أو البحث عن السياسات الاقتصادية لبناء الدولة.

(1) راشد البراوي، مرجع سابق، ص40.

ويمكن تلخيص نشوء وتطور الفكر التجاري في النقاط التالية:

أ. نشوء الدولة الحديثة:

اعتبر نشوء المدن الحديثة من أهم التطورات السياسية التي جاءت بعد تفكك الإقطاع، وبعد أن تم التحالف بين الملوك والبرجوازيين الجدد لمحاربة الإقطاعيين، تمت الوحدة الفرنسية في عهد لويس الحادي عشر في الفترة الممتدة بين (1483 – 1485م)، أما في بريطانيا فقد تمت وحدتها بقيادة هنري السابع (1485 – 1509م)، وفي إسبانيا قامت سلطة الملوك الكاثوليك في عام (1469م)، وقد اقتضى ذلك اضمحلال سلطة الأمراء الإقطاعيين، وتنظم سلطة العلاقة بين الدولة التي تقوم على أمر السياسة وتسيير مختلف القطاعات وتنظيم العلاقات الداخلية والخارجية وبين الكنيسة التي تلتزم بعدم التدخل في شؤون الدولة الاقتصار على تنظيم أمور الحياة الروحية، وبهذا تم فصل الدين عن الدولة وهو ما يسمى باللائكية، ورغم مقاومة الكنيسة لهذا فإنها استسلمت في الأخير وانعزل نشاطها داخل جدران الكنائس[1].

إن الدولة الحديثة التي تغلبت على سيطرة الكنيسة، واستطاعت أن تعزلها خارج نظام الحكم احتاجت إلى مؤسسات لتسيير شؤون الدولة، كما احتاجت إلى جيوش لحمايتها والدفاع عن أراضيها، فكانت بحاجة إلى أموال كبيرة لتجسيد هذه المهمة الجديدة، لأن الحروب كانت هي الشغل الشاغل لأوروبا في هذه الفترة.

لقد ارتبط بهذا التطور فكرة الولاء لدولة معينة، مما نشأ عنه مفهوم القومية، التي تعني الانتماء إلى قوم معينين وأرض معلومة الحدود.

---

(1) تيسير الرداوي، تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، 2000، ص140 وما بعدها.

فازدهرت التجارة الخارجية الأوربية وتدفق الذهب بسرعة مذهلة إلى هذه البلدان وبالأخص إسبانيا فرنسا وانجلترا.

ج. تطور الحركة الفكرية:

لقد كان للحركة التجارية الكبيرة الناشئة بسبب الاكتشافات، أثر كبير في تكوين الثروة وتراكم رؤوس الأموال في الحركية الاقتصادية.

وإذا كانت الحركة الاقتصادية قد برزت بظهور الصناعات الجديدة، ودفع الكثير إلى إبداع واختراع الجديد منها لغرض التجارة والحصول على المعدن الثمين، فإن الحركة الفكرية وإن اتهمت بأنها ضعيفة فقد كانت حاضرة ولو بعد حين، حيث ظهرت كثير من الأفكار الاقتصادية التي عبرت عما يجري في ساحة الاقتصاد والسياسة من تحولات جذرية كبيرة وسريعة.

لقد برز بعض المفكرين الذين حاولوا ترجمة الواقع الجديد في أفكارهم التي كانت تنصب بصفة أساسية على تدعيم الدولة القومية الناشئة وكذلك كيفية الاغتناء عن طريق جلب المعدن الثمين.

ففي ايطاليا برز المفكر ميكافيلي في كتابه (الأمير) الذي يقرر بأن تكون للدولة الغلبة على كافة مصادر السلطة بما فيها الكنيسة ذاتها، ويرى بأن المستبد العادل يعلو في تصرفاته العامة فوق المثل الأخلاقية بشرط أن تكون أهدافه مما يمكن تبريرها والدفاع عنها.

أما المفكر جان بودان فيقر سلطان الحاكم، ويقول بأن للدولة سلطانا على مواطنيها باعتبار أنه حق من حقوقها، وأما المفكر انطونيو سيرا فقد وضع بحثا سبق به آدم سميث في أسباب اغتناء الأمم سماه: "بحث موجز في الأسباب التي تؤدي إلى توفير الذهب والفضة في الممالك التي ليست فيها معادن"، ويعرض فيه الوسائل الكفيلة بضمان المعدن الثمين[1].

(1) راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص44.

أما في انجلترا فقد ألف المفكر "توماس مان كتابه" ثروة انجلترا عن طريق التجارة الخارجية" الذي يقول فيه أن الوسيلة المعتادة لزيادة ثروتنا وكنوزنا هي التجارة الخارجية.

هذه بعض النماذج التي تبين الحركة الفكرية عند التجاريين وهي تركز كلها على سيطرة الملك المطلقة على جميع السلطات، وانتهاج التجارة كوسيلة للاغتناء.

ثانيا: أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر التجاري

لقد اعتقد التجاريون بأن مفهوم الثروة يكمن في ما تملكه من ذهب وفضة كما اعتقدوا بأن النشاط الاقتصادي الأمثل لاغتناء الأمم والحصول على المعدن الثمين هو التجارة، ولذلك سمي مذهبهم بالمذهب التجاري وسنحاول في هذا الجزء معرفة قناعاتهم في أوجه النشاط الاقتصادي وذلك من خلال النقاط الآتية:

أ. العلاقة بين ثروة الأمة والمعدن الثمين.

يقول كريستوف كولمبس: "إن الذهب شيء سحري من حازه فقد حاز على عزيز بما في ذلك الجنة" [1].

ويتبين من هذا القول أن المعدن الثمين قد أخذ مكانة سامية في نفوس التجاريين، تعدت إلى الاعتقاد بأن الحصول عليها يحقق أحلام الدنيا والآخرة "من حازه فقد حاز كل عزيز بما في ذلك الجنة" لذلك فقد كان الذهب والفضة هما الدعامة الأساسية لثروة الأمة، فثروة الأمة عند التجاريين قوامها الذهب والفضة، حتى أصبحت كل دولة لا تقيس ثروتها بما لديها من كفاءات وقوة، وفكر ورجال، وإنما تقيسها بحجم ما تراكم في خزائنها من ذهب وفضة.

(1) سعيد النجار، مرجع سابق، ص29 وما بعدها.

ولذلك فقد ظن الحكام ورجال الفكر أن المعدن الثمين هو الثروة بعينها، ومن أجل ذلك عقدوا النية على بذل كل ما يستطيعون للحصول على هذا المعدن بجميع الوسائل، ولو أن هذه الوسائل في بعض الأحيان تكون غير مشروعة ولا إنسانية، كما حدث عندما قضت جيوش التجارة على أهل البلاد وإبادتهم، وكما حدث في احتلال كثير من البلدان الأخرى وإستنزاف خيراتها.

إن هذا الافتتان بالمعدن الثمين جعل هذه الدول ولا سيما إسبانيا إنجلترا وفرنسا تضع سياسات معينة تساعد على إدخال الذهب وتمنع خروجه، مما جعلها تشجع الصناعة والزراعة في الداخل حتى لا تدفع مقابل لها ذهبا عند استيرادها من الخارج.

ونستخلص من دراسة هذه الأفكار أن المعدن الثمين عند التجاريين هو الثروة بعينها وهو دعامة وقوة الدولة.

ب. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

إن السياسات التجارية الداعية إلى جلب المعدن الثمين إلى البلاد وعدم السماح له بالخروج والتي استدعت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل قوي، غيبت المبادرات الشخصية والحرية في التعامل وبالأخص مع العالم الخارجي، حيث أخضع التجاريون التجارة الدولية لقيود كبيرة، كانت تهدف إلى جعل الميزان التجاري موجبا، مما يحافظ على بقاء المعدن الثمين داخل البلاد.

إن تدخل الدولة في التجارة الدولية صاحبه تدخل على المستوى الداخلي، فقد عملت الدولة على المساهمة والإشراف على الإنتاج الداخلي، فكانت تشجع الإنتاج بغرض التصدير، كما كانت تعمل على تقديم المساعدات للمنتوجات الأكثر استهلاكا حتى تضمن كفايتها مما لا يضطرها لجلبها من الخارج ودفع مقابلها ذهبا وفضة.

ولتجسيد اعتقادهم بأن الثروة هي المعدن الثمين، وللمحافظ على هذه الثروة رمز القوة والتقدم للدولة القومية الناشئة، عملت على تطوير فكرة الميزان التجاري الموجب مع العالم الخارجي، وهذه الزيادة الموجبة لا تتحقق في نظرهم إلا إذا أخذت من يد الآخرين عن طريق التبادل ولا يتأتى ذلك إلا بوجود فائض يخصص لهذا التبادل.

يقول منظر المذهب التجاري توماس مان: "إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثل في التجارة الخارجية، حيث يتعين علينا أن نراعي دائما تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب أكثر مما نشتري منهم في القيمة"[1].

وقد ذهب توماس مان إلى أبعد من هذا حيث صنف كتابا بعنوان "ثروة انجلترا عن طريق التجارة الخارجية" يقول فيه إن الوسيلة الوحيدة لزيادة ثروتنا وكنوزنا هي التجارة الخارجية حيث يتعين علينا دائما أن نراعي هذه القاعدة وهي أن نبيع للأجانب ما تزيد قيمته على ما نستهلكه من سلعهم، فإذا فعلنا ذلك كانت النتيجة اجتذاب المعدن الثمين إلى البلد.

ج. ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي:

إن أوجه النشاط الاقتصادي، والمفاضلة بين أنشطة الاقتصاد الوطني شكلت محور اختلاف بين المفكرين، وقد ركز هذا التباين حول أي الأنشطة تكون الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي وتشكل مصدرا للثروة دون غيرها.

والمتصفح لفكر التجاريين يستنتج بالبديهة أن النشاط التجاري هو الركيزة الأساسية للتجاريين، وقد توضح مما سبق ذكره أن التجارة الدولية تحتل الصدارة في النشاط الاقتصادي عند التجاريين، ذلك لأنهم يعتبرون التجارة الداخلية لا تضيف شيئا لثروة البلاد، فالرابح فيها كالخاسر مهما كانت

(1) راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص48.

الصفقات المبرمة مادام المعدن الثمين الذي تمت به المبادلات لم يدخل من الخارج، ولذلك فقد نظر التجاريون إلى التجارة الداخلية بأنها قطاع عقيم لا يضيف لثروة البلاد شيئا.

أما القطاع الصناعي فقد جاء في المرتبة الثانية، ولم يعتبر منتجا لذاته ولكن من أجل التجارة الدولية، ولذلك يمكن القول أن الصناعة أنشأت واهتم بها التجاريون من أجل التجارة، ولم يزاولها كإضافة للثروة إلا بمقدار ما تساهم به في زيادة الصادرات التي تمكنهم من جلب المعدن الثمين إلى البلاد.

أما الزراعة فقد أهملت من طرف التجاريين واعتبروها قطاعا هامشيا، لأنها في نظرهم لا تضيف شيئا لثروة البلاد، أي أنه قطاع عقيم من حيث توليد الثروة المتمثلة في الذهب والفضة، ولهذا فقد كان الاهتمام بها ضعيفا، والعاملين بها يعتبرون أقل شأنا من العاملين في القطاع التجاري والقطاع الصناعي التجاري، وما أعطيت من اهتمام قليل كان من سد باب استرادها من الخارج حتى لا تتسبب في هروب المعدن الثمين.

الفرع الثاني: أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر الطبيعي الفيزيوقراطي:

يعزي ظهور الفكر الفيزيوقراطي إلى الأخطاء الاقتصادية التي ظهرت في الفكر التجاري، وتسببت في أضرار ومساوئ بالغة، كان في بدايتها السياسة الاقتصادية التي كانت تخضع لإرادة الحاكم بشكل مباشر، حيث كان الحكام يتجهون حسب رغباتهم إلى تشجيع نشاط على حساب نشاط آخر، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد تدخل الدولة بشكل كامل في الحياة الاقتصادية فرض عزلة نفسيه على هذه الدول نتيجة إغلاق الحدود، وفرض الضرائب الجمركية العالية، بالإضافة إلى هذا فإن نمو الفكر الصناعي وظهور الاختراعات ساعدت على وجوب تحول فكري اقتصادي في أوربا حل محل الفكر التجاري، هذا الفكر هو الفكر الطبيعي أو الفيزيوقراطي، وسنحاول أن نتعرف على أهم خصوصياته فيما يلي:

أولا: نشوء وتطور الفكر الطبيعي

في القرن الثامن عشر، وقبل أن تندلع الثورة الفرنسية اندلعت ثورة فكرية اقتصادية، حيث نشأت أول مدرسة اقتصادية تؤمن بالفكر الاقتصادي الذي ينطلق من قوانين الطبيعة، وبذلك تسموا باسم الطبيعيين "الفيزوقراط".

إن الطبيعيين اعتقدوا بوجود تشابه بين جسم الإنسان والجسم الاجتماعي، وبالرغم من أن التطابق بهذا الشكل بعيدا عن المنطق إلا أن الدافع لذلك هو تحليل الظواهر الاجتماعية بالاستناد إلى قوانين علمية.

ومن هنا فقد كانت فلسفتهم في هذا التصور الجديد تذهب إلى أن المجتمع البشري تحكمه قوانين طبيعية لا يمكن أن يغيرها الإنسان، وقد كان الاقتصادي الفرنسي مونتسكيو Montesqieu من السباقين الذين اعتقدوا بوجود القوانين الطبيعية، وعرف القانون الطبيعي بأنه تعبير عن علاقات ضرورية ناتجة عن طبيعة الأشياء، حيث يعتقد بأن الاقتصاد الذي يعتبر فرعا من السياسة يخضع إلى مثل هذه القوانين"[1].

لقد تأسس مذهب الفيزوقراط المشتق أصلا من كلمة Physique والتي تعني الطبيعة على يد الدكتور فرانسوا كيسناي (Quesnay) طبيب لويس الخامس حاكم فرنسا آنذاك، وقد ولد الدكتور كيسناي في 1694م وتوفي في 1774م، وخلال هذه المسيرة من حياته ترك مذهبا اقتصاديا كان بداية لتأسيس علم الاقتصاد.

إن تخصص الدكتور كيسناي في الطب جعله يتساءل ويقارن معلوماته عن الدورة الدموية وكيف أن الدم ينطلق من القلب ليغذي جميع خلايا الجسم ثم مرة أخرى يعيد نفس الكرة بشكل طبيعي منظم ليس للإنسان أي دخل فيه، هل

(1) تيسير الرداوي، مرجع سابق، ص159.

يمكن إسقاط هذه الطبيعة في الدم على الحياة الاقتصادية، فكانت استنتاجاته الأولية أنه لابد من وجود مثل هذه القوانين الطبيعية في المجال الاقتصادي حتى تستقيم هذه الحياة، ويتضاعف الإنتاج. كما استنتج بأن المشاكل والعوائق التي عرفها النظام التجاري القائم يكمن في تدخل الإنسان في القوانين الطبيعية، وإفساد مسارها الذي نظمته الطبيعة وفق سيرورة معينة.

وكان للمذهب الفيزيوقراطي علماء أجلاء كثيرون منهم المركيز مرابو (Marabeau) وميري دي لاريفيا (Merrier de la rivière) وولاب بودو (Beaudau L'abbe) ولوتروسن (LeTrosne) ودي بون دي نومور(Dupont de Nemours) وتيرجو (Turgot).

وهؤلاء الرواد لم يكتفوا بنشر هذا بالكلام، فوضع كل واحد منهم مؤلفات تبين وجهة نظرهم، فكتب الدكتور كيسناي حول "الزارع" و"الحبوب" وختمها بوضع كتابه المشهور "الجدول الاقتصادي" سنة 1758م، وتبعه الرواد الآخرون الذي أثروا الساحة الاقتصادية، فكونت كتاباتهم وآرائهم مذهبا سمي فيما بعد بالمدرسة الطبيعية.

وقد ذهب الفيزوقراط بأن النظام الطبيعي هو الذي قدره الله من أجل سعادة البشر وفي هذا يقول المفكر الطبيعي دي لايفيار: "إن قوانين النظام الطبيعي هي التعبير عن مشيئة الله ويقول دي بون دي نيمور Dupont de Nemours: "هناك نظام طبيعي وجوده سابق على كل ارتباط بشري" ويتساءل قائلا: "كيف سقط الناس من حالة السعادة تلك التي عاشوا فيها في تلك الأيام البعيدة؟ كيف حدث أنهم أخفقوا في تقدير قيمة النظام الطبيعي"[1].

(1) مصطفى كمال فايد، أصول المذاهب الاقتصادية بين التجاريين والتوجيه، دار النهضة العربية، القاهرة 1986، ص27 وما بعدها.

ويضيف الفيزوقراط بأن القوانين الوضعية قد تحيد عن مقتضيات النظام الطبيعي، ومن ثم تصبح عقبة في سبيل السعادة الإنسانية، وعلى الباحث الاجتماعي الاجتهاد في الكشف عن القوانين وتوجيه الحكام إلى الأخذ بها.

ونتيجة لهذا وصل الطبيعيون إلى تصور مقومات النظام الطبيعي وحصروه في حق الملكية التي تنصرف إلى حق الفرد في اختيار مهنة تتلاءم مع قدراته العقلية والجسمية دون قصر أو توجيه من الدولة، بالإضافة إلى هذا هناك الملكية المنقولة التي تعطي الفرد حق التملك واستثمار جهده في الملكية العقارية.

إن المذهب الطبيعي يرمي من وراء هذه الأفكار جعل الحرية الفردية شيئا مقدسا لا يمكن التعدي عليه، وهي جزء من الكرامة الإنسانية.

وقد تم حوصلة هذه الأفكار في التعبير الفيزيوقراطي المشهور "دعه يعمل دعه يمر فالعالم يسير من تلقاء نفسه"، هذه العبارة التي آمن بها وتبناها أنصار النظام الرأسمالي كانت القوة التي طوروا بها إنتاجهم وراكموا بها رؤوس أموالهم، كما كانت لهم السلاح الذي غزو به العالم واستعبدوه ودمروا قدراته ونهبوا خيراته.

ثانيا: أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر الطبيعي

اتجه اعتقاد الطبيعيين إلى أن النشاط الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى إلى منتوجات الطبيعة واعتبروا أنها القطاع الوحيد القادر على خلق الثروة، واعتبروا أن القطاع الزراعي بمفهومه الواسع هو القطاع المنشود فقد قال تيرجوا عبارته الشهيرة:

« Le labourage et le patinage sont les deux mamelles de la France »[1].

(1) جون كنيث جابريث، مرجع سابق، ص59.

ومعناها أن الزراعة والرعي هما ثديا فرنسا، ومن هنا يتبين أهمية هذا القطاع في الفكر الطبيعي، وسنحاول أن نتعرض لأهم الأفكار الطبيعية التي تحدد أوجه النشاط الاقتصادي عند الطبيعيين وذلك في النقاط التالية:

أ. الثروة والناتج الصافي:

لقد نظر الطبيعيون للثروة بنظرة معاكسة لما اعتقده التجاريون، فالمعدن النفيس لا يعدو إلا أن يكون ثروة مالية او رمزية، فالثروة لا يمكن أن تكون معدنا ولابد من ارتباطها بالمنفعة وإشباع الحاجات، وقد أعطى كزناي تعريفا للثروة في مجال الإنتاج لا في مجال التبادل، أي ان الثروة لا تنتج إلا في مجال الإنتاج المادي، أي الإنتاج هو الذي تتبلور نتيجته في شكل مادي ملموس، وعليه فهو يستبعد قطاع الخدمات كنشاط منتج للثروة، والزراعة في نظره هي المنتج الوحيد للثروة، وقد برر هذه الفكرة بقوله أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج إذ في الزراعة فقط تمكن الطبيعة عمل الإنسان من أن ينتج ناتجا صافيا وهو ما يفوق ما انفق فيه من أدوات إنتاج ومواد أولية [1].

والناتج الصافي عند الطبيعيين يعرف بأنه الفرق بين الناتج الكلي وما يستخدم في الإنتاج الزراعي من أدوات إنتاج ومواد أولية..[2].

وهذا الناتج الصافي لا يعود إلا على النشاط الزراعي، أما بقية الأنشطة من قطاعات النشاط الاقتصادي فهي عقيمة تعيش عالة على القطاع الزراعي المنتج.

ب. الجدول الاقتصادي وتوزيع الناتج الصافي

يفرض فرنسوا كزناي وجود بنيان اجتماعي معين، يمكنه هذا الافتراض من وضع الجدول الاقتصادي الذي كان سببا في شهرته ولب الدراسات حول فكر

(1) Quesnay, Physiocratie, GF, Flammarion, 1991, P30.

(2) محمد دويدار، مرجع سابق، ص168.

الفيزيوقراط، وفحوى هذا الافتراض أن الأرض يملكها الملاك، ويقوم بزراعتها الفلاحون المستأجرون، وهم الذين يشكلون الطبقة المنتجة الوحيدة في اعتقاد الفيزوقراط، ومادامت هي الوحيدة المنتجة فمنتجهم الصافي يجب أن يكفي حاجاتهم وحاجات الطبقات الأخرى المسماة عقيمة.

إن الجدول الاقتصادي يركز على محورين اثنين أولهما هو كيفية تداول المنتج الصافي بين الطبقة المنتجة وملاك الأرض والطبقة العقيمة، فقد يؤول للملاك الجانب الأساسي من الناتج الصافي وتقع على عاتقهم المسؤوليات الاجتماعية والسياسية للدولة وتأتي بعدهم الطبقة المنتجة التي تقوم بعملية الإنتاج وتؤكد مقابل ذلك نصيبها، ثم تلي هذه الطبقات العقيمة المتكونة من التجار والصناعيين والحرفيين وما في حكمهم.

إن هذا التحيز الفذ للقطاع الزراعي جعل رائد هذا الفكر يقول بأن: "الزراعة هي مصدر كل ثروة للدولة وثروة كل المواطنين، لم يكن يشجع الزراعة ودعمها كخير سبيل إلى رفاهية قومية أكبر، وإنما كان السبيل الوحيد إليها "[1].

إن هذه الأفكار أتاحت للفيزوقراطيين الهجوم العنيف على الأفكار التجارية، وشكلت جدارا قويا يحتمي وراءه الملاك والمزارعون فمن الزراعة يأتي كل فائض يشكل ثروة الأمة، وبقية القطاعات الأخرى لا تضيف شيئا.

"إن الزراعة هي المصدر الوحيد للثروة" جعل الطبيعيون يعيدون النظر في النظام الضريبي الذي كان سائدا آنذاك والذي يقوم على الضرائب المباشرة وغير المباشرة المقتطعة بشكل أساسي من دخل عامة الناس دون أن تمس طبقة النبلاء ورجال الدين، وينادون بالاعتدال في الضرائب بل ذهبوا إلى إلغاء الضرائب عن الطبقات العقيمة لأنها لا تضيف شيئا للثروة، وتوحيد الضريبة على الناتج الصافي بحيث تتحمل طبقة الملاك دفعه أما طبقة الزراع فلا يمكن فرض ضريبة عليهم لأنهم لا يتحصلون إلا على دخل يسمح لهم بالقيام بحاجاتهم ونفقات الزراعة.

(1) جون جالبيرث، مرجع سابق، ص66.

اما فيما يخص الأسعار فإن فرنسوا كزناي قد أنطلق من مفهوم الثروة الذي يقترن بالوفرة مع ارتفاع الثمن فيقول: "أما الوفرة مع الرخص فلا تعتبر ثروة والندرة مع ارتفاع الثمن بؤس خالص"[1].

لهذا فقد نادى الطبيعيون بسيادة السعر العادل المخبري فلا يكفي أن تزيد إنتاجية الأرض فلابد أن يقترن ذلك بثمن معقول للحاصلات الزراعية يمكن الزارع من تحقيق قيمة كبرى للناتج الصافي.

ومن هذا التحليل نحصل على نتيجة هامة تؤكد عدم وضوح الرؤية في أوجه النشاط الاقتصادي عند الطبيعيين بتركيزهم على مجال واحد هو الزراعة وتعقيم بقية القطاعات الأخرى بينما نرى أن ابن خلدون قبلهم بأربعة قرون قد توصل إلى ما استقر عليه الرأي في العصر الحديث وهو إنتاجية القطاعات الثلاثة الزراعة والصناعة والخدمات.

الفرع الثالث: أوجه النشاط الاقتصادي عند الكلاسيك

إن ما أظهره الفيزوقراط من فكر اعتبر في وقته أصيلا وجديدا لأنه حرر الاقتصاد من القيود التي كانت مفروضة عليه عند التجاريين، وتوصل إلى أن القوانين الاقتصادية هي قوانين طبيعية تخضع للظواهر الطبيعية المحكمة، والمسيرة وفق سيرورة قوانين طبيعية محكمة وأي تدخل من الإنسان يفسد سيرها الطبيعي.

بالرغم من هذه الأفكار إلا أنهم لا يمكن اعتبارهم سوى مشيرين بالعلم الجديد، وتعتبر المدرسة الكلاسيكية بروائدها آدم سميث هي التي وضعت الأسس الصحيحة لعلم الاقتصاد.

فالمذهب الحر الذي نادى به الفيزوقراط وأيدته كثير من الدوائر الفكرية في فرنسا وخارجها، واجتذب عددا كبيرا من المفكرين، كدافيد هيوم في إنجلترا

(1) سعيد النجار، مرجع سابق، ص64.

وغيره، بالإضافة إلى هذا فإن ظهور الصناعة وتزايد الاختراعات، واستعمال البحار كقوة محركة، وتضاعف الإنتاج، كل هذه شكلت ظروفا ملائمة لظهور نظام اقتصادي جديد، كان آدم سميث ومجموعة من رواد المدرسة الكلاسيكية هم الأوائل الذين بدؤوا في تفسير ظواهره ووضع القوانين اللازمة لتسيره.

ولقد كانت مبادئ المدرسة الكلاسيكية هي الموجة لأوجه النشاط الاقتصادي ولعل ما جاء به أبو الاقتصاد الرأسمالي آدم سميث يعطي صورة واضحة عن أوجه النشاط الاقتصادي، فلقد انتهى مع فكر آدم سميث فكرة الذهب والكنوز، وخزائن الملوك، وانتهت امتيازات التجار والفلاحين، أو النقابات الحرفية، وظهر عالما حديثا حيث يشكل انسياب السلع والخدمات التي يستهلكها كل فرد، الهدف النهائي والغاية النهائية من الحياة الاقتصادية[1].

إن مجموع الرواد الذين أسسوا الإطار الفكري للمدرسة الكلاسيكية لم يكونوا كلهم على قلم رجل واحد، بل كانوا مختلفين في بعض الأفكار، وبالرغم من هذا الاختلاف الذي كان يشو به تارة التفاءل وتارة التشاؤم إلا أنهم يلتقون في نقاط مشتركة تكون القاعدة الأساسية التي تنطلق منها الأفكار الكلاسيكية الجوهرية وسنحاول أن نختصر أهم هذه الأفكار فيما يلي:

أولا: يعتبر الفرد في نظر الفكر الكلاسيكي هو الوحدة الأساسية التي ترتبط بها كل القيم، وكل الأحكام، وكأنهم وظفوا نزعة ديكارت الفردية، الذي جعل أساس المعرفة عند كل فرد هي ذاته وحدها وجوده الخاص، فهو يفكر إذن هو موجود، وكذلك نظرة النفعيين القائلة بأن أكبر سعادة جماعية ممكنة هي التي تنتج عن سعي كل فرد لتحقيق سعادة نفسه، لأن السعادة الجماعية ماهي إلا مجموع السعادات الفردية[2].

(1) روبرت هيلبرونز، ترجمة: راشد البدراوي، قادة الفكر الاقتصادي، مكتبة النهضة المصرية، 1989، ص58.

(2) السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، مصر 1977، ص110.

ثانيا: يهتم الفكر الكلاسيكي بالتصرفات الجزئية لارتباطها بالمصالح الفردية كمشكلة القيمة والأسعار، أي الاهتمام بالجزئيات للوصول إلى العموميات.

ثالثا: ينطلق الفكر الكلاسيكي من تصور واقع سكوني معين مع اهتمامها بمشاكل التطور، وحركية السكان وتراكم رؤوس الأموال فهي سكونية التحليل حركية المحتوى.

رابعا: الحرية الاقتصادية هي من مبادئ الفكر الكلاسيكي، والمصلحة العامة إنما تتحقق في إطار تحقيق المصلحة الخاصة عن طريق ما يسمى باليد الخفية وآليات السوق المسؤولة على إحداث التوازن التلقائي في المصالح [1].

إن آدم سميث يشدد على أن تدخل الدولة في شؤون الإنسان ضار على وجه العموم، لندع كل عضو من أعضاء المجتمع يعمل في سبيل تنمية منفعته، وسوف نرى

أنه تحت ضغط القانون الطبيعي يسهم في زيادة الخير المشترك [2].

وفي نظر آدم سميث فإن تدخل الدولة يجب ألا يتعدى ثلاثة مهام تكون خادمة للحرية الاقتصادية وهي الدفاع ضد العدوان من الخارج، لكي يمارس الناس انشطتهم دون خوف، وتحقيق العدل في الداخل، حتى تضمن عدم طغيان المصالح، ثم القيام بالأعمال والنشاطات العامة الكبرى التي لا يقدر عليها أو يتهرب منها القطاع الخاص.

خامسا: العمل مصدر كل نشاط اقتصادي

إذا كانت الثروة في نظر التجاريين تأتي من النشاط التجاري على وجه الخصوص، وتأتي من النشاط الزراعي عند الطبيعيين على وجه الخصوص كذلك فإن العمل هو مصدر كل نشاط اقتصادي عند الكلاسيك، حيث يقول آدم سميث

(1) فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص106.

(2) راشد البدرواي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص82.

إن العمل السنوي الذي يقوم به كل شعب هو الرصيد الذي يمده بكافة ضروريات الحياة وكمالياتها مما يستهلكه كل سنة، وتتكون دائما من الناتج المباشر لذلك العمل، أو مما يشتريه ذلك الناتج من الخارج (1).

وهكذا يتبلور مفهوم الثروة بشكله الصحيح بعد قرون طويلة سادها نقاش كبير حول سؤال "ما الثروة"؟ ومن "أين تأتي"؟ فيكون الجواب هو أن النشاط البشري أو العمل بأوسع ما ينطوي عليه من معنى هو الذي ينتج مجموع السلع التي تستهلك طول السنة.

وبدونه تظل قوى الطبيعة ومواردها غير ذات نفع، ما لم يبذل الإنسان فيها عملا معينا يؤدي إلى استعمالها.

إن هذه الفكرة التي كانت ومازالت منبع شهرة آدم سميث والتي جاءت بعد إرهاصات فكرية دامت قرونا من الزمن كانت من خالص الفكر الاقتصادي لابن خلدون حيث يقول: "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول لأنه إذا كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع"(2).

إن الكلاسيك وعلى رأسهم المفكر آدم سميث لم يعترفوا بالخدمة كوجه من وجوه النشاط الاقتصادي وبقي الأمر كذلك حتى حين، وبالأخص خدمة ربة البيت وما شاكلها من خدمات إنسانية غير قابلة للقياس المادي كخدمة المحامي والطبيب، أما ابن خلدون فإننا نجده في ذلك الزمن البعيد عن الكلاسيك بأربعة قرون يقر هذه الخدمات ويعتبرها من أوجه النشاط الاقتصادي، ويفرد لها فصولا بأكملها، كفصل في صناعة التوليد، وفصل في صناعة الطب، وفصل في صناعة

(1) نفس المرجع السابق، ص83.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص344.

الكتابة وغيرها[1]، وكل هذه من الخدمات وهي عند ابن خلدون نشاط إنساني نافع ومنتج.

وقد رجع الكلاسيك عن هذا المفهوم واعتبروا الخدمة من النشاطات المنتجة بعد تناقض كبير.

سادسا: المصلحة الذاتية (اليد الخفية) محرك النشاط الاقتصادي

تتركز الدوافع الاقتصادية عند آدم سميث على دور المصلحة الذاتية لأن السعي إليها بصورة فردية وتنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام فهو يقول: "إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم، وإنما نخاطب حبهم لذواتهم"[2].

ويؤكد آدم سميث هذا التوجه عندما يسعى الفرد إلى تحقيق مصلحته قائلا: "فإن يدا خفية تقوده إلى تحقيق غاية لم يكن خيرا كثيرا حققه أولئك الذين تظاهروا بأنهم يعملون من أجل الخير العام"[3].

وهكذا يتجلى أن فكر الكلاسيك تحركه عوامل كثيرة من أبرزها المصلحة الذاتية التي تتحقق من خلالها مصلحة الأمة.

المطلب الثالث:

عناصر الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر:-

تعتبر عناصر الإنتاج من أهم ما يدرس في نظرية الإنتاج، فهي بمثابة العمود الفقري بالنسبة لها، ولذلك فدراستها وتحليلها في الأنظمة ومعرفة

---

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص412.

(2) جون كنيث "جالبريث"، مرجع سابق، ص76.

(3) راشد البراوي، نفس المرجع السابق، ص82.

تقسيماتها المختلفة، والمناقشات الفكرية التي حولها تمكن الباحث من المقارنة مع ما جاء به ابن خلدون في هذا المجال. وسنحاول أن نتعرض باختصار إلى هذه المسألة الجوهرية في نظرية الإنتاج من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: ماهية عناصر الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر

لقد قامت مناقشات فكرية حول تحديد عدد عناصر الإنتاج، هل هي أربعة؟ أم ثلاثة؟ أم اثنان؟ وسنعود إلى هذه المناقشات في الفروع القادمة، أما ماهية عناصر الإنتاج فسنناقشها تبعا للتقسيم الرباعي لكي نعطي صورة كاملة على ماهية كل عنصر وذلك في النقاط التالية:

أولا: الطبيعة

يطلق لفظ الطبيعة على كل الموارد الطبيعية التي لم يكن للإنسان دورا في إنتاجها، وهي التي عرفها الإنسان منذ وجوده فيها واستقراره على أرضها واستغلاله لعناصرها النافعة واستخراجه لمنافعها عن طريق الإنتاج[1].

وقد جرت العادة عند علماء الاقتصاد المعاصر أن يقصدوا بالطبيعة هذه الأرض وبيئتها وما لها من قوى وما يشتمل عليها سطحها وباطنها من مواد، غير أن الأرض تعتبر جزءا من الطبيعة التي هي إحدى عوامل الإنتاج الثلاثة فلا يصح أن تكون جزءا وكلا في آن واحد، ولذلك فضل علماء الاقتصاد في العصر الحديث استعمال كلمة الطبيعة بدلا من كلمة الأرض، لأنها تشتمل جميع عناصر الطبيعة التي في الهواء والماء وفي الأرض وفي جميع أنحائها.

ولقد رأينا كيف أن الفيزوقراط قد اعتبروا الأرض هي العامل الوحيد للإنتاج وما دونها جدب عقيم، وكانت الزراعة في نظرهم هي العمل الوحيد المنتج مع أنه إذا أهملت الأرض وتركت وشأنها، ولم يهتم الإنسان بإحيائها، ومباشرتها

(1) عبد المنعم عفر، مرجع سابق، ص83.

والعناية بزرعها فلن تنتج حبة واحدة، والأرض التي لم يدخل عليها العمل الإنساني تبقى جرداء لا تثمر ما لم تتدخل الجهود الجسمية والعقلية التي يجريها الإنسان على الأشياء ليتحقق الإنتاج.

وتعتبر الطبيعة المصدر الرئيسي للعملية الإنتاجية وذلك لطبيعة تكوينها فهي مصدر المواد الأولية اللازمة للإنتاج، وهي مصدر القوة المحركة، وفيها المناخ بشتى صفاته وتقلباته التي تساهم في العملية الإنتاجية، وغيرها من العوامل الأخرى.

ثانيا: العمل

العمل هو ذلك الجهد الجسمي أو العقلي الذي يقوم به الإنسان بمحض إرادته للحصول على غاية نافعة، وكل عمل يحتاج إلى مجهود، وليس كل مجهود ينشئ منفعة جديدة، لم تكن موجودة من قبل. لذلك فالعمل المنتج هو ذلك العمل الإرادي الذي يبذله الإنسان مستهدفا إنتاج السلع والخدمات، قاصدا من إنتاجها الحصول على منافع جديدة[1].

والعمل الإرادي هو ذلك العمل الموجه بإرادة الإنسان، لأن عمل الحيوان وإن كان جهدا معلوما، إلا أنه يعتبر عملا غريزيا يدفعه الإلهام والعزيزة الطبيعية الموجودة في الحيوان.

وللعمل تقسيمات كثيرة سنركز على أهمها في النقاط الآتية:

أ. العمل الجسمي:

وهو ذلك العمل الذي تشارك أطراف جسم الإنسان فيه وتقوم اليد بأكبر نصيب من مظاهره، كالزراعة، والنجارة والحدادة وغيرها من الحرف اليدوية، وهذا

(1) حسين الرفاعي وآخرون، مرجع سابق، ص165.

ثالثا: رأس المال

يشمل رأس المال كل ثروة أنتجها العمل الإنساني، بتظافر سابق لعناصر الإنتاج، واستخدمت في الاشتراك في إنتاج سلع وخدمات لإشباع الحاجات البشرية.

إن هذا المفهوم لرأس المال يجعله ذا أهمية كبيرة في كل العصور ولا سيما في عصرنا هذا، بحيث لا توجد صناعة ولا حرفة إلا ويكون رأس المال الجزء البارز فيها، فصنارة الصياد، وإبرة الخياط، وقلم الطالب، وجرار الفلاح، وآلات الجراح وكل ما توصل إلى اختراعه وصنعه يدخل في دائرة رأس مال هي مرادفة لكلمة ثروة، لأن رأس المال في نظرهم هو عبارة عن أجزاء مما أنتجته الصناعة، وخصص للانتفاع بها في الحال إما لقضاء لوازم الإنتاج، وإما لتسهيل أمور الإنتاج، وقد كان آدم سميث من الأوائل الذين تكلموا في رأس المال بطريقة واضحة حيث قسم المال إلى جزئين رئيسيين، أولهما للاستثمار للحصول على إيراد والثاني لتوفير الحاجات وقضاء اللوازم، ويعتبر الجزء الأول المستثمر هو رأس المال.

إن هذا المفهوم الرأسمالي لرأس المال يظهر في أول الأمر أن الثروة مقسمة إلى قسمين، قسم لسد الحاجات وتلبية الرغبات، وقسم ثان يخصص لإنتاج الآلات المختلفة التي يستعملها الإنسان في العملية الإنتاجية سواء كانت هذه الآلات مخصصة لصناعة آلات التصنيع أم كانت آلاتا مخصصة لصناعة المواد الاستهلاكية.

وقد وضح الاقتصاديون الرأسماليون مجموعة من التعاريف لرأس المال لعل أهمها ما ذكره آدم سميث، أما فرنسوا بيرو فقد عرف رأس المال بأنه كل ثروة نتجت عن عمل سابق وحفظت لاستخدامها في إنتاج ثروة أخرى(1).

(1) حسين الرفاعي وآخرون، مرجع سابق، ص184.

أما بلانشلار فيعرف رأس المال بأنه الثروة التي استعملت لإنتاج ثروة أخرى، أو هو الثروة التي يرجع الفضل في تكوينها إلى إنتاج سابق، والتي خصصت للحصول على ثروة جديدة.

أما في النظام الاشتراكي فإن رأس المال عندهم عبارة عن نوع تاريخي يظهر ثم يحتجب.

يقول كارل ماركس: "إن رأس المال عبارة عن العمل المتجمد، وأنه عمل ميت شبيه بالشبح الذي يستمد قوته من العمل الحي؛ وقد كان رأس المال آلة في أيدي العمال يستخدمونه في جميع أعمال الإنتاج فصار يسحب منهم شيئا فشيئا حتى استولى عليه الأغنياء العاملون منهم والعاطلون، وأصبحوا لا يساعدون العمال بل يتحكمون فيهم"[1]، وإذا كان رأس المال هو الثروة التي تساعد على إنتاج ثروة لاحقة، فماهي الثروة التي كانت سباقة لمساعدة الإنسان على تكوين كل هذه الثروات التي يزخر بها العالم؟

إن كل المتطلعين لتكوين الثروة يعزون تكوين رأس المال إلى الأدوات التي استخدمها الإنسان في بداية وجوده فوق هذه الأرض، وكلما زادت حاجات الإنسان ضغطت عليه لأتباعها فيتحرك العقل البشري ليفكر ويخترع مما لديه أشياء أخرى وهكذا يتطور الفكر البشري فتتطور معه وسائل الإنتاج المسماة رأس مال.

ورأس المال لا يكون نافعا ومنتجا إلا إذا لامسه العمل البشري، فإذا كان لابد أن يعطي إيرادا كما تعطي الأشجار الثمار، أو كما تعطي الطيور بيضا تصير فراخا، فلا بد من عمل الإنسان ليجعله نافعا، فالخزانة إذا ملئت دنانير وأغلقت لمدة ثم فتحت لا تجد فيها إلا ما وضع، فالنقود لا تلد النقود كما يقول أرسطو.

أما ابن خلدون فإنه يجزم في هذا الأمر ويعلقه بالعمل الإنساني.

(1) كارل ماركس، رأس المال، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978، ص673.

رابعا: التنظيم

اختلف علماء الاقتصاد حول تنظيم الإنتاج، هل هو العامل الرابع من عوامل الإنتاج أم هو تابع للعمل ولا يصح اعتباره من عوامل الإنتاج، وقد اعتبر بعض من رواد الاقتصاد السياسي مثل شال جيد، وبيرو، وجارنيه بلوك وكوفيس، أن التنظيم لا يدخل ضمن عوامل الإنتاج، بل يعتبرونه قائما بذاته، وقد خالفهم مارشال في الرأي واعتبر التنظيم العنصر الرابع من عوامل الإنتاج.

وسنرجع إلى هذه التقسيمات في الفروع القادمة، بينما نوضح مفهوم التنظيم ومهام المنظم في النقاط الآتية:

أ. مفهوم التنظيم:

يقصد بالتنظيم في الفكر المعاصر القيام بتجميع عناصر الإنتاج، ثم التأليف بينها بالنسب التي يستلزمها الإنتاج، بغرض الحصول على إنتاج معين يسمح بتحقيق مستوى من الربح.

والتنظيم يهدف إلى تسيير وتنفيذ العملية الإنتاجية وفق الطرق العملية التي تضمن جدوى الإنتاج وتؤمنه لحدوده القصوى بالجهد الأقل، وتنظيم الإنتاج يتجلى بأشكال عديدة فهو يقتضي في نطاق المشروع اتخاذ كل ما يلزم من تدابير وطرق علمية وتكنولوجيا جديدة بحيث يقلل من تكاليف الإنتاج، ويعظم من الربح الذي تشكل نسبة منه دخل المنظم.

ب. مهام المنظم:

يعتبر التنظيم من عمل المنظم ويتبين من المفهوم السابق للتنظيم أن للمنظم جملة من المهام نقتصر على ذكر أهمها فيما يلي:

1. تجميع عناصر الإنتاج:

يقوم المنظم بتجميع عناصر الإنتاج الثلاثة الأرض، العمل ورأس المال ليقرر مراحل العملية الإنتاجية المراد القيام بها وذلك من حيث:

- نوع النشاط الاقتصادي المرجو من قيام المشروع (زراعي، صناعي، خدمي).
- كمية الإنتاج الواجب عرضها في السوق.
- اختيار المكان الملائم للمشروع.
- الكميات اللازمة من عناصر الإنتاج وضمان توفيرها.

2. التأليف بين عناصر الإنتاج لتعظيم الأرباح:

يعتبر تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح من أهم ما يسعى إليه عمل المنظم، ولا يتأتى ذلك إلا بحسن التأليف بين عناصر الإنتاج وبالأخص ربط الصلة بين العامل والآلة مما يتيح زيادة حصيلة الإنتاج، وقد يتجلى نجاح المنظم في الوصول إلى هذه الغاية[1] بتطبيق جملة من الإجراءات نذكر من أهمها:

- التأليف بين عناصر الإنتاج وفق نسب علمية مدروسة.
- تنظيم العمل وتخصيصه وتوفير العمالة القادرة على تنفيذه.
- دراسة معمقة للسوق والاطلاع على العناصر المنافسة للمشروع.
- الإشراف والتوجيه الداخلي، ومراقبة الأوضاع الخارجية والتحولات الاقتصادية.

ويتبين من هذا بأن التنظيم هو جزء من العمل البشري العلمي الذي يؤدي إلى العقلنة والإتقان لزيادة إنتاج العامل ودخله دون أن ينهكه بجهد إضافي.

(1) حمزة الجميعي الدموهي، مرجع سابق، ص271.

الفرع الثاني: تقسيمات عناصر الإنتاج في الفكر الرأسمالي

لقد شاع في الفكر الرأسمالي تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة هي: الطبيعة، العمل، رأس المال، والتنظيم، غير أن واقع تقسيم عناصر الإنتاج قد خضع إلى مناقشات فكرية لا تؤمن كلها بالتقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج.

فقد قال بالتقسيم الثلاثي لعناصر الإنتاج رواد المدرسة الكلاسيكية، آدم سميث مالتس، ودافيد ريكاردو، وغيرهم، وهؤلاء لم يفرقوا بين الربح والفائدة واعتبروا أن الربح عائد لرأسمال فاعتمدوا التقسيم الثلاثي: الأرض والعمل ورأس المال.

أما كارل مانجر فقد اعتبر التقسيم الثلاثي عملا تحكميا كونه يرى أن كل عنصر يضم مفردات غير متجانسة.

كما ناقش الاقتصاديون فكرة المنظم الذي يقوم على أمر المشروع في الفكر الرأسمالي، حيث كان الفكر السائد أن صاحب رأس المال هو الذي يقوم على تسييره، فوقع مزج بين مفهوم ملكية رأس المال وتسييره مما نتج عنه عدم التفريق بين الفائدة العائدة لرأس المال والربح العائد للتنظيم، وهذا الخلط جعل الاقتصادي "فرنكلين نايت" يتعمق في هذه القضية وينادي بضرورة الفصل بين ملكية رأس المال وبين الرقابة عليه نتيجة التخصص والمهارة.

إن هذه المناقشات والاستنتاجات ولدت الاهتمام بالتنظيم والمنظم وبالأخص عند شمبيوتر حيث اعتبر التنظيم العنصر الرابع من عوامل الإنتاج، وبذلك أصبحت عناصر الإنتاج أربعة في نظر الفكر الاقتصادي الرأسمالي بصفة عامة.

الفرع الثالث: تقسيمات عناصر الإنتاج في الفكر الاشتراكي والإسلامي

إن تقسيمات عناصر الإنتاج في الفكر الاشتراكي والإسلامي قد تعرضت إلى مناقشات تشابه مناقشات الفكر الرأسمالي، وسنتتبع باختصار هذه المناقشات فيما يلي:

أولا: تقسيم عناصر الإنتاج في الفكر الاشتراكي

يعتبر الفكر الاشتراكي العمل هو العنصر الوحيد للإنتاج لأنه هو الذي يقوم بالعمليات التي يترتب عليها ظهور المنافع، ولهذا يلغي بقية العناصر الأخرى[1].

فالعمل في نظر الفكر الاشتراكي هو الذي يستخلص الثروة من مواطنها ويحفظها، ويخضعها لكثير من المؤثرات ثم يحولها، ويؤلف بين أنواعها، أما الطبيعة فهي خاضعة للعمل فهي ميدان من ميادينه وشرط من شروطه، في حين لا يعتبرون رأس المال من شروط الإنتاج لإمكانية تحقيقه بدون رأس المال.

ثانيا: تقسيم عناصر الإنتاج في الفكر الإسلامي

لقد تعددت الآراء في عدد عناصر الإنتاج في الفكر الإسلامي. وقد استقر الرأي عند معظم المفكرين على التقسيم الثلاثي والتقسيم الثنائي لعناصر الإنتاج وسنتناولها فيما يلي:

أ. التقسيم الثنائي لعناصر الإنتاج:

ينطلق أنصار التقسيم الثنائي في اعتبار عناصر الإنتاج اثنين هما الطبيعة والعمل المنظم، أي استبعاد التنظيم ودمجه في العمل باعتبار أن المنظم في نظرهم يقوم بالعمل ولا يزيد ذلك إلا كونه هو المسؤول الأول عن العملية الإنتاجية.

(1) يوسف محمد رضا، دراسات في الاقتصاد السياسي، المكتبة العصرية، بيروت، 1996، ص68.

بينما ينطلق فريق آخر من المفكرين في تقسيم عناصر الإنتاج إلى عنصرين هما العمل ورأس المال انطلاقا من مفهوم الربح عند الفقهاء الذين يقسم بين صاحب رأس المال والقائم بالأعمال في عقد المضاربة الشرعية[1].

ب. التقسيم الثلاثي لعناصر الإنتاج:

يعتبر هذا التقسيم هو الشائع عند المفكرين الإسلاميين، وهذا التقسيم يأخذ كل من الطبيعة ورأس المال والعمل المنظم كعناصر أساسية للإنتاج، وهم يرتكزون في هذا التقسيم على كون العمل في الإسلام منظما في ذاته انطلاقا من حديث الرسول – صلى الله عليه وسلم – القائل: "من عمل منكم عملا فليتقنه".

بالإضافة إلى هذا الأصل فإن هذا التقسيم في نظر الفكر الإسلامي لابد أن يخضع لشرطين اثنين أولهما كون العنصر منتجا أي له القدرة على المساهمة في العملية الإنتاجية وتكوين ثروة ما وثانيهما هو قدرة العنصر على توليد الدخل أو العائد لمالكه لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية أو عملية تكوين القيمة التبادلية[2].

وخلاصة هذا المبحث تبين أن نظرية الإنتاج في الفكر الاقتصادي المعاصر، هي إحدى الركائز الأساسية لعلم الاقتصاد، وقد حاولنا أن نتطرق بالدراسة والتحليل إلى أهم قضايا ومسائل الإنتاج، فمن مفهوم الإنتاج وأهدافه وعناصره، ولا سيما المناقشات الفكرية حول تقسيمات عناصره، إلى أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره، وبالأخص عند أهم المدارس التي شكلت الإطار الفكري لعلم الاقتصاد المعاصر: التجارية والطبيعية والكلاسيكية، وقد ركزنا في هذا الجزء على مفهوم الثروة عند هذه المدارس وموقفها من إنتاجية الخدمة.

(1) يوسف كمال، فقه الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص117.

(2) محمد أبو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة المنار الإسلامية، ط 3، 1986، ص54.

إن غرض هذه الدراسة هو الوقوف على مساهمة ابن خلدون في نظرية الإنتاج، ومقارنة هذه المساهمة بما جاء في نفس الموضوع في الفكر الاقتصادي المعاصر وهذا لنتبين هل ما قدمه ابن خلدون في نظرية الإنتاج يرتقي لهذا المستوى أو يفوقه تحليلا وعمقا؟ وأنه يبقى دون ذلك؟

وإذا حقق هذا الارتقاء، هل يحق لابن خلدون أن يصنف مع رواد نظرية الإنتاج مع احتفاظه بالسبق التاريخي؟

وهذا ما نأمل الإجابة عليه في المبحث القادم.

المبحث الثاني

الإنتاج عند ابن خلدون

"إن الإنسان يفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه في حالاته وأطواره من يوم خلقته إلى كهولته فكبره وموته، ويد الإنسان مبسوطة على هذا العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف في الأرض، وأيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك، وما حصلت عليه يد هذا امتنع عن الأخر إلا بعوض، فالإنسان حتى لو اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف سعى في اقتناء المكاسب ليحقق ما أتاه الله منها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها، وقد يحصل له ذلك بغير سعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله إلا انه حتى الزراعة لا بد له من سعيه معها"[1].

إن المتفحص في هذه الفكرة الخلدونية يستنتج إدراك ابن خلدون لمفهوم الانتاج وأهدافه ومراحله فما طبع عليه الإنسان فهو افتقاره إلى ما يقوته أي تلبية حاجاته ورغباته عن طريق الإنتاج، ولا يقتصر الإنتاج عند مرحلة من مراحل حياة الإنسان بل يلازمه في كل مراحل حياته إلى ان يخرج من هذه الدنيا، وسنحاول أن نتطرق بشيء من التفصيل إلى هذا الجانب المهم من الفكر الاقتصادي ونبين كيف تناوله ابن خلدون في هذه المرحلة المتقدمة عن العصر الكلاسيكي في النقاط التالية:

المطلب الأول:

مفهوم الإنتاج وأهدافه عند ابن خلدون:-

سنتطرق إلى مفهوم الإنتاج وأهدافه عند ابن خلدون موضحين إسهاماته في هذا المجال ومبينين مكانة هذه الأفكار في نسقها التاريخي وذلك في الفروع الآتية:

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص363.

الفرع الأول: مفهوم الإنتاج عند ابن خلدون

تطرق ابن خلدون إلى مفهوم الإنتاج بمصطلحات عصره التي كانت متداولة فيما يخص مفهوم الإنتاج ومن أهمها المعاش والكسب وفي بعض الأحيان يأتي مصطلح العمل دالا عن العملية الإنتاجية في مفهومها الواسع.

وبالرغم من أن تباين طفيف بين هذه المصطلحات يوضحه ابن خلدون إلا أن المعنى العام يدل على مفهوم الإنتاج.

يقول ابن خلدون: "أعلم أن المعاش هو ابتغاء الرزق، والسعي في تحصيله، وهو مفعل من العيش، كأنه لما كان العيش هو الحياة لا يحصل إلا بهذه، جعلت موضعا له على طريق المبالغة"[1].

وإذا تأملنا هذه العبارة الخلدونية نجده يضع مجموعة من الخصائص لمفهوم الإنتاج كابتغاء الرزق، والسعي لتحصيله ثم مفعل من العيش، وأنه قرين الحياة، فلا تستقيم ولا تهنأ وتستمر إلا بالإنتاج.

وسنحاول أن نتعرض بشيء من التفصيل لهذه الخصائص التي عرّف بها ابن خلدون مفهوم الإنتاج فيما يلي:

أولا: الإنتاج هو ابتغاء الرزق

الكثير من الناس يعبر عن ابتغاء الشيء أي الرغبة في الحصول عليه بقولهم أنهم في حاجة إلى الغذاء أو الماء أو النوم أو المسكن وما عدا ذلك فليست بحاجات، غير أنه من الوجهة الاقتصادية أن كل ابتغاء أو ما سمي رغبة من رغبات الإنسان تعبر عن حاجة معينة مهما صغرت أهميتها، ويبقى الإنسان متعلقا بأمل تحقيقها لاعتقاده بأنها تمكنه من العيش بهناء ورخاء.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص365.

إن كل حاجة يريدها الإنسان تولد عنده رغبة وابتغاء للحصول عليها، وهذه الرغبة توجد عنده النشاط أو المجهود اللازم الذي يدفعه ويقوي إرادته لتحقيق هذه الرغبة.

وإذا كانت حاجة الإنسان هي العامل الأساسي فإن هذه الحاجة لا تتكون إلا إذا رغب فيها الإنسان.

فالرغبة هي التي تدفع الإنسان إلى إنتاج ما يحتاج إليه من ضروريات حياته، والإنتاج في مفهوم ابن خلدون هو أولا نتيجة لرغبة الإنسان الطبيعية في الحصول على حاجات معينة، وهذا الابتغاء هو المحرك الذي يدفع الإنسان للقيام بما يلزم لإنتاج ما يبتغيه، ومن أهم ما يدفع الإنسان إلى الإنتاج هو حاجته إلى الغذاء، وهذه الحاجة هي التي جعلت هذا الإنسان يخترع هذا الكم الهائل من الوسائل التي تضاعف وتضمن له ما يكفيه من غذاء وما يتبع هذا الغذاء من مسكن وملبس.

وهكذا يتبين بأن ابن خلدون تفطن قبل الكثير من رواد الفكر الاقتصادي الحديث إلى أهمية الرغبة التي تسبق أي عملية إنتاجية سواء كبرت أو صغرت.

ثانيا: السعي في تحصيل الإنتاج:

إن مجرد الرغبة أو الطلب في رأي ابن خلدون لا يمكن أن يعتبر إنتاجا، فلا بد من مصاحبة حركة أو فعل لتجسيده، وهذه الحركة أو الفعل لا يتم إلا بالسعي، أي بالكد والنشاط وهذا النشاط والحركة هي في نظر ابن خلدون تجسيدا لتلك الرغبة التي سبقت، حيث يتدخل العقل واليدين لتشكيل محيط يساعد على إنتاج ما رغب فيه الإنسان، وعندما تتحقق تلك الرغبة أو الابتغاء عن طريق السعي والحركة يسمى هذا الفعل بالإنتاج وتسمى نتيجته بالمنتج أو السلعة التي تحقق وتشبع تلك الرغبة السابقة التي دفعت الجسم والعقل إلى تجسيدها في الواقع.

وهذا ما يدل بكل موضوعية اقتصادية على عمق التفكير الاقتصادي لدى ابن خلدون الذي شكل له سبقا تاريخيا هاما.

ذلك لأن علماء الاقتصاد الحديث لم يدرسوا حاجات الإنسان درسا دقيقا إلا في القرن التاسع عشر في تعاليم فوريه Fourier وقد خصص لها المفكر طارد Tarde كتابه المعروف باسم[1] Psychologie Economique.

ثالثا: الإنتاج مفعل من العيش

ويقصد ابن خلدون بهذه العبارة أن أي حركة أو سعي لتحقيق حاجات العيش هو مشتق من الإنتاج، فكل الأعمال التي قامت بها البشرية منذ وجودها، وكل الأعمال التي تقوم بها في الحاضر وكل ما سيقوم بإنتاجه في المستقبل على اختلافها وتنوعها وقريبها من السحر والمستحيل هي كلها موجهة إلى تلبية حاجات الإنسان التي لا تكاد تنتهي ولا تستقر على حال، وفي هذه يعبر ابن خلدون عن هذه الحالة قائلا: "كأنه لما كان العيش، هو الحياة، لا يحصل إلا بهذه جعلت له موضعا على طريق المبالغة"[2].

إذن فإن مفهوم الإنتاج عند ابن خلدون هو السعي والحركة التي تبذل من أجل تحقيق الرغبات الإنسانية التي تؤدي إلى إشباع الحاجات الإنسانية المتنامية والمتزايدة، وهو الأساس الذي ترتكز عليه الحياة البشرية، لأنه يمثل المصدر الأساسي لعملية الإشباع سواء كانت الحاجات المطلوبة طبيعية أو معنوية.

وهكذا يتبين بكل وضوح عمق مفهوم ابن خلدون للعملية الإنتاجية، حيث ربطها اقتصاديا سابقا بكل ما توصل إليه فيها بعد جهود الاقتصاديين في العصر الحديث.

---

(1) حسن الرفاعي، الاقتصاد السياسي، دار الترقي، القاهرة، 1983، ص55.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص386.

ومما يسجل لابن خلدون في سبقه التاريخي أنه لم يقف بالإنتاج عند مفهومه المادي مثل ما كان سائدا في الفكر الاقتصادي، والذي ظل قائما حتى أواخر المدرسة الكلاسيكية، بل كان مفهومه للإنتاج يشمل الجانب المادي: السلع المختلفة والجانب غير المادي "الخدمات"، فهو ينظر إلى العملية الإنتاجية على أنها ذلك الفعل والحركة التي تكون نتيجتها إيجاد منفعة لم تكن موجودة أو إضافة منفعة أو تعظيمها، يستوي في ذلك عمل الصانع والتاجر والطبيب والقاضي، وقد تعرف ابن خلدون في سابقة عن أنواع المنافع الزمانية منها والمكانية والشكلية وغيرها مما لم يتوصل إليه الفكر الاقتصادي الحديث إلا في القرن الأخير.. حيث لم يبدأ مفهوم الإنتاج كعملية لإيجاد المنافع إلا على يد ساي"[1].

الفرع الثاني: أهداف الإنتاج عند ابن خلدون

للإنتاج أهداف كثيرة عند ابن خلدون نقتصر على ذكر أهمها فيما يلي:

أولا: إيجاد المنافع

يهدف الإنتاج في نظر ابن خلدون إلى إيجاد المنافع حيث يقول في مفهومه للإنتاج: كأنه لما كان العيش (المتمثلة في إنتاج السلع والخدمات) هو الحياة لا يحصل إلا بهذه (ويقصد العملية الإنتاجية) جعلت موضعا له على طريق المبالغة.

لقد كان ابن خلدون واعيا بأن الإنتاج يهدف إلى إيجاد المنافع المتمثلة في السلع والخدمات اللازمة لسد وإشباع الحاجات البشرية المختلفة التي تضمن استمرار الحياة، وفي هذا الزمن البعيد القرن الرابع عشر لم يخلط مثل ما كان سائدا في الفكر اللاهوتي الكنسي بل بين أن الكون والطبيعة يعتبران مصدر المنافع، غير أن هذه المنافع غير جاهزة للاستهلاك البشري النهائي، فهي موجودة على شكل موارد ومصادر أولية، وحتى تتحول إلى منافع في شكل منتجات نهائية لابد من ممارسة هذه العملية المسماة إنتاجا.

(1) جورج سول، مرجع سابق، ص86.

وقد عبر ابن خلدون عن العملية الإنتاجية ومراحل إيجاد المنافع في قوله:" ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل له (إيجاد منفعته) إلا بكثير من الطحن والعجن والطبخ.. وهب انه يأكله حبا، فهو يحتاج في تحصيله (بلوغ منفعته) حبا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدراس..."[1].

ويتبين من هذا أن ابن خلدون قد أدرك بأن هدف الإنتاج هو إيجاد المنافع الكامنة في الطبيعة، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتدخل الإنسان بفعله وحركته لتحويل الموارد من صورتها الأولية إلى سلع أكثر نفعا للإنسان.

وهذا التدخل الهادف يسمى بالعملية الإنتاجية في العرف الاقتصادي، وفي عملية إخراج منافع خشب الأشجار يقول ابن خلدون: "...فالخشبة مادة لها وتصير إلى الصورة الخاصة بها إلا بالصناعة، والصناعة المتكلفة بذلك المحصلة لكل واحد من صورها هي النجارة على اختلاف رتبها"[2].

ثانيا: زيادة النمو والتقدم الاقتصادي

كما يهدف الإنتاج في نظر ابن خلدون إلى زيادة العمران وازدهاره حيث أن المعاش هو ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله والرزق مرتبط بالعمران، أي التقدم والانتعاش الاقتصادي، فهو تابع له يزيد بزيادته ويقل بضعفه، لأن العمران بانتعاشه يؤدي إلى توفر الأعمال الإنسانية وكثرة ما تنتجه من حاجات وخدمات، ويؤدي ذلك إلى زيادة الاستهلاك الذي تكون نتيجة زيادته الإنتاج وهكذا يؤدي هذا الفعل إلى نمو كثير من الأعمال فيزداد طالبوا المنتجات الإنسانية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج السلع والخدمات اللازمة، وهكذا تترابط حلقات الحركة الاقتصادية، وتؤدي كل حلقة إلى حلقة جديدة إلى أن يحدث النمو الاقتصادي وتظهر بوادر التقدم والرقي.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص365.

(2) نفس المرجع السابق، ص383.

فزيادة الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاج يؤدي الى زيادة الأعمال وكثرتها وتنوعها وظهور الصنائع وجودتها، وهكذا يؤدي إلى زيادة الحاجات الإنسانية وتنوعها وكثرة طالبي المنتجات الجديدة وهكذا تتكامل عوامل النمو الاقتصادي ويتحقق هدف الإنتاج.

ولقد أدرك ابن خلدون هذا الترابط بين العمران والرفاهية والإنتاج والتشغيل، ولا شك أن هذا التحليل يلتقي مع أحدث النظريات الاقتصادية المعاصرة.

يقول ابن خلدون: "واعلم أنه إذا فقدت الأعمال أو قلت بانتقاص العمران تأذن الله برفع الكسب، ألا ترى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها او يفقد لقلة الأعمال الإنسانية، وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالا وأشد رفاهية"(1).

إن هذا المفهوم الخلدوني نجده في كثير من النظريات المعاصرة التي تشجع الترف وزيادة الاستهلاك، كوسيلة فعالة لزيادة التشغيل والقضاء على البطالة، فالولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بهذه الفكرة، وتشجع الاستهلاك لكي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى نمو حركة الاقتصاد وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة التشغيل مما يؤدي إلى النمو والازدهار(2).

الفرع الثالث: أصناف الإنتاج عند ابن خلدون

يقسم ابن خلدون الإنتاج إلى أصناف تكاد تشمل أهم ما يمكن إنتاجه، لا سيما في العصر الذي عاش فيه ابن خلدون ويمكن ذكر أهم هذه الأصناف باختصار فيما يلي:

---

(1) المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص684.

(2) فاروق النبهان، مرجع سابق، ص213.

أولا: انتزاعه من الغير بالاقتدار

يقول ابن خلدون: "إن تحصيل الرزق وكسبه إما أن يكون بأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه على قانون متعارف يسمى مغرما وجباية"[1].

يتطرق ابن خلدون في بداية أصناف الإنتاج إلى ذلك الصنف الذي يؤخذ من الغير أي المنتجين الأصليين عن طريق القدرة والغلبة المتمثلة في الملك، ويؤخذ هذا النوع في شكل الغرامات وجباية، ويلاحظ أن ابن خلدون استعمل مصطلح انتزاعه، مما يدل على فعل أخذ الشيء بالقوة، قد يكون هذا الفعل من الأسباب التي جعلت ابن خلدون لا يعترف بالإمارة كوجه من وجوه النشاط الاقتصادي، إلا أنه اعتبر ما ينتزع بالقوة من الغير صنف من أصناف الإنتاج.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

إن آدم سميث في معرض تفسيره لقيمة الأشياء عن طريق العمل المبذول ضرب مثالا عن الزمن الذي يستغرقه في الحصول على حيوان معين "الوصل" وقارنه بالزمن الذي يستغرقه نفس الصياد لاصطياد حيوان آخر يستغرق نصف وقت الأول، فاستنتج أن قيمة الأول يساوي ضعف الثاني، أما ابن خلدون فيبين لنا نوع ذلك الجهد البشري المبذول للحصول على نوع من إنتاج اللحوم البرية التي تعتبر من ضروريات العيش، بالإضافة إلى هذا أنواع الإنتاج التي يتحصل عليها الناس من مؤالفتهم للحيوانات الداجنة وقد ذكر ابن خلدون أمثلة في غاية الأهمية في العملية الإنتاجية مثل الحرير من الدودة الذي مثل إنتاجه فيما بعد ونسيجه بداية الثورة الصناعية.

بالإضافة إلى تأكيد مفهوم الإنتاج عند ابن خلدون وهو استخراج المنافع وقد عبر عن هذا بقوله: "المنصرفة بين الناس في منافعهم".

(1) المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص684.

يقول ابن خلدون: "وإما أن يكون من الحيوان الوحشي لافتراسه وأخذه برميه من البر والبحر، ومن الحيوان الداجن لاستخراج فضوله المنصرفة بين الناس في منافعهم كاللبن من الأنعام والحرير من الدودة والعسل من النحلة"[1].

ثالثا: الإنتاج الزراعي

يقول ابن خلدون: "أو يكون من النباتات في الزرع والشجر بالقيام عليه وإعداده لاستخراج ثمرته ويسمى هذا كله فلحا"[2]. ويتبين أن ابن خلدون يعتبر الزراعة صنف من أصناف الإنتاج سواء كانت زراعة الحبوب أو زراعة الأشجار بمختلف أصنافها أو الزراعات الفلاحية الأخرى، فإذا رأينا إلى تنكر بعض المفكرين والمذاهب الاقتصادية للزراعة كنشاط اقتصادي مثلما ساد في الفكر التجاري، يتبين بكل وضوح مدى أهمية أفكار ابن خلدون في هذا المجال وسبقه العلمي.

رابعا: الإنتاج الصناعي والخدماتي

يقول ابن خلدون: "وأما أن يكون الكسب من الأعمال الإنسانية إما في المواد المعينة وتسمى الصنائع، من كتابة ونجارة وخياطة وحياكة، أو تجسدت في أشكال غير معينة كالخدمات المختلفة التي تضيف منفعة على الأشياء التي تتعامل بها كسائر المهن والخدمات"[3].

إن المتتبع لتاريخ الفكر الاقتصادي والتناقضات الفكرية التي تخللته في مجال أوجه النشاط الاقتصادي وأوجه النشاط الإنتاجي وتلك المناقشات الحادة المختلفة حينا والمتفقة أحيانا أخرى ولا سيما عدم إنتاجية الخدمة التي ظلت حتى عهد الكلاسيك متفق على عدم إنتاجيتها، حتى العالم أبو الاقتصادي آدم سميث

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص380.

(2) نفس المرجع السابق، ص394.

(3) المقدمة، مرجع سابق، ص400.

تنكر لإنتاجية الخدمة رغم تصحيحه لكثير من الأخطاء الفكرية للتجاريين والطبيعيين.

أما ابن خلدون فيصرح قبل أربعة قرون من الفكر الكلاسيكي بإنتاجية الخدمة، بل أنه صنف بعض العمليات الإنتاجية المحسوبة على الخدمات في المجال الصناعي كقوله: "وتسمى الصنائع من كتابة ونجارة وخياطة..." فأعتبر فن الكتابة من الصنائع وهي كذلك في وقتنا المعاصر.

أما استعماله العبارة: "أو في مواد غير معينة وهي جميع الإمتهانات والتصرفات".

وقد جسم ابن خلدون هذا الأمر المتمثل في إنتاجية الخدمة بقوله وجميع الإمتهانات اي كل "مهنة"، وقوله "غير معينة" أي سواء كانت مرئية أو غير مرئية فكرية أو جسمانية، ملموسة أو غير ملموسة كانت نتيجة القيام بها ظهور منفعة معينة فإنها تعتبر إنتاجا.

وهكذا وبعد جميع التناقضات التي عرفتها الأفكار الاقتصادية على مدى أكثر من أربعة قرون ترجع إلى نفس قناعات ابن خلدون وتقر بإنتاجية الخدمة بما في ذلك المفكر آدم سميث وهذا يدل على علمية وموضوعية أفكار ابن خلدون في هذا المجال الذي يسجل فيه سبقا تاريخيا مميزا.

خامسا: الإنتاج التجاري

يقول ابن خلدون: "وإما أن يكون الكسب إعدادها للأعواض إما بالتقلب بها في البلاد أو احتكارها أو ارتقاب حوالة الأسواق فيها يسمى هذا تجارة".

بين ابن خلدون أن التجارة وإن لم تقم بشكل مباشر على تحويل المادة أو التأليف بين عناصرها لاستخراج منافعها إلا أن الدور الفعال الذي تقوم به والمنافع التي تقدمها للناس عن طريق توفير ما يحتاجونه من سلع وخدمات عن طريق

إعداد منتوجات للتبادل والأعواض، ثم عملية جلبها من البلاد التي يزيد الإنتاج فيها إلى تلك التي تزداد الحاجة إليها فإن هذه العملية تولد منفعة مكانية لم تكن موجودة، بالإضافة إلى خزنها وحفظها في وقت يفيض فيها إنتاجها وتنخفض أسعارها إلى وقت آخر يقل فيه إنتاجها وتزداد الحاجة إليها وهذه العملية تظهر منفعة زمانية.

إن قانون المنافع أو "المنفعة" لم يتفطن إليه الفكر المعاصر إلا في القرن التاسع عشر وهذا ما يضيف لابن خلدون ميزة فكرية سابقة لعصره متينة ومبرهنة على أهمية علمية فكره الاقتصادي.

المطلب الثاني:

أوجه النشاط الاقتصادي ومراحل تطوره عند "ابن خلدون":

إن أهم المناقشات التي دارت حول أوجه النشاط الاقتصادي كانت منصبة على أي الأنشطة يعتبر منتجا، وأيها غير منتج، وكان مجال هذه المناقشات هي القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، الزراعة والتجارة والصناعة والخدمات، وإذا كان الفكر التجاري قد اعتبر التجارة هي الوجه الرئيسي للنشاط الاقتصادي وما عداها ثانوي أو عقيم، وإذا كان الفكر الطبيعي قد اعتبر الزراعة هي النشاط الرئيسي وما عداها فهو عقيم لا تضيف أي شيء لثروة البلاد، أما الفكر الكلاسيكي والذي عارض الأفكار السابقة وأعتبر كل من القطاع الزراعي والصناعي والتجارة أوجه للنشاط الاقتصادي فإنه بقي متنكرا لإنتاجية قطاع الخدمات إلى حين.

إذا كان هذا هو حال أوجه النشاط الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر، فكيف تناول ابن خلدون هذا الجانب الحساس من الفكر الاقتصادي قبل أربعة قرون من ذلك، وهذا ما نتناوله في الفروع الآتية:

الفرع الأول: النشاط الزراعي عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون: "..أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها بالذات (على أوجه النشاطات الأخرى)، إذ هي بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم ولهذا تنسب في الخليقة إلى آدم أبي البشر، وأنه معلمها والقائم عليها إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة"(1).

وفي هذه العبارة يؤكد ابن خلدون بأن الزراعة هي أوجه من وجوه النشاط الاقتصادي، وأن مراحل تطورها تبدأ مع بداية البشرية إذ تنسب إلى أبي البشرية آدم عليه السلام.

ويمكن القول أن مفهوم ابن خلدون للنشاط الزراعي قد اشتمل على أنواع المزروعات بما فيها الأشجار المثمرة وغيرها وذلك بإعداده والقيام عليه لاستخراج ثماره وفوائده المختلفة، بالإضافة إلى هذا فقد تطرق ابن خلدون إلى تربية الحيوانات وإدجانها، وتربية النحل واستخراج عسله، وكذلك الصيد بجميع أنواعه، وهذا المفهوم الواسع للنشاط الزراعي قد يكون نفسه المتعارف عليه في العصر الحديث.

وابن خلدون محقا في قوله بأن الزراعة هي بسيطة فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم، وهذا بالنظر إلى عصره الذي عاش فيه، فلم يكن الزارع والصياد ولا مربي الدواجن يحتاج إلى خريج المعاهد الزراعية، بل كانت الخبرة الميدانية والتراكم المعرفي المتوارث في الميدان الزراعي هو السائد في هذا المجال، وهذه الخبرة المعرفية هي التي تطورت وشكلت علم الزراعة الحديث، بالإضافة إلى هذا فإن العلم في الزراعة كان نسبي مقارنة مع الصناعة والتجارة التي لا تقوم إلا بقدر كبير من العلم والخبرة.

---

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص383.

إن ابن خلدون في معرض فكره الزراعي أشار بأن الزراعة من انتحال أهل البدو، أما أهل الحضر والترف فهم أبعد عنها، وعادة ما يكون المستوى المعيشي للقائمين على الزراعة أقل من غيرهم، ويقول ابن خلدون بأنهم يختصون بالمذلة لما هنالك من تحيزات مالية ضدهم من فرض الضرائب والمكوس والمدارات، وتبعه من إهمال حكومي في الإنفاق عليهم، بالإضافة إلى تبعيتهم إلى الصناع والتجار من أهل المدن(1).

وهكذا يتضح بكل موضوعية وعلمية أن ابن خلدون قد أعطى النشاط الزراعي تحليلا اقتصاديا علميا معتبره وجها من وجوه النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: النشاط التجاري عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون: "وأما التجارة إن كانت طبيعية في الكسب فالأكثر من طرقها ومذاهبها إنما هي تحليلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع، لتحصيل فائدة الكسب من تلك الفضلة، لذلك أباح الشرع فيها المكاسبة لما أنه من باب المقامرة إلا أنه ليس أخذ لمال الغير مجانا فلهذا اختص بالمشروعية"(2).

ويتبين من هذا المفهوم أن ابن خلدون اعتبر التجارة من الأوجه الطبيعية للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من أنه يعتبرها كذلك إلا انه يتبين بأنها ليس فيها إضافة بالنسبة للإنتاج المادي إذ هي تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين، قيمة الشراء وقيمة البيع، وهي طبيعية لأنها تأخذ بأسلوب المخاطرة في الحصول على الربح، وبذلك تخرج من إطار أكل أموال الناس بالباطل، وهكذا يقرر ابن خلدون في هذه الحقبة من الزمن بأن التجارة نشاط إنتاجي طبيعي تهدف إلى تنمية المال وزيادته وتساعد على تحريك وتنمية كل من القطاع الزراعي والصناعي إذ هي الوسيلة لتصريف منتجاتهما.

---

(1) شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص41.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص383.

هذا في الوقت الذي لم تستقر فيه الأفكار الاقتصادية على تصنيف للنشاط التجاري هل هو نشاط طبيعي منتج أو هو غير ذلك، وهذا منذ زمن القديس توماس لكويني رائد الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى إذ ذهب إلى اعتبار التجارة نشاط مذموم وهي شر لا بد منه، واعتبر كسب التجارة مال غير مرغوب فيه، ولذلك نادى بالثمن العادل في التجارة، أما التجاريون فقد كانوا نقيضا لفكر العصور الوسطى واعتبروا التجارة هي أساس الأنشطة الاقتصادية وغيرها لا يضيف شيئا لثروة البلاد إلا في مساعدة القطاع التجاري.

أما الفيزوقراط أو الفكر الطبيعي فقد اعتبر التجارة نشاط عقيم لا تضيف شيئا لثروة البلاد، وبقي الأمر هكذا متناقضا إلى أن جاء آدم سميث ورواد المدرسة الكلاسيكية ليثبتوا أن القطاع التجاري هو قطاع منتج ويؤكدوا بذلك ما أقره ابن خلدون قبلهم بأربعة قرون.

إن ابن خلدون لم يتوقف عند إثبات بأن النشاط التجاري هو نشاط طبيعي منتج وإنما أعطى مفهوما للتجارة من حيث قيامها وازدهارها وكيفية الحصول على الربح المعقول منها كما تعرض إلى الأضرار التي يمكن أن تحدث عن أساليب المبادلة، وفي سابقه يذهب إلى أبعد من ذلك، ليحلل السلوك الإنساني في المجال التجاري فيبين أخلاق التجار وسلوكهم النفسي في هذا المجال، وكأنه عالم نفساني.

يقول ابن خلدون: "أعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء، أيما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش وذلك القدر النامي يسمى ربحا. فالمحاول لذلك الربح إما أن يختزن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقله إلى بلد تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه فيعظم ربحه"[1].

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص395.

وتبين بأن الربح عند ابن خلدون هو ذلك الجزء النامي بين قيمتي الشراء بالرخص والبيع بالغلاء.

أما طرق تعظيم الربح فيذكر منها ابن خلدون في هذه العبارة أهمها وهي:

أولا: التخزين

وهو توفير شروط حفظ السلع بجميع خصائصها من زمان تكثر السلع وتزداد إلى زمن آخر تقل فيه وتنقص، فيزداد الطلب عليها وترتفع أثمانها فيعظم ربح التجارة وهو بهذا يكون رائد الكشف عن المنفعة الزمانية للسلع الإنتاجية.

إن التخزين في عصرنا الحالي يعتبر من أهم الأساليب لتعظيم الأرباح، فالشركات العظمى وحتى الصغيرة منها أصبحت تجعل من التخزين عنصرا أساسيا يدخل في دراسة جدوى أي مشروع استثماري، وهذا يدل على بعد زمان ومكان ابن خلدون على نظرته العلمية للمواضيع ذات الأهمية الاقتصادية.

ثانيا: النقل

وهو نقل السلع من مكان إنتاجها إلى مكان تكون فيه نادرة وقليلة حيث ينفق فيه تلك السلع المنقولة أكثر من بلده الأصلي الذي اشتراها فيه وبذلك يعظم ربحه.

والنقل من أهم وسائل ترويج السلع وتصريفها، وقد اهتم الفكر الاقتصادي الحديث باقتصاديات النقل، حيث أصبح النقل رقما مميزا في تعظيم الأرباح، وذلك عن طريق تعظيم منافع السلع عند تحريكها من مكان إلى آخر حسب ظروف الطلب الفعال.

إن هذه النظرة الاقتصادية الثاقبة تجعل ابن خلدون مرة أخرى يكتشف من المنافع ما سمي "بالمنفعة المكانية" وهذه المنافع أو نظرية المنفعة بشكل عام لم ينتبه إليها الفكر الاقتصادي إلا في القرون المتأخرة.

أما فيما يخص سلوك التجار فيقول أنه لابد للتجارة من خلق المكايسة، وقد فسرها بأن: "خلق التجار نازلة عن خلق الرؤساء وبعيدة من المروءة ذلك أن التاجر مدفوع إلى معاناة البيع والشراء وجلب الفوائد والأرباح، ولابد في ذلك من المكايسة والمماحكة والتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج، وهي عوارض هذه الحرفة، وهذه الأوصاف تغض من الذكاء والمروءة وتخدج فيها لأن الأفعال لابد من عود آثارها على النفس"[1]. ولم يعمم ابن خلدون هذا حيث استثنى بعضهم قائلا: "من سلم من هذه الأخلاق يتحاماها لشرف نفسه وكرم خلاله إلا أنه نادر بين الوجود"[2].

الفرع الثالث: النشاط الصناعي عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون: "وأما الصنائع فهي ثانيتها ومتأخرة عنها لأنها مركبة وعلمية، تصرف فيها الأفكار والأنظار ولهذا لا توجد غالبا إلا في أهل الحضر الذي هو متأخر عن البدو وثان عنه، ومن هذا المعنى نسبت إلى إدريس الأب الثاني للخليقة فإنه مستنبطها لمن بعده من البشر بالوحي من الله تعالى"[3].

ويبين ابن خلدون مفهوم الصناعة، ومراحل تواجدها فهي تلك العملية الإنتاجية التي تتطلب علما كبيرا وفنا دقيقا حتى يتمكن ممتهنها بالتأليف بين مجموعة من عناصر الطبيعة وموادها الأولية ليشكل شيئا لم يكن موجودا بصورته الحالية يضيف منفعة لم تكن موجودة، وهذا الأمر متجسد في كل ما صنعه

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص396.
(2) نفس المرجع السابق، ص396.
(3) نفس المرجع السابق، ص383.

الإنسان وما سيصنعه مثل السفينة والسيارة والطائرة وغيرها من عجائب الصنائع الذي أبدع فيها الفكر البشري.

أما مرحلة ظهور الصناعات فيرجعها ابن خلدون إلى الأب الثاني للبشرية إدريس عليه السلام، وهو بذلك بين بأن الصناعات متجذرة في عمق هذا الزمن، وهي ليست وليدة الحضارة الغربية أو الثورة الصناعية.

إن ابن خلدون يبين أن الصناعة تعتبر من أهم أوجه النشاط الاقتصادي، وهو في عصره هذا المنعت بعصر الظلام في أوربا وعصر الانحطاط في الشرق يسمو فوق هذه النعوت ليبين بأن الصناعة هي الوجه الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وأن الحضارة والتقدم تبنى من ازدهارها وكثرتها، متفوقا على الأفكار التي سادت بعده عند التجاريين الذين اعتبروا الصناعة قطاع ثانوي خادم للتجارة، والطبيعيين الذين اعتبروها قطاع عقيم، وكأني بابن خلدون قد أوحى للكلاسيك والنيوكلاسيك بأهمية الصناعة كشرط للحضارة والتقدم والرقي فانتهجوا هذا المذهب، حيث كانت بداية الحضارة الأوربية هي ظهور ما يسمى بالثورة الصناعية.

يقول ابن خلدون: "ثم أن الصنائع والعلوم إنما هي للإنسان من حيث فكره الذي يتميز به عن الحيوانات، وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ واستجادة ما يطلب منها، بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة"[1].

هاهو ابن خلدون يصل إلى أن استجادة التصنيع والتبحر به يؤدي إلى وجود التقدم الاقتصادي الموسوم بالترف والثروة.

كما يبين بأن التقدم الصناعي يظهر صناعات جديدة لم تكن موجودة، وأن الصناعة تتبوأ مكانة عالية من حيث أنها تشكل الوجه الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

(1) المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص400.

يقول ابن خلدون: "وإذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكماليات كان من جملتها التأنق في الصنائع واستجادتها فكملت بجميع متمماتها وتزايدت صنائع أخرى معها مما يدعو إليه عوائد الترف وأحواله.. وتكون من وجوه المعاش في المصر لمنتحلها، بل تكون فائدتها من أعظم فوائد الأعمال"[1].

هكذا يتوضح بأن الصناعة عند ابن خلدون هي وجه طبيعي من أوجه النشاط الاقتصادي، بل هي من أهم وجوهه، حيث يمكن القول بأنه اكتشف وجود روابط وعلاقات بالغة القوة بين تقدم وارتقاء الصناعة وتقدم العمران[2]، ووصل في ذلك إلى صياغة تعميمات وقوانين من أبرزها:

- "أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته".
- "أن رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمده".
- "أن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبوها".
- "أن الأمصار إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع".

إن كل باحث موضوعي مطلع على التقدم الفكري الإنساني يعترف لابن خلدون بعلمية وموضوعية هذه القوانين ويشهد له بالأسبقية التاريخية في إدراكها وصياغتها.

الفرع الرابع: النشاط الاقتصادي غير الطبيعي عند ابن خلدون

لقد تطرق ابن خلدون إلى جملة من الأعمال اعتقد أن الكثير منها لا يضيف منافع كأعمال التنجيم والسحر والشعوذة، وما يسمى في زمانه بأعمال الكيمياء، وأعمال الدفائن والكنوز، كما أنه لم يدخل الإمارة ضمن أوجه النشاط الاقتصادي بالرغم أنه يعتبرها ضرورية باعتبارها تقيم العدل بين الناس وتضرب

(1) نفس المرجع السابق، ص400.

(2) شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص46.

على يد الذين ينتزعون أموال الناس بالقوة والجبروت، ونحاول أن نتطرق لهذه الأوجه غير الطبيعية عند ابن خلدون في النقاط التالية:

أولا: الإمارة ليست مذهبا طبيعيا للمعاش

يقول ابن خلدون: "... فأما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش فلا حاجة بنا إلى ذكرها، وقد تقدم شيء من أحوال الجبايات السلطانية وأهلها في الفصل الثاني"[1].

إن المتصفح لهذه المقولة يعتقد بأن هناك تناقض في فكر ابن خلدون فيما يخص الإمارة كيف يعتبرها ضرورية لقيام النشاط الاقتصادي واستقرار الأمن ثم لا يعترف بها كقطاع منتج.

ولقد لفتت انتباهي العبارة الأخيرة من هذه الفقرة والقائلة: "وقد تقدم شيء من أحوال الجبايات السلطانية وأهلها في الفصل الثاني".

فلما رجعت إلى هذا وتفحصته وجدت بأنه يتكلم عن ما يصاحب أعمال الجبايات السلطانية من مظالم واعتداءات تذهب بآمال المنتجين وتحط من عزائمهم فينصرفون شيئا فشيئا عن العملية الإنتاجية وتكون النتيجة في الأخير خراب الجهاز الإنتاجي.

يقول ابن خلدون: "فإذا استمرت الدولة واتصلت وتعاقبت ملوكها.. وجاء الملك العضوض والحضارة الداعية إلى الكيس وتخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف فيكثرون الوظائف (أنواع من الضرائب) والوزائع حينئذ، واكره الفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون في كل وظيفة ووزيعة مقدارا عظيما لكثر لهم الجباية، ويضعون المكوس... حتى تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم وتصير عادة مفروضة لأن تلك

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص280.

الزيادة تدرجت قليلا قليلا ولم يشعر احد بمن زادها على التعيين ولا من هو واضعها، إنما ثبت على الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة.."[1].

هذا جزء من تحليل طويل لابن خلدون حول هذه المسألة، ولعل هذا التحليل والتوضيح يؤدي إلى فهم لماذا أخرج ابن خلدون عمل الإمارة من النشاط الاقتصادي.

إن المتتبع لتضخم الجهاز الإداري الحكومي في عصرنا الحالي والمطلع على ما تقدمه تلك الأجهزة من جهود حقيقية للمجتمعات مقارنة مع ما ينفق عليها من أموال الأمة لوافقنا ابن خلدون في نظرته دون إحراج، ويحضرني في هذا المجال ما قاله لنا أحد الأساتذة وهو يدرسنا في الماجستير بجامعة الجزائر في هذا الموضوع، لو أننا أعطينا لهؤلاء القائمين على الجهاز الإداري نفس مرتباتهم وسرحناهم ثم زدناهم مكافأة المكوث في البيت لكان أجدى مما يقدمونه لأن وجودهم في المكاتب يكلف الأمة ما يستهلكونه من كهرباء وهاتف وخدم وغيرها أما إنتاجية أكثرهم فلا تتعدى مكوثهم في المكاتب.

ثانيا: أعمال التنجيم والسحر والشعوذة

لا يعترف ابن خلدون بأعمال التنجيم أي استطلاع الغيب من النجوم وكذلك أعمال السحرة والمشعوذين، ويعتبر ذلك وجه غير طبيعي للإنتاج لأن ما يحصل عليه هؤلاء هو عبارة انتزاع الأموال من الناس عن طريق الحيل والخبث والكذب وهي لا تضيف شيئا لثروة الأمة وتدخل في إطار أكل أموال الناس بالباطل.

يقول ابن خلدون: "فقد بان لك بطلان الصناعة عن طريق الشرع وضعف مداركها مع ذلك عن طريق ا لعقل مع مالها من مضار في العمران البشري"[1].

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص280.

(2) المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص522.

ثالثا: أعمال الدفائن والكنوز والكيمياء

هذه الأعمال اعتبرها ابن خلدون أنشطة غير طبيعية لأنها لا تعتمد على الجهد البشري القادر على الإضافة المنفعية وإنما ينتحلها أناس يعتقدون بأن لهم معرفة بما في باطن الأرض من كنوز الأولين، ويشيعون بأن السابقين لهم قد خبأوا ثرواتهم من ذهب وفضة في باطن الأرض وفي أماكن يمكن معرفتها عن طريق التنجيم والطلاسم.

يقول ابن خلدون: "اعلم أن الكنوز وإن تحقق في بعض الحالات، فهي حالات نادرة، وعلى وجه الإنفاق لا وجه القصد، وليس ذلك بأمر تعم به البلوى حتى يدخر الناس أموالهم تحت الأرض ويختمون عليها بالطلاسم لا في القديم ولا في الحديث"[1].

أما أعمال الكيمياء في مفهوم ابن خلدون والتي لا يعتبرها نشاطا إنتاجيا فهي تلك التحايلات التي يقوم بها بعض الناس عن طريق تحويل المعادن غير الثمينة بطليها بماء الفضة والذهب، وبيعها على أساس أنها ذهب وفضة، فهذه العملية يعتبرها ابن خلدون غش وتدليس وهي مضرة بالنشاط الاقتصادي حيث تضعف من القدرة الاقتصادية للأفراد وتضر بالجهاز الإنتاجي، وقد يكون مثلها مثل تزوير الأوراق النقدية في عصرنا الحالي.

يقول ابن خلدون: "من طلب الكيمياء طلبا ضيع ماله وعمله، ويقال لهذا التدبير الصناعي، التدبير العقيم، لأن نيله إن كان صحيحا فهو واقع مما وراء الطبائع والصنائع كالمشي على الماء"[2].

---

(1) نفس المرجع السابق، ص387.

(2) نفس المرجع السابق، ص530.

وهكذا يرتقي فكر ابن خلدون في أوجه النشاط الاقتصادي ارتقاء علميا يضع صاحبه في مقدمة من أفاض في هذا المجال من رواد الفكر الاقتصادي في العصر الحديث.

المطلب الثالث:

عوامل الإنتاج عند ابن خلدون:-

إذا كانت أوجه النشاط الاقتصادي قد عرفت اختلاف وجهات النظر في الفكر الاقتصادي، فكذلك عناصر الإنتاج، فقد قامت حولها مناقشات فكرية من حيث عددها هل هي ثلاثة أم اثنان أم أربعة كما سبق وأن رأينا في الفكر الاقتصادي المعاصر، ونحاول في هذا المطلب أن نعرف كيف عالج ابن خلدون هذه المسألة من حيث مفهوم عناصر الإنتاج الثلاثة التي أقرها ابن خلدون وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: العمل الإنساني

لقد كان للعمل عند ابن خلدون مكانة خاصة حيث ركز بشكل منقطع النظير عن دوره في حياة الإنسان، وهو لم يعتبره ضروريا للكسب وإنتاج الحاجات البشرية فحسب، وإنما تعدى اهتمامه به ليجعله وسيلة تثبت ذات الإنسان ورجوليته الطبيعية، حيث مقت قضاء الحاجات عن طريق استخدام الآخرين، حيث يقول ابن خلدون في هذا الصدد: "أعلم أن السلطان لابد له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الإمارة والملك... وأما ما دون ذلك من الخدمة فسببها أن أكثر المترفين يترفعون عن مباشرة حاجاته ويكون عاجزا عنها لما ربى عليه من خلق التنعم والترف، فيتخذ من يتولى ذلك بقطعه عليه أجرا من ماله وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان"[1].

(1) المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص383.

وهكذا يضيف ابن خلدون أخلاقية جديدة للعمل بحيث لا تجعله ضرورة فقط من أجل العيش وإنما أيضا حاجة الإنسان لكي يثبت ذاته وتكتمل رجوليته الطبيعية.

لقد جعل ابن خلدون العمل العنصر الأساسي لعوامل الإنتاج بحيث جعله المصدر الرئيسي بالنسبة للثروة بجميع أشكالها وأنواعها، حيث يكاد يجزم ابن خلدون بأن لا إنتاج ولا ثروة إلا بتدخل العمل الإنساني حتى المياه في منابعها والثمار في أشجارها والحليب في ضروع الحيوانات لا يكون نافعا إلا بتدخل العمل الإنساني.

يقول ابن خلدون: "حتى أن الأنهار والينابيع وضروع الأنعام تنضب وتجف ما لم يكن من انباط وامتراء الذي هو بالعمل البشري"[1].

وقد نفى ابن خلدون تلك المقولة التي تجعل البلدان الأكثر غنى هي التي تملك معادن الذهب والفضة، وإنما الثروة والغنى في نظر ابن خلدون هو قيمة الأعمال الإنسانية التي ينجزها أهلها، وبعد تناقضات كبيرة وكثيرة وبعد أربعة قرون يرجع الفكر الكلاسيكي وعلى يد آدم سميث ليثبت هذه الفكرة العظيمة لابن خلدون حيث يقول آدم سميث: "العمل السنوي لكل أمة هو الرصيد أو المصدر الذي يزودها أساسا بكل متطلباتها الاستهلاكية السنوية"[2].

إن عنصر العمل قد استعمله ابن خلدون بمعناه الاقتصادي المتداول في الفكر الاقتصادي، وجعل له من الأهمية ما فاق العنصرين الآخرين الطبيعة ورأس المال، حيث جعله المصدر الأساسي للثروة وتراكمها، ولأول مرة يبرز ابن خلدون العلاقة الطردية بين زيادة الثروة والتقدم الاقتصادي وبين العمل الإنساني، إذ يعتبر ابن خلدون أنه كلما زاد الإنسان من عمله، كلما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجه، كلما

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص387
(2) نفس المرجع السابق، ص530.

انعكس ذلك على ثراء الإنسان وسعادته ويرهن ذلك اقتصاديا بتفنيد ما كان سائدا بأن الغنى والثروة إنما مصدرهما معادن الذهب والفضة في دول معينة.

يقول ابن خلدون: "أعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد في التحصيل فلابد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وإبتغائه من وجوهه، قال تعالى: فابتغوا عند الله الرزق، والسعي إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه فالكل من عند الله، فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول لأنه إن كان عملا بذاته مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع"[1].

إن المتفحص في العبارة يجد الأهمية الاقتصادية التي أولاها ابن خلدون للعمل كعنصر للإنتاج، حيث يجزم بأن العمل الإنساني يدخل في كل مراحل العملية الإنتاجية، فيقول: "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول"[2].

هذا من جهة ومن جهة أخرى ينفي حصول المنافع بدون العمل الإنساني، وبذلك سد نافذة كثيرا ما يفتحها ويتعلق بآمالها المتقاعسون عن العمل فيقول: "... فلابد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع"[3].

إذن المنفعة التي هي المكون الرئيسي للقيمة في فكر ابن خلدون لا تقع إلا بالعمل الإنساني، ولهذا يدعم ابن خلدون علمية نظرية القيمة في العمل – النظرية العلمية التي تعتبر الأكثر قبولا والتي تطورت على يد الكلاسيك آدم سميث وليام بيتي ودافيد ريكاردو، ثم أصبحت تتداول عند الماركسيين بمفهومها الاشتراكي الماركسي.

---

(1) المقدمة مرجع سابق، ص383.

(2) نفس المرجع السابق، ص38.

(3) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

إن مساهمة ابن خلدون في صياغة قيمة العمل تبرز بشكل عام وخاص من بين أفكاره الاقتصادية لتصبح أكثرها تفوقا وأهمية، وأبرزها مكانة في تاريخ الأفكار الاقتصادية، وهو يعبر في موضع آخر عن أهمية العمل كعنصر للإنتاج فيقول: "إنما المكاسب هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها (منافعها) فكثرت مكاسبهم" أي زاد الإنتاج بزيادة العمل البشري.

وقد فرق ابن خلدون بين أنواع الأعمال كالعمل الظاهر والعمل المستتر في هذا الوقت البعيد حيث يقول: "..إن كان عملا بذاته مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه".

وهكذا اكتشف ابن خلدون أنواع العمل وكل من جاء من بعده إنما غير في المصطلحات والتسميات، كالعمل الحي والعمل الميت، والعمل الحاضر والعمل الماضي والعمل الظاهر والعمل المستتر.

إن هذه التسميات على اختلافها لم تخرج عن المفهوم الذي قدمه ابن خلدون في مجال أنواع الأعمال.

الفرع الثاني: الطبيعة

يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية التي لم يكن للإنسان دخل في إنتاجها، ويسميها البعض الأرض، وهي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده، وعرفها الإنسان منذ وجوده عليها، فأمدته بضروريات الحياة، وزودته بما يحتاجه فكانت المصدر الرئيسي للإنتاج.

ومن المعلوم أن التجاريين قد حيدوا الأرض كمصدر لإنتاج الثروة، بينما اتجه الطبيعيون إلى الطبيعة للبحث عن قوانين تحكم العملية الإنتاجية فاهتدوا إلى أن الطبيعة هي المنتج الوحيد للثروة، والعمل في الأرض العمل المنتج الوحيد الذي يخلق الثروة والقيمة، أما القطاعات الأخرى فهي قطاعات عقيمة، ومداخيلها هي أجزاء من العمل الزراعي.

أما ابن خلدون فإنه يعتبر الطبيعة عنصرا منتجا يساهم بشكل كبير في العملية الإنتاجية، ويستحق أن يخصص له عائدا من العملية الإنتاجية، وعادة ما يذهب الاقتصاديين إلى التعبير عن الطبيعة بالأرض بالرغم من أن الطبيعة أوسع من الأرض التي تعتبر جزءا صغيرا منها.

ولقد تفطن ابن خلدون إلى هذا فتكلم عن الأرض كعنصر للإنتاج واكتشف قوانين الريع بأنواعه، بشكل علمي دقيق، كما تكلم عن الهواء وأثره على الإنسان وعلى العملية الإنتاجية، وتكلم كذلك عن المناخ وتأثيراته الاقتصادية على العملية الإنتاجية.

إن دراسة الموارد الطبيعية وأهمية مناقشتها لا تكمن في سرد عددها، ولا في تعريف مواردها كالماء والهواء والجبال والبحار والتلال وما بين السماء والأرض، ما عرفه هذا الإنسان وما سيعرفه من كنوز وأسرار هذه الطبيعة، وإنما تكمن في الأبعاد الاقتصادية كهذا العنصر الإنتاجي وقد تطرق ابن خلدون إلى جملة من الأبعاد نذكرها مختصرة فيما يلي:

أولا: منشأ الموارد الطبيعية

إن معظم المفكرين والمدارس الاقتصادية لم يجب بكل وضوح عن منشأ الموارد الطبيعية التي تعتبر أساس العملية الإنتاجية، وقد يرجعون ذلك إلى الطبيعة مرة، والى الصدفة مرة أخرى[1] وكأن الطبيعة صنعت نفسها، أو أن الصدفة تخلق الأشياء بهذا النسق العجيب الذي يسير حسب قوانين علمية محكمة لا تزيغ ولا تحيد، غير أن ابن خلدون ذكر هذا الأمر بكل صراحة واطمئنان علمي قائلا: ".. والله سبحانه وتعالى خلق جميع ما في هذا العالم للإنسان وامتن به عليه في غير ما آية من كتابه فقال تعالى: "خلق لكم ما في السموات والأرض جميعا منه"، "وسخر

(1) أحمد شوقي دنيا، مرجع سابق، ص37.

لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار"، "ويد الإنسان مبسوطة على آي العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف"[1].

ثانيا: ضرورة الجهد البشري لاستخدام منافع الطبيعة

إن الموارد الطبيعية قد خلقها الله في شكلها الأولي وأودعها الطبيعة بأشكال وأنواع وحالات مختلفة، وهذه الموارد بشكلها الأولي تبقى عديمة المنفعة ما لم يتدخل فيها العمل الإنساني فيشكله ويناسق بين عناصره عن طريق التجربة وإعادتها، واكتشاف القوانين واختراع الوسائل لزيادة الاستفادة من هذه الموارد.

وقد تفطن ابن خلدون إلى ذلك فبين بأن الموارد الطبيعية لا تكون نافعة إلا بتدخل العمل البشري.

يقول ابن خلدون: "...وقد يكون له ذلك بغير سعي كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله إلا أنها إنما تكون معينة "ولابد من سعيه معها..."[2].

وقد أكد آدم سميث فيما بعد وبتعبير يقارب تعبير ابن خلدون قائلا: "إن الطبيعة في الزراعة تشارك أيضا في خلق القيمة وتعمل مع الإنسان، ورغم أن عملها لا يتطلب أية نفقات، إلا أن منتجاتها تمتلك قيمة تماما مثلما تمتلك منتجات أكثر العمال أجرا"[3].

الفرع الثالث: رأس المال

إن أهمية رأس المال وعظمته في وقتنا وعصرنا الحاضر لم تكن أقل مما كانت عليه في عصر ابن خلدون وإن اختلفت أنواع وأشكال رأس المال نتيجة التقدم الطبيعي للفكر الإنساني، حيث لا يكاد أي فرد في أي عمل اقتصادي سواء في العصر

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص381.

(2) نفس المرجع السابق، ص381.

(3) ADAM. Smth, Op cit, P174.

الحاضر أو الماضي لغير رأس المال، ورغم هذه الأهمية إلا أن رأس المال مأخوذ مما هو مسخر في الطبيعة للإنسان، ولهذا فإن رأس المال لا يمكن وجوده دون وجود الطبيعة والعمل البشري.

ولقد عرف ابن خلدون وهو ابن العصور الوسطى هذه الأهمية واعتبر رأس المال من عناصر الإنتاج الضرورية في أي عملية إنتاجية وقد تفطن ابن خلدون إلى المساعدة الكبرى وإلى زيادة الإنتاجية عند استعمال رأس المال، كما تعرف وصرف بأن رأس المال في أصله هو نتيجة العمل البشري بأعمال الفكر والساعد في إنتاج ما يخفف العناء على الإنسان ويعظم أعماله ويضاعف إنتاجيته.

يقول ابن خلدون: "و كذلك في جر الأثقال بالهندام فإن الأجرام العظيمة إذا شيدت بالحجارة الكبيرة تعجز قدرة الفعلة عن رفعها إلى مكانها من الحائط فيتحيل لذلك بمضاعفة قوة الحبل بإدخاله في المعالق من أثقاب مقدرة على نسب هندسية يصير الثقيل عند معاناة الرفع خفيفا، فيتم المراد من ذلك بغير كلفة"[1].

وهكذا يبين ابن خلدون أهمية رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج، إذ لولاه لما استطاع الإنسان الوصول إلى هذه المنتجات الكثيرة، والفعالة والتي أصبحت حياة الإنسان مرتبطة بها ارتباطا كبيرا، حيث لا توجد صناعة من الصناعات ولا حرفة من الحرف إلا ويحتاج المشتغل بها إلى نوع من رأس المال لإنجاز أعماله، فالنجار محتاج إلى الخشب، وحصوله على هدفه من هذا الخشب لا يتم إلا بالآلات الخاصة بالنجارة، والخياط لا يستغني عن إبرته وخيطه ومقصه، وحتى الصياد لابد له من رأس مال مساعد للحصول على صيده في البر أو في البحر.

لقد فند ابن خلدون مقالة كانت سائدة في عصره ومازال البعض يعتقد بها في عصرنا الحاضر، وهي أن هذه البنايات الضخمة كالأهرام والقصور الضخمة، وكل عجيب تركه الأقدمون، تعود إلى الأجسام الهائلة والقوة الغريبة التي كان

(1) المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص344.

يتمتع بها قوم الجاهلية، والأمر عند ابن خلدون ليس كذلك، وإنما هذه العجائب التي بناها الإنسان هي بفضل ما اكتشفه من أنواع رأس المال.

يقول ابن خلدون: "... وهذا إنما يتم بأصول هندسية معروفة متداولة بين البشر، وبمثلها كان بناء الهياكل الماثلة لهذا العهد التي يحسب أنها من بناء الجاهلية وأن أبدانهم كانت على نسبتها في العظم الجسماني، وليس كذلك، وإنما تم لهم بالحيل الهندسية"[1].

إن الفيزوقراط وخصوصا "تيرجو" رغم تواجدهم في العصر الحديث إلا أن كلامهم عن رأس المال كان محصورا في المال الذي كانت تسلفه الأفراد للغير بفائدة ولكن هذا المال، يعتبر بهذا المفهوم جزءا بسيطا منه، وبقي الأمر كذلك إلى أن جاء آدم سميث فكان أول من تكلم بطريقة واضحة عن رأس المال حيث قال:

"عندما يملك الإنسان كمية وافرة من المال لسد حاجاته شهورا أو سنين فإنه يستثمر أكثره للحصول على إيراد ويحتفظ بالباقي لقضاء لوازمه حتى يحصل إيراد الجزء الأكبر، وبذلك ينقسم ماله إلى قسمين: الأول يعطيه إيرادا وهو رأس المال ويقوم الثاني بنفقات معاشه وهو مخصص للاستهلاك.

وهكذا يتضح السبق الفكري والتاريخي لابن خلدون في هذا المجال فهو يعتبر أول من عرف رأس المال العيني الذي تكلمنا عنه والذي يدعمه بهذه العبارة التي لا تدع مجالا للشك بهذه المعرفة المسبقة يقول ابن خلدون: ".. وجعل للإنسان عوضا عن ذلك كله كالفكر واليد، فاليد مهيأة للصنائع لخدمة الفكر، والصنائع تحصل له الآلات التي تنوب له عن الجوارح المعدة في سائر الحيوانات للدفاع مثل الرماح والسيوف وغير ذلك[2].

(1) نفس المرجع السابق، ص409.

(2) نفس المرجع السابق، ص42.

أما عن الشائع من رأس المال النقدي فقد أولى ابن خلدون أهمية كبيرة لهذا النوع من رأس المال، وتناولت في أكثر من موقع تارة يكون فيه حاثا عن اقتنائه وحسن إنفاقه، وتارة أخرى يبين الأسس التي تعظم الأرباح، ثم يبين في حالات أخرى العوامل والأسباب التي تؤدي إلى فساد الربح، وفي سبق علمي فريد وسابق يبين ابن خلدون نفقة هذه الأموال وآثارها السلبية والإيجابية على الفرد والدولة والاقتصاد الوطني.

وسنتعرض لهذه المسائل عند بحث الإنفاق الحكومي والتجارة من السلطان، وغيره من مواضيع التي لها صلة بالرأس المال النقدي.

أما عن رأس المال النقدي المتداول في التجارة يقول فيه ابن خلدون: "فإذا أستديم الرخس في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو متمول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح..... وفسدت رؤوس الأموال"[1].

ويتضح من هذه العبارة أن ابن خلدون قد فرق بين رأس المال العيني الذي سبق شرحه ورأس المال النقدي الذي يسميه صراحة برؤوس الأموال، وهذه التفرقة الظاهرة عند ابن خلدون لأنواع رأس المال التي عرفها الأدب الاقتصادي الحديث تعتبر إضافة علمية وسبق تاريخي في هذا المجال يحسب لابن خلدون.

ونلخص في النهاية إلى أن ابن خلدون قد تعرف على قضايا ومسائل الإنتاج التي سبق ذكرها في المبحث السابق، كما تعرف أيضا على عناصر الإنتاج بتقسيمها الثلاثي، العمل والطبيعة ورأس المال، وأنه لم يذكرها كمجرد للذكر لكنه حللها مستعملا أدوات التحليل الاقتصادي المتوفرة في عصره والمستمدة من فكره، وهي وإن كان عصرها يعود للقرن الرابع عشر فهي لا تقل أهمية ولا تنقص علميا عما توصل إليه المفكرين المعاصرين.

(1) نفس المرجع السابق، ص398.

وفي ختام هذه الدراسة، وبعد تعرضنا لنظرية الإنتاج عند ابن خلدون، ومن خلال مقارنتها بأحدث الأفكار الاقتصادية، التي سبق دراستها في الفكر الاقتصادي المعاصر، تبين بكل موضوعية علمية بأن ابن خلدون قد أحاط بجميع جوانبها، مما يجعله يتبؤ المكانة الأولى بين المفكرين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية.



الفصل الثالث

نظرية السكان والنقود والمالية العامة عند ابن خلدون

"دراسة تحليلية مقارنة"

نظرية السكان والنقود والمالية العامة عند ابن خلدون
دراسة تحليلية مقارنة"

تعتبر نظرية السكان ونظرية النقود والمالية العامة من أهم الموضوعات التي يعتني بدراستها الاقتصاد السياسي، وهي كذلك من أهم الموضوعات التي يتشكل منها علم الاقتصاد.

ولعل تعرض ابن خلدون بالدراسة والتحليل لهذه المواضيع الاقتصادية التي تعبر عن مواضيع الساعة يعزز بقوة فرضية بحثنا التي نعتقد بأننا أشرفنا على تحقيقها والقائلة بأن ابن خلدون هو صاحب أول نموذج اقتصادي علمي قبل آدم سميث بأربعة قرون.

وسنتناول هذه المواضيع بشكل من الاختصار في المباحث الآتية:

- المبحث الأول: نظرية السكان بين ابن خلدون ومالتس "دراسة تحليلية مقارنة".
- المبحث الثاني: نظرية النقود بين ابن خلدون والكلاسيك وكينز "دراسة تحليلية مقارنة".
- المبحث الثالث: نظرية المالية بين ابن خلدون وآدم سميث وكينز "دراسة تحليلية مقارنة".

المبحث الأول
نظرية السكان بين ابن خلدون ومالتس
"دراسة تحليلية مقارنة"

لا يبتعد موضوع السكان عن باقي الموضوعات الاقتصادية الأخرى، فقد بدأ الاهتمام به منذ القدم، ولكنه أخذ بعداً آخر في العصر الحديث بعد أن أصبح هذا الموضوع أكثر اتساعاً بظهور زوايا جديدة للبحث والكتابة فيه.

والدراسات الاقتصادية في مجال السكان لم تأخذ طابعها العلمي في نظر الاقتصاديين المعاصرين إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولا سيما بعد كتابات روبرت مالتس في السكان، هذه الأخيرة التي أحدثت ثورة في موضوع السكان، وذلك لما احتوته من آراء جديدة بالغة في التشاؤم، إلا أنه قبل مالتس بحوالي أربعة قرون تناول ابن خلدون هذا الموضوع وسنحاول في هذه الدراسة المقارنة إبراز آراء ابن خلدون الاقتصادية في مجال السكان مقارنة مع رواد النظرية السكانية ولا سيما الاقتصادي روبرت مالتس صاحب نظرية السكان المتشائمة، وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

نظرة التجاريين والطبيعيين للزيادة السكانية:-

لقد تباينت النظرة إلى زيادة السكان في الماضي والحاضر، فهناك من كان يعتقد بأنها خير وبركة، وأنها تشكل عامل التقدم والازدهار، وهناك من يرى غير ذلك، وسنحاول تتبع هذه الآراء عند التجاريين والطبيعيين وهذا في الفروع الآتية:

الفرع الأول: نظرة التجاريين للزيادة السكانية

لقد اتسمت السياسية الاقتصادية عند التجاريين بالتركيز على الجانب التجاري، وذلك لاعتقادهم بأن الثروة هي المعدن الثمين فكانت الدولة هي الموجه الرئيسي للنشاط الاقتصادي، ورغم الجانب الإيجابي للفكر التجاري على تطور

النشاط الاقتصادي وذلك بتكسير جمود القرون الوسطى إلا أن لهذا الفكر جانبه السلبي، فقد تحول العمل إلى واحدة من أدوات الإنتاج أو سلعة تباع وتشترى تنحصر أهميتها في الكد والكدح لتوليد أرباح للآخرين.

لقد كان هدف السياسة التجارية هو التصدير إلى أكبر حد ممكن من أجل إدخال أكبر كمية ممكنة من المعدن الثمين الذهب والفضة، وللنجاح في تحقيق هذا الهدف عملت السياسة التجارية على بيع منتجاتها بأسعار تنافسية وهذا لا يأتي إلا بخفض تكاليف الإنتاج ومنها انحطاط أجور العمال، ولذلك كان التجاريون ينادون بالزيادة السكانية حتى يزيد العرض من العمل فتنخفض الأجور، وقد كان التجاريون يعتبرون البطالة الناتجة عن الزيادة السكانية نعمة لأنها تؤدي إلى خفض الأجور، وكان استخدام النساء والأطفال من الأمور المرغوب فيها لانخفاض أجورهم بالقياس إلى أجور الرجال.

لقد زاد اهتمام التجاريين بالزيادة السكانية بعد الاكتشافات الجغرافية مما جعل التجاريون يفكرون في مشاريع تغني دولهم بالمعادن الثمينة، ولما كانت هذه المشاريع تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة، وكانت السيطرة السياسية تحتاج إلى جنود، وبحارة كثيرين اقتضى الأمر تشجيع الزيادة السكانية بشتى الوسائل، حتى أنه في عهد الملكة إلزابات سن قانون يحد من حرية العزاب، ويلزم كل بائع أو ناقل للجبن أو الزبد والحبوب باستخراج تصريح، أما المتزوج فيعفى من ذلك، بالإضافة إلى وجود وظائف لا يشغلها إلا المتزوجون، أما قانون كولبير لسنة 1666 فقد أعفى المتزوجون قبل التاسعة عشر من الضرائب إلى أن يبلغ حد الخامسة والعشرون، وبعض القوانين جعلت الزواج إجباريا قبل الخامسة والعشرين، وتقديم مساعدات كثيرة للحث على الزواج [1] .

(1) عبد المجيد لطفي، حسن السعاتي، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص31.

ومن هذا يتبين أن الدافع الاقتصادي المتمثل في تكوين الثروة عن طريق إدخال المعدن الثمين الذهب والفضة كان وراء دعوة التجاريين إلى الزيادة السكانية.

الفرع الثاني: نظرة الطبيعيين للزيادة السكانية

ينسب الفضل في تأسيس أقدم مدرسة من الاقتصاديين بأكمل ما ينطوي عليه مصطلح مدرسة اقتصادية إلى الطبيعيين، لذلك فهم أول من أدركوا فكرة علم اقتصاد موحد ومترابط، وهم الذين أدركوا كذلك أن جميع الحقائق الاجتماعية ترتبط بعضها ببعض بروابط من قوانين حتمية يطبقها الأفراد والحكومات إذا ما أتيحت لهم المعرفة بها (1).

لقد اعتقد الطبيعيون أن الثروة الحقيقية لا تكمن في المعدن الثمين وإنما هي في الزراعة، لأن الزراعة هي الوحيدة القادرة على مضاعفة الإنتاج وماعداها من القطاعات فهي عقيمة، ولذلك دعوا إلى الحرية الاقتصادية في مزاولة النشاط وإلى سيادة المنافسة لأن هذه القواعد يفرضها النظام الطبيعي، كما نادوا بتوحيد الضرائب لتكون ضريبة وحيدة تفرض على ملاك الأراضي، لأنهم كانوا مقتنعين بأن البؤس الذي يعانيه الناس راجع إلى تفاوت توزيع عبء الضرائب وليس إلى تفاوت توزيع الثروة، ولذلك فقد كانت نظرتهم للزيادة السكانية معاكسة لنظرة التجاريين، وذلك لاهتمامهم بتخفيف حدة الفقر الذي كان يعانيه عامة الشعب، أكثر من اهتمامهم بملء خزائن الدولة بالمعدن الثمين، فركزوا على الزراعة لاعتقادهم بأنها مصدر الرخاء فغيروا مبدأ الاهتمام بمبدأ القوة إلى الاهتمام بقوت الشعب.

من هذا المنطلق كان الطبيعيون يحبذون التزايد السكاني بشرط ألا يعيش الناس في بؤس، لهذا اتجهوا إلى الأرض كمصدر رئيسي للقضاء على الجوع وفي هذا يقول كيسناي قبل مالتس بأربعين سنة: "ليس للتناسل حدود غير القوت، ومع

(1) راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص71.

ذلك فالتناسل يميل دائما إلى الخروج على هذه الحدود، وليس أدل على ذلك من وجود أناس في فقر مدقع في كل مكان، ومع ذلك لم يثنهم فقرهم على التكاثر والتناسل."[1]

وقد تتالت الدعوات المتشائمة في عهد الفيزوقراطيين حول تزايد السكان، فقد كتب الاقتصادي الأمريكي بنجمين فرنكلين سنة 1751 كتابا استنتج فيه بأن للمخلوقات قدرة هائلة على التناسل والتكاثر، كما كتب الاقتصادي الإنجليزي دافيد هيوم أراء مشابهة تقول بأن عدد السكان في أوربا تزايد بشكل لم يسبق له مثيل.

أما في سنة 1787 فقد هاجم الكاتب جوزيف تونزيد قانون الفقر للملكة الزابيت الصادر في 1601 وأكد هذا المفكر بأن السكان يميلون إلى التزايد بصورة أسرع من تزايد وسائل المعيشة.

وبالرغم من هذا التشاؤم على المستوى الفكري إلا أن المستوى الرسمي في بريطانيا بقي ينظر نظرة متفائلة إلى الزيادة السكانية، حيث خاطب رئيس وزراء بريطانيا ويليام بيت النواب في مجلس العموم عام 1792 قائلا: "إن الآباء الذين يوجدون في العالم أسرة كبيرة من أطفال معدمين يغنون دولتهم غنى كبيرا"[2]. ثم اقترح مكافآتهم.

إن الطبيعيين أوجدوا فلسفة اقتصادية تناقض الفكر التجاري في كل شيء، فالزراعة مصدر الثروة بدلا من التجارة، والحرية الاقتصادية بدلا من تدخل الدولة وقيودها، والاعتماد على رأس المال دون اليد العاملة الرخيصة ومحاربة فقر السكان بدلا من تكريسه.

(1) عبد المجيد لطفي، حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص32.

(2) نفس المرجع السابق، ص ص32، 33.

إن معالجة الزيادة السكانية عند الطبيعيين ركزت على التشاؤم من هذه الزيادة بدافع الفقر والبؤس الذي يعيشه سكان أوروبا في ذلك العهد، لذلك كانت الدعوة إلى الزيادة مقرونة بالقضاء على البؤس.

المطلب الثاني:

نظرية مالتس في السكان:-

لقد رسم آدم سميث صورة جميلة لمجتمع يسوده التجانس، قادرا على تحقيق التقدم الاقتصادي تلقائيا دون حاجة لتدبير سابق، وذلك بتأثير اليد الخفية التي تحرك هذا المجتمع وتحفظ تماسكه، غير أن هذا التفاؤل بدأ يتناقص بظهور اقتصاديين نظروا للمجتمع من نظرة أخرى أكثر سوادا وأكثر تعاسة منطلقين من الظروف السيئة التي كانت تمر بها إنجلترا في ذلك الوقت، أين كان البؤس والفقر هما الظاهرتان الأكثر انتشارا في ذلك الوقت، وقد وجدت هذه الظروف من يحتظنها وينميها ويطلقها صرخة عنيفة شكلت ثورة على الزيادة السكانية.

وكان من بدأ هذه الثورة على الزيادة السكانية هو الإنجليزي المتشائم روبرت مالتس، الذي تحظى دراسته السكانية بأهمية بالغة، لأن الكثير يعتقد بأن بداية الدراسة العلمية السكانية بدأت على يده.

ولد توماس روبرت مالتس في إنجلترا سنة 1766، وكان أبوه من أصحاب الأراضي والملاك الكبار، وكان جان جاك روسو، فيلسوف عصره صديقا لوالد مالتس، هذا الابن الذي بدأ دراسته في اللاهوت في جامعة كامبدرج، تخصص في هذا المجال فأصبح قسيسا في إحدى المقاطعات القريبة من لندن، وقد نشأ مالتس في جامعة اشتهرت بالرياضيات التي برع فيها هو شخصيا وأصبح لا يعتقد في شيء ينقصه الدليل، فكان يحكم عقله في كل شيء وبكل دقة.

وبعد هذا العرض المختصر عن حياة مالتس نتناول أهم أفكاره في مجال الدراسات السكانية والتي شكلت النظرية التي اشتهر بها، وهذا في الفروع الآتية:

الفرع الأول: بذور نظرية السكان عند مالتس

في عام 1798 ظهر مقال من خمسين ألف كلمة دون ذكر اسم مؤلفه في الساحة العلمية تحت عنوان "مقال من مبدأ السكان كما يؤثر في تحسين المجتمع في المستقبل".

لقد كان هذا المقال الذي لا يتعدى مجموعة من الصفحات بمثابة الصفعة القوية التي صفع بها ذلك العالم المتفائل والمتجانس الذي قدمه الرائد آدم سميث وغيره ممن رسموا الصورة المشرقة للعالم في ذلك العصر، وقد جاء في هذا المقال حقيقتين هما:

أولا: إن الغذاء ضروري لحياة الانسان.

ثانيا: أن قوة التناسل عند البشر أعظم من قوة الأرض في إنتاج القوت للإنسان، يقول مالتس: "إن قوة السكان في التزايد أعظم من قوة الأرض في إنتاج القوت للإنسان... والسكان إذا لم يعق نموهم عائقا يتزايدون حسب متتالية هندسية في الوقت الذي يتزايد فيه القوت حسب متتالية حسابية فقط"[1].

ويضيف مالتس قائلا: "ولما كان الإنسان لا يستطيع العيش بدون غذاء فإن هاتين القوتين غير المتعادلتين لابد أن توجها نحو التعادل".

وقد دفعت هذه الفكرة مالتس إلى التوجه لدراسة الاقتصاد البحت، فقد أصدر كتيب بعنوان "بحث في أسباب ارتفاع سعر المستلزمات"، نادى مالتس بأن مدفوعات الرفاهية إذا تمت زيادتها مع أسعار الغلال.. فإنها ستساهم في زيادة تكلفة

(1) عبد المجيد لطفي، حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص40.

المعيشة، أما كتيبه المعنون بـ "بحث في طبيعة وتقدم الريع والمبادئ التي يتم تنظيمه من خلالها" والذي ظهر بعد خمسة عشر سنة بعد الكتيب السابق لم يضف الكثير عن السكان بقدر ما جذب ريكاردو من النقود إلى الاقتصاد العام ووفرت له جزءا مهما من الهيكل التحليلي اللازم[1]، وقد توصل بالتحليل العقلي إلى أن العوائق التي تحد من نمو السكان دائمة النشاط وكل هذه العوامل يمكن حصرها في البؤس أو الرذيلة.

أما البؤس فقد نظر إليه مالتس بأنه عامل إيجابي يرفع من الوفيات، فهذا في اعتقاده يقين، وأما الرذيلة فقد كان يشك في قدرتها على تخفيض نسبة الوفيات، حيث يقول إن الرذيلة نتيجة محتملة جدا نراها سائدة بكثرة ولكن لا يصح أن يقال عنها أنها نتيجة محتومة، وقد وصل إلى حد التشاؤم المفضي بأن العالم سيعيش في صعوبة وضيق عيش وبؤس ورذيلة قد تفضي به إلى الانقراض إذا بقي عدم التوازن بين الزيادة السكانية والزيادة في موارد القوت، وفي هذا يقول: "إن عدم المساواة الطبيعية بين قوة السكان في التناسل وقوة الأرض في الإنتاج، وتدخل قانون الطبيعة العظيم الذي يجب أن يحفظ آثارهما في تعادل دائم، قد يكون صعوبة بدت حاسمة ضد البقاء المحتمل لمجتمع يجب أن يعيش كل أعضائه في راحة وسعادة ودعة نسبية، ولا يحسون بأي قلق على تهيئة وسائل البقاء لهم ولأسرهم"[2].

الفرع الثاني: أهم المؤثرات التي ساعدت في صياغة نظرية مالتس

هناك مجموعة من العوامل التي أثرت على روبرت مالتس أيما تأثير حتى بلغ هذه الدرجة من التشاؤم، والتي كانت نتيجتها هي صياغة أفكاره في مجال السكان لتصبح أول نظرية علمية في عهد الاقتصاد الحر تهتم بالسكان وسط أفكار متفائلة صنعها مفكرون معاصرون لمالتس أمثال المفكر المتفائل وليام جودين الذي تنبأ في كتابة "العدالة السياسية" بعالم لن يكون فيه ثمة وجود لحفنة من الأغنياء

(1) جورج مانهانز، مرجع سابق، ص130.

(2) نفس المرجع الأسبق، ص41.

وعدد ضخم من الفقراء وكذلك لن تكون هنالك حرب أو جريمة أو إقامة العدل كما يقال أو حكومة، وفضلا عن هذا لن يكون هنالك مرض أو حزن أو سخط[1]، وسنتناول باختصار أهم هذه المؤثرات فيما يلي:

أولا: لقد تأثر مالتس بنتائج الثورة الصناعية التي خيبت آمال الطبقة العاملة وغيبت ذلك الأمل الكبير الذي تصوره آدم سميث، بل بالعكس تكرر حدوث الكساد والأزمات، وأصابت البطالة أعدادا كثيرة من الناس، نتجت بصفة أساسية عن دخول الآلة مجال الإنتاج مما أدى إلى فقدان أصحاب الحرف والعمال لوظائفهم، وزادت المعروضات من السلع وتكدست في الأسواق وبرزت ظواهر اجتماعية خطيرة حتى ظن الكثير بأن أسباب ذلك تعود إلى الزيادة السكانية في بريطانيا.

ثانيا: كما تأثر روبرت مالتس بأفكار فرنكلين في التكاثر حيث قدم أمثلة عن نوع من النبات يمكن أن يغطي الأرض عن طريق تكاثره، وأن بإمكان شعب واحد أن يملأ الكرة الأرضية لو خلت من شعوب أخرى غيره، فاستنتج مالتس أن البشر فيهم ميل غريزي إلى التكاثر بما يتجاوز إمكانيات البقاء[2].

ثالثا: تأثر مالتس كذلك بما عرفه عن العالم الجديد "الولايات المتحدة" التي كانت عالما خاليا أو شبه خالي من السكان، فلما اكتشف هذا المكان من الكرة الأرضية ذات الأراضي الخصبة أدت إلى زيادة كبيرة في السكان عمرت أرض أمريكا الحالية، ومن هذا وصل روبرت مالتس إلى ملاحظة هامة تؤكد بوجود علاقة وثيقة بين موارد العيش وحجم السكان، وبعمليات حسابية توصل إلى فرضية تقول بأن السكان يتضاعفون كل خمسة وعشرون (25) سنة.

يقول روبرت مالتس: "...إذا تجشم شخص مشقة إجراء الحساب فسوف يرى أنه إذا أمكن الحصول على ضروريات الحياة بغير حد، وأمكن مضاعفة عدد الناس

(1) واريسن تومبلسون، دافيد لويس، مشكلات السكان، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، 1989، ص35.

(2) راشد البراوي، مرجع سابق، ص191.

كل 25 سنة، فإن العدد الذي كان يتولد عن ذكر وأنثى منذ العصر المسيحي كان يكفي لا ليملأ الأرض تماما بالناس بحيث يقف أربعة منهم في كل ياردة مربعة، وإنما ليملأ الكواكب الأخرى في مجموعتنا الشمسية بنفس الطريقة، بل ولا يقتصر ذلك عليها وإنما يملأ جميع الكواكب التي تدور حول النجوم التي تظهر للعين المجردة، بفرض أن لكل نجم منها عدد من الكواكب يعادل ما يتبع الشمس منها [1].

أما عن الأرض فقد قال مالتس: "... أن الأرض لا يمكن مضاعفتها بنفس الطريقة لأنها على خلاف الحيوان والإنسان، لا تتوالد يمكن أن تزيد مساحة الأرض التي تستغل في الزراعة، ولكن هناك حد لا يمكن أن يتجاوزه هذا التوسع"[2].

الفرع الثالث: نظرية مالتس في السكان

من التحليل السابق للحقائق التي طرحها روبرت مالتس، وأهمها الحقيقيتين الأخيرتين، والتي يقرر في الأولى بأن النوع البشري يميل إلى مضاعفة عدد أفراده، أما الحقيقة الثانية فتتمثل في محدودية الأرض عن التكاثر صاغ نظريته المتشائمة في السكان والتي يرتكز على ثلاثة أسس نلخصها فيما يلي:

يقول مالتس: "... أظن أني أقدم بصورة طيبة نوعا، هاتين المصادرتين، أولاهما أن الغذاء ضروري لوجود الإنسان، والثانية أن العاطفة بين الجنسين ضرورية وسوف تظل في حالتها الراهنة تقريبا [3].

"وإذن بفرض أن المصادرتين قضية مسلمة، أقول أن قدرة السكان هي أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان، ويزيد السكان

(1) نفس المرجع السابق، ص101.
(2) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
(3) راشد البراوي، مرجع سابق، ص191.

بنسبة هندسية، إذا لم يحد من الزيادة، ولا تزيد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية، هذا وأن المعرفة الطفيفة لتبين ضخامة القوة الأولى بالمقارنة مع الثانية."[1]

ومن هذه الفقرة يتبين أن أسس هذه النظرية هي:

أولا: إن السكان عندما يكون الغذاء وفيرا يتزايدون وفق متتالية هندسية يمكن أن نسميها النسبة البيولوجية.

ثانيا: إن احتياجات الكفاف (الغذاء) عندما يتزايد السكان حسب متتالية هندسية يتزايد حسب متتالية حسابية.

ثالثا: عندما تصبح احتياجات الغذاء أقل وفرة فإن النمو السكاني يتناقص باطراد، دون النسبة البيولوجية حتى يصل إلى تناقص متزايد.

هذا هو جوهر نظرية مالتس في الزيادة السكانية التي ينظر إليها بأنها السبب في ملازمة الفقر والشقاء الأبدي للإنسان ولذلك دعا دعوته الشهيرة للحد من السكان ومنع تكاثرهم بحيث يبقى حجم السكان المطلوب في نطاق الحدود التي تسمح بها موارد الغذاء، وأن يكون نمو السكان متماشيا مع نمو الإنتاج.

الفرع الرابع: موانع الحد من السكان عند مالتس

لقد اقترح مالتس مجموعة من الموانع القادرة على الحد من السكان وسمى الفتاكة منها الإيجابية والأقل حدة بالوقاية وسنتعرض لهما فيما يلي:

أولا: موانع إيجابية

الموانع الإيجابية عند مالتس هي تلك الظواهر والأحداث التي تبيد البشرية بشكل جماعي مما يؤدي في نظرة إلى التقليل من عدد السكان والحد من التزايد السكاني.

---

(1) وارين تومبسون، دافيد لويس، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

يقول مالتس: ".. فيبدو أن المجاعة آخر وأخطر مورد لدى الطبيعة... إن قوة السكان أكبر من قدرة الأرض على تزويدهم من أسباب العيش.. ولهذا فالموت المبكر يجب بشكل أو بآخر أن يصيب الجنس البشري، ورذائل الجنس البشري عوامل نشيطة وقادرة على إنقاص عدد السكان، ولكن إذا أخفقوا في حرب الإبادة هذه فإن الفصول المليئة بالمرض والأوبئة والطاعون والكوارث تتقدم في عرض مخيف وتمحو الآلاف وعشرات الآلاف، وإذا كان النجاح قاصرا فسوف تعقب ذلك المجاعة التي لا مفر منها، وبضربة واحدة تهبط بالسكان إلى مستوى الغذاء"[1].

هذه دعوة مالتس الإيجابية والمتشكلة من الموت المبكر، الحروب، المصائب المختلفة، المرض والأوبئة والطاعون والكوارث الطبيعية التي لا سلطان للإنسان عليها كالزلزال والبراكين والجفاف، والجراد والأعاصير وما إليها.

دعوة من بشر لفناء غالبية البشر لتعيش كمشة من البشر في سعادة ورغد عيش، هذه هي الإيجابية في النظرية السكانية لمالتس.

ثانيا: موانع وقائية

الموانع الوقائية عند مالتس التي تحد من زيادة السكان تتلخص أساسا في الحد من الإنجاب، عن طريق الكبح الأخلاقي، تأخير الزواج، والعزوبة المطلقة أو الجزئية. أي الامتناع النهائي عن الزواج أو تأخيره إلى سن متأخرة من العمر تكون قدرة الفرد الإنجابية قد ضعفت أو تلاشت نهائيا.

أما على صعيد الموانع الخاصة بالمجتمع فقد دعا مالتس إلى الحد من أعمال البر والإحسان، وشتى أعمال الخير التي تساعد الفقراء والمساكين، لأنه يعتقد بأن هذه الإعانات الخيرية هي اقتطاع من العمال، وتؤدي إلى زيادة طلب الفقراء للحاجات وبالتالي تخلق مزاحمة فترتفع أسعار مواد المعيشة.

(1) نفس المرجع السابق، ص37.

لقد كان لنظرية مالتس دوي كبير حيث أرهبت البشرية من عظم تصوير هول الزيادة السكانية، وبما رسمته من مستقبل قاتم للبشرية، فالفقر والنكبات والأوبئة تصبح عند مالتس قدر محتوم، فلا مهرب من فعل القوانين البيولوجية التي تحكم زيادة السكان، أو القوانين الطبيعية التي تحكم زيادة المواد الغذائية.

والبؤس والفقر عند مالتس لا يرجع إلى استغلال الإنسان للإنسان، أو الظلم الاجتماعي، أو سوء عدالة التوزيع، أو استبداد الحكام، ولكن يرجع إلى الموقف الإنساني على وجه الأرض.

وطالما أن الإنسان هو الإنسان والأرض هي الأرض فلا مفر من مواجهة المنايا والبلايا والتعاسة الأبدية(1).

غير أن واقع أوروبا لم ينتظر كثيرا ليدحض آراء مالتس فبعد وفاته بقليل انتشرت الاختراعات، وظهرت الآلات، وتضاعف الإنتاج عشرات بل مئات المرات، وتحسنت معيشة الشعوب الأوربية وأولهم الشعب الإنجليزي، وأصبحت المشكلة لا تطرح في نقص الموارد ولكن المشكلة في كيفية تصريف الفائض من الإنتاج.

ومن هذه الدراسة يمكن أن نستخلص ما يلي:

أ. ركزت نظرية السكان لمالتس على الأثر السلبي للزيادة السكانية.
ب. غيبت الأثر الإنمائي للزيادة السكانية.
ج. نظرت للأرض نظرة محدودة، ولم تتفطن لتفجير خيراتها عن طريق العلم.
د. كرست الخوف، وورثت الفقر والمسكنة، وأغلقت كل أبواب الأمل، وأقنعت الناس بانتظار القدر المحتوم.

(1) سعيد النجار، مرجع سابق، ص132.

المطلب الثالث:

نظرية السكان عند ابن خلدون:-

قبل أربعة قرون من عهد روبرت مالتس قدم ابن خلدون مساهمة في الدراسات السكانية، وتركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين زيادة السكان ومستوى النمو الاقتصادي المؤدي إلى التقدم الحضاري، وقد توصل إلى إبراز التأثير المتبادل بين الزيادة السكانية وزيادة النمو، وكذا بين الزيادة السكانية ومستوى المعيشة، كما قدم ملاحظات حول تضاعف السكان والحركة السكانية وسنتناول هذا بشيء من الاختصار في الفروع الآتية:

الفرع الأول: أثر الزيادة السكانية في النمو الاقتصادي عند ابن خلدون

ينطلق ابن خلدون من فرضية متفائلة تفترض أن زيادة السكان تلعب دورا إيجابيا في زيادة النمو الاقتصادي، ويبرر هذه الفرضية بأن زيادة السكان تؤدي إلى ظهور التخصص، وتقسيم العمل، وهذا يولد ارتفاعا في مستوى وحجم الإنتاج، بالشكل الذي تزيد فيه المنتجات شيئا فشيئا إلى المستوى الذي تشبع فيه الحاجات الضرورية، فيتجه التخصص إلى إنتاج السلع الكمالية، وهذه الزيادة في الإنتاج يتولد عنها زيادة في الدخول، ينجر عنه ارتفاع في الطلب الفعال والإقبال على استهلاك السلع فتنشأ بذلك صناعات وحرف جديدة، وينمو نشاط الخدمات وهكذا [1].

وبيان هذا التحليل الاقتصادي عند ابن خلدون قوله: "أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه، وأنهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك، والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم، تسد ضرورة الأكثر منهم أضعافا، فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه، وإذا انتدب

(1) فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي، 1985، ص89.

لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر وإثارة الأرض... وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت، فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات، فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم"[1].

إذن عند ابن خلدون أن الأعمال بعد الاجتماع زائدة أي وفيرة وفائضة على حاجات العاملين، وهذا بكل بساطة يلوح إلى قانون الغلة المتزايدة، فكلما زاد البشر ونشطوا كلما زادت منتجاتهم، فمعنى زيادة السكان هو زيادة في الأيدي العاملة، وليس كما تبادر لمالتس وغيره بأن الزيادة في عدد السكان هي زيادة الأفواه الملتهمة فقط.

إن كل عقل يفكر وكل ساعدين يشتغلان في الانسان يستطيع أن يقدم ما يستطيع من العمل فإذا اجتمعت الأعمال كثر الإنتاج وازداد، فإذا ظهر التخصص سدت الضروريات وطلبت الكماليات، وزادت الفوائض، وتفاضلت المدن والدول في كثرة الإنتاج وحركة الأسواق.

يقول ابن خلدون: "...إن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها ونفاق الأسواق، إنما هو تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة"[2].

ويتبين من هذه العبارة أنه عند قياس النمو بين مدينة مكتظة بالسكان مع أخرى قليلة السكان نجد الأولى أوسع حالا وأكثر يسرا، وأرقى مستوا، ونلاحظ ذلك عند مقارنة المستوى المعيشي لنفس الوظائف كالقاضي مع القاضي، والتاجر مع التاجر، والصانع مع الصانع، والسوقي مع السوقي، وقد أخبر ابن خلدون بأن

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص360.

(2) نفس المرجع السابق، ص360.

حال القاضي في فاس كان أوسع وأيسر من حال القاضي في تلمسان، بسبب التفاوت في الأعمال في كلا المدينتين[1].

إن ما يبرر نظرة ابن خلدون المتفائلة في السكان في زماننا هذا هو سكان بلاد الصين الذي وصل إلى ما يقارب مليار ونصف المليار نسمة، ومع ذلك تعتبر الصين الآن من أقوى دول العالم، وقد أصبح يحسب لها ألف حساب في توازنات القوى الدولية، وهذا العدد لم يؤدي كما اعتقد مالتوس وغيره إلى القدر المحتوم وهو الفناء عن طريق المجاعة.

الفرع الثاني: العلاقة بين زيادة السكان ومستوى المعيشة عند ابن خلدون

يربط ابن خلدون بين ارتفاع مستوى المعيشة وبين البلدان الكثيرة السكان والعمران وذلك لزيادة الإنتاج، ولاحظ ابن خلدون أن الدولة تزيد من خدماتها في البلدان الكثيفة السكان، وهذا يرجع إلى ما تتحصل عليه الدولة من الضرائب والاقتطاعات نتيجة الأعمال المنبثقة عن زيادة السكان وتنوع نشاطاتهم.

يقول ابن خلدون: "...متى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس، ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن، ووسع المصر كل شيء"[2].

قانون اقتصادي سابق لأوانه يكتشفه ابن خلدون في هذا الزمن البعيد عن علم الاقتصاد الحديث وهو: "كلما زاد الدخل زاد الإنفاق" و:"متى عظم الدخل والإنفاق ارتقى مستوى المعيشة نحو الأفضل" و"ظهر التقدم والنمو في كل الأحوال".

هكذا يعتقد ابن خلدون أن "الانسان" هو أساس كل تنمية وتقدم وأن زيادته هي التي تحافظ على هذا التقدم والازدهار، وأن الزيادة السكانية تؤدي إلى

(1) ساطع الحصري، مرجع سابق، ص560.
(2) المقدمة، مرجع سابق، ص361.

التخصص، وهذا الأخير يكثر الأعمال فتزيد الدخول ويزيد الإنفاق ويجعل كل شيء ينمو ويزدهر.

كما لاحظ ابن خلدون الحالة العكسية وهي أن المناطق القليلة السكان تقل فيها الحركة الاقتصادية ويقل الدخل والإنفاق مما يؤدي إلى ضيق المعيشة فيهاجر ساكنيها إلى المناطق كثيفة السكان، والمرافق والمصانع والحرف والخدمات وغيرها.

وفي تحليله للحركة السكانية يكشف ابن خلدون على تحليل اقتصادي رائع، حيث يقول أن الطلب يزيد بزيادة الدخل...وأن الدخل يتوقف على الإنتاج وأن إنفاق شخص أو قطاع هو دخل بالنسبة لشخص أو قطاع آخر.

الفرع الثالث: موانع الزيادة السكانية عند ابن خلدون

إن الموانع التي تحد من الزيادة السكانية تختلف اختلافا جوهريا عن تلك الموانع التي قدمها مالتس، فلقد تنبأ ابن خلدون بنقصان الجنس البشري بشكل متتالي إلى أن يصل إلى الهلاك.

وقد قدم ابن خلدون مجموعة من الموانع والقيود التي تمنع استمرار التزايد البشري، ولا يرجع هذا إلى عدم مجاراة المتوالية الحسابية لزيادة المواد الغذائية للمتوالية الهندسية للزيادة السكانية كما يراها مالتس، ولكنها ترجع إلى استحكام الحضارة ومفاسد الترف حيث التفنن في الشهوات واختلاط الأنساب وإهمال النسل، ففي هذه الحالة يكثر الموت، وينقص الإنتاج بسبب الفوضى السياسية وسوء التوزيع والإرهاق المالي للسكان الذي تفرضه الدولة وتأخذ كل ما بيد الناس من وسائل القوت، فتظهر المجاعات ويتقلص السكان.

يقول ابن خلدون: "...فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها...

فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانقبضت الأحوال والذعر – فر– الناس في الآفاق من غير تلك الأيالة في طلب الرزق فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت"(1).

ويظهر هذا التحليل أحد أهم الموانع عند ابن خلدون الناتج عن الظلم الذي يؤدي إلى قعود الناس عن الكسب لفقدهم الثقة في الحصول على ما ينتجونه، فيتفرق الناس، ويقل النسل وتخرب المدن العامرة وتصير قفارا.

وهكذا يستمر ابن خلدون في تحليله السكاني الرائع حيث يقول عن الموانع كذلك: "... فإذا فقد الادخار (تخزين ما يقتات به) عظم توقع الناس للمجاعات فغلا الزرع وعجز عنه أولوا الخصاصة فهلكوا"(2).

وبالإضافة للمجاعات التي تضع حدا للنسل يبين ابن خلدون عاملا نفسيا هاما هو الاستعباد فيقول: "إذا غالبت الأمة وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء، بما يحصل في النفوس من تكاسل إذ تصير بالاستعباد آلة لسواها، وعالة عليها، فيقتصر الأمر ويضعف التناسل، والأعمار إنما هو عن جدة الأمل وما يحدث عنه من نشاط في القوى الحيوانية فإذا ذهب الأمل بالتناسل تناقص عمران الأمة وتلاشت مكاسبها ومساعيها، وعجزت عن المدافعة عن نفسها... فأصبحت طعمة لكل آكل، والإنسان رئيس بطبعه بمقتضى الاستخلاف الذي خلق له، والرئيس إذا غلب على رياسته، وكبح عن عناية عزه، تكاسل عن شبع بطنه... فلا يزال هذا القبيل المغلوب على أمره في تناقص واضمحلال إلى أن يأخذه الفناء(3).

هكذا يقدم ابن خلدون عاملا لتناقص السكان، يؤدي إلى فنائهم لا يرتبط بالغذاء وإنما يعود إلى انكسار النفس البشرية وفقدانها للحرية عن طريق الاستعباد والغلبة، مما يؤدي إلى فقدان الأمل بتلاشي مكاسبها ومساعيها، وتصبح طعمة لكل

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص288.

(2) نفس المرجع، ص302.

(3) المقدمة، مرجع سابق، ص302.

آكل كما يقول ابن خلدون، وهكذا لا يزال القبيل المغلوب في تناقص واضمحلال إلى أن يأخذه الفناء.

إن كل باحث علمي وموضوعي يقارن بين ما قدمناه من فكر في دراسة السكان بين روبرت مالتس وعبد الرحمن بن خلدون يستنتج أن ما جاء به ابن خلدون في هذا الموضوع هو أعمق بكثير مما قدمه مالتس، لأن التجارب والتطور فند كل ما قاله مالتس ليس في قرون ولكن في سنين معدودة، بينما ما جاء به ابن خلدون مازال صالحا إلى يومنا هذا، وذلك لأن مالتس كما رأينا قدم دراسته في شكل معادلة طرفها الأول الغذاء والثاني السكان وافترض عدم التوازن بينهما ودعا لعودة هذا التوازن إلى قيام موانع

لهلاك الإنسان وفنائه، بينما قدم ابن خلدون دراسته في شكل تحليل اقتصادي يبين من خلاله أن الزيادة السكانية هي أساس التقدم والتحضر، وأن نقصانها يؤدي إلى التقهقر والانكماش، أما الموانع فاستقاها من الميدان وأهمها استحكام الحضارة ومفاسد الترف ثم الظلم الناتج عن الإرهاق المالي من السلطان، وأخيرا قدم مانعا نفسيا اعتقد أن غيره لم ينتبه إليه وهو فقدان الحرية عن طريق الاستعباد والغلبة.

المبحث الثاني
نظرية النقود بين ابن خلدون، الكلاسيك، وكينز
"دراسة تحليلية مقارنة"

إن موضوع النقود والمالية العامة شأنهما شأن أي جانب آخر من النظرية الاقتصادية لابد أن تكون لها إسهاما في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكبرى للمجتمع، ولابد من استمرار النقود والمالية العامة في أداء وظيفتهما العادية المرتبطة بأدائهما الخاص، وأداء الوظائف المهمة في النظام النقدي والمصرفي، والمتمثلة بالأخص في رفاهة اقتصادية عامة، وعمالة كاملة، ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي[1]، بالإضافة إلى استقرار قيمة النقود لكي تكون واسطة التبادل وحدة حسابية موثوقة، ومقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة ومستودعا ثابتا للقيمة.

وفي هذا المعنى سوف نتطرق إلى مساهمة ابن خلدون في هاذين الموضوعين المهمّين في النظرية الاقتصادية محاولين مقارنة أفكاره وإبراز دوره في ما قدمه في هذا الموضوع وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية في النقود:-

يعتبر الثبات النسبي في قيمة النقود هو أساس أدائها لوظيفتها بفعالية كبيرة، ومن المعروف أن قيمة النقود تتحرك في عكس اتجاه تحرك الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات، فعند ارتفاع الأسعار تنخفض قيمة النقود وعند انخفاض الأسعار ترتفع قيمة النقود، وسنحاول في هذا الفرع تقديم لمحة مختصرة عن نظرية النقود

(1) محمد عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط3، 1992، ص46.

عند كل من الكلاسيك وكينز وذلك ليتسنى لنا مقارنة مساهمة ابن خلدون في هذا المجال وهذا في الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم النقود والنظام النقدي

قبل أن نتطرق إلى النظريات النقدية نتعرض باختصار إلى مفهوم النقود والنظام النقدي كجزء من مقدمات هذه الدراسة، وهذا في النقاط الآتية:

أولا: خصائص النقود ومفهومها

يعتبر تعريف النقود من الأمور المعقدة في زماننا هذا، نظرا لتطورها وتطور أشكالها وسرعتها، وابتكار الأدوات الجديدة التي تقوم بتسهيل المبادلات، كل هذه العوامل صعبت من تحديد تعريف دقيق للنقود، ولعل معرفة بعض خصائصها يسهل علينا تقديم تعريف لها.

أ. خصائص النقود:

للنقود خصائص، هامة وكثيرة ولعل أهم خاصيتين فيها هي السهولة وبها تكون أقرب الأموال التي يمكن استردادها واستبدالها بسهولة ودون تكلفة، أما الخاصية الثانية فكونها نافقة، أي أنها تحظى بالقبول العام في مقابل الأصول الحقيقية، وقد يعود هذا القبول إلى حقها الاجتماعي على المنتجات، أو الاقتناع الاختياري بإنفاق حر بين الناس، أو إلزام القانون، ويمكن أن نلخص صفات هاتين الخاصيتين فيما يلي:[1]

1. انتقالية: فالأصل يمكن عده نقودا إذا أمكن مبادلته بسهولة وبدون تكلفة.
2. الاستردادية: عدم التكلفة عند استرداد النقد، لافتراض ثبات القوة الشرائية.

(1) يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، دار الصابوني، دار الهداية، القاهرة، 1993، ص24.

3. التجانس: أي تتشابه في عناصرها، بحيث تطرد الرديئة منها الجيدة من السوق.
4. التجزئة: مما يجعلها صالحة للتعبير عن قيم مختلف الأشياء.
5. الاستمرارية: لا تتلف أو لا يستهلك في الزمن القصير.
6. ولة الحمل: يسهل الاحتفاظ بها، ويمكن حملها.
7. الندرة: نادرة عزيزة الطلب، مرغوبة في الاقتناء.
8. المعرفة: معروفة القيمة، واضحة في الشكل والحجم.

ب. مفهوم النقود:

ومما سبق يمكن تعريف النقود بأنها: "أي شيء له صفة القبول العام، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات وتسوية الديون"[1].

وحسب هذا التعريف فإن النقود الورقية، والعملات المعدنية والودائع تحت الطلب والحسابات في البنوك التجارية، تعتبر نقودا.

ثانيا: النظام النقدي

النظام النقدي نظام اجتماعي يرتبط بطبيعة المجتمع التي انبثقت منه عقيدته وقيمه، فالنظم النقدية أدوات اقتصادية لتسهيل إنتاج وتبادل السلع، وهي تعكس بالضرورة الواقع الذي وجدت لخدمته ولا تسير إلا وفقا له. لهذا يختلف النظام النقدي من مجتمع إلى آخر[2].

فالرأسمالية تلجأ إلى استخدام عرض النقود للوصول إلى سياسات دون اكتراث لما نفرزه من نتائج سيئة ولا سيما عدالة التوزيع، حيث يقع العبء الأكبر من التضخم على كاهل الأفراد، بينما الرأسماليون المتحكمون في العملية

(1) نفس المرجع السابق، ص25.
(2) يوسف كمال محمد، مرجع سابق، ص33.

الإنتاجية من حيث الإنتاج والتبادل والتوزيع لهم القدرة على إعادة تحميل حصتهم على الأفراد مرّة أخرى.

أما الاشتراكية فتعتبر النقود أداة تخطيط مركزي لا غير، حيث يتجه إلى عدم الاعتراف بالحق الخاص في التملك، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص دور النقود وتحجيم التخصص الأمثل عن طريق جهاز الأسعار.

أما النظام الإسلامي فيقوم على أساس ثبات القوة الشرائية للنقود وعدم استعمالها كمصدر دخل للدولة وهذا استنادا للقاعدة التشريعية القائلة بعدم أكل أموال الناس بالباطل وكذلك القاعدة الشرعية، التي تأمر بعدم بخس الناس أشيائهم وتدعوه إلى الوزن بالقسطاس المستقيم.

ومهما اختلفت الأنظمة النقدية تبعا لاختلاف البيئة والظروف والعقيدة فإن هدف النقود يبقى ضروري لكل هذه الأنظمة وهو الوساطة واختزان القيم، وتبقى البشرية في حاجة إليه لتتبادل المنافع وتصريف المنتجات وتكوين الثروات.

ولقد عرفت البشرية منذ نشأتها انظمة وأشكالا مختلفة من النقود، منها من اختفى نهائيا ومنها من بقي بشكل أو بآخر مثل نظام المقايضة والنقود السلعية، والنقود المعدنية.

الفرع الثاني: النظرية النقدية الكلاسيكية "نظرية كمية النقود"

النظرية النقدية الكلاسيكية، أو نظرية كمية النقود تعتبر من أقدم النظريات التي تشرح العلاقة بين النقود والدخل، وقد صيغت معادلة آدم سميث فيما بعد بمعادلة فيشر لتبين حيادية النقود وتضع خطا فاصلا بين النشاط الحقيقي والغلاف النقدي، وهي تهدف إلى شرح قيمة وحدة النقود في أي وقت وكذلك تفسير التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات من الزمن[1].

---

(1) صبحي تادريس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص174.

وتقوم النظرية النقدية الكلاسيكية أساسا على أن النقود تطلب فقط للقيام بوظيفة التبادل، أي أن الطلب على النقود طلب مشتق، فهي لا تطلب لذاتها، وهي تعتبر أن القوة الشرائية للنقود تقوم على كمية النقود من جهة وكمية الأشياء من جهة ثانية مع مراعاة السرعة في التداول ومستوى الأسعار، ويمكن صياغة معادلة هذه النظرية فيما يلي:

كمية النقود × سرعة تداولها = حجم المعاملات × مستوى الأسعار

وهذا يعني أن كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار.

وقد افترض الكلاسيك في البداية ثبات العمالة الكاملة، وسرعة دوران النقود في زمن قصير معقول، وهذا انطلاقا من الظروف التي كانت سائدة آنذاك، فعلى سبيل المثال كانت الزراعة هي القطاع البارز، وكان الاكتفاء الذاتي واضح لاشتغال الكثير من الناس في المجال الزراعي، والبطالة لم تكن متفاقمة بالشكل الذي عرفه العصر الصناعي، والقطاع النقدي لم يكن متطورا بشكل كبير، ومن هنا كانت الكمية المنتجة تتغير ببطء مع تغيرات السكان والقوى العاملة.

ومما سبق فإن نظرية كمية النقود تفضي إلى نتيجة مفادها أن التغير في كمية النقود يتماشى تماشيا عكسيا وبنفس النسبة مع التغير في كميتها إذا ظلت سرعة دورانها وكمية المبادلات ثابتة أثناء تغير كمية النقود، ومن المعادلة السابقة نجد أن العلاقة السببية التي تبنتها نظرية كمية النقود لا تتحقق إلا إذا كان المستوى العام للأسعار متغير تابع، ولذلك فصحة هذه النظرية تتطلب ثلاثة فروض هي:

- أولا: ثبات كمية المبادلات.
- ثانيا: ثبات سرعة دوران النقود، حيث لا تطلب النقود لذاتها، بل عليها فقط طلب مشتق.
- ثالثا: المستوى العام للأسعار متغير تابع.

ولقد عملت هذه النظرية خلال القرن التاسع عشر، إلى أن طوّرها "مارشال" من جامعة كامبرج؛ مستبدلا سرعة التداول بالاكتناز، أي بجانب الطلب على النقود، وهو مقلوب سرعة التداول، ولا تختلف عن نظرية كمية النقود إلا في جانب التركيز على الطلب، ويعزي مارشال الطلب على النقود أو ما يسميه بالتفضيل النقدي بصفة أساسية إلى دافع الدخل، أي ميل الأفراد والمشروعات للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغرض مقابلة ما يقومون بشرائه من السلع والخدمات وما يحتفظون به من أرصدة في لحظة معينة يمثل نسبة من دخولهم وهي نسبة تتغير مع تغير الدخل[1].

إن نظرية كمية النقود الكلاسيكية لم تبين العوامل التي تحدد الإنفاق القومي، فكمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، فهي قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود، فلقد افترضت نظرية كمية النقود أن الأسعار لا تتغير إلا نتيجة لحدوث تغير في كمية النقود، فعندما تتغير الأسعار بالزيادة أو النقصان لأسباب حقيقية ودون تدخل العوامل النقدية في ذلك مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنفاق، وقد تتغير نتيجة لعوامل نقدية لا يعقبها تغير في كمية النقود مثل حدوث تغير في توزيع الأفراد والمشروعات لأرصدتهم النقدية والاحتياط وأغراض المضاربة[2].

وبالإضافة إلى الانتقادات السابقة لنظرية كمية النقود الكلاسيكية فإن هناك انتقادات أخرى وجهت لهذه النظرية ومنها أن العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية، كما أن العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية، كما أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين، أي أنها علاقة قابلة للانعكاس.

(1) يوسف كمال محمد، مرجع سابق، ص320.

(2) محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهنا للطباعة، القاهرة، 1981، ص166.

الفرع الثالث: نظرة النيو كلاسيك للنقود

أما الكلاسيك الجدد "النيو كلاسيك" فقد افترضوا أن حجم التوظيف يتحدد في سوق العمل من خلال التفاعل بين عرض العمل والطلب عليه وذلك استجابة للتغير في الأجور الحقيقية، ونتيجة لافتراض مرونة الأسعار والأجور، اعتقد الكلاسيك الجدد أن البطالة يتم امتصاصها في سوق العمل بشكل تلقائي، فعندما يزداد عدد الطالبين للعمل فإن هذا يؤدي إلى التنافس على الوظائف المتوفرة، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور، وانخفاض الأجور يؤدي بدوره إلى التشجيع على زيادة الاستثمار، ومنه الطلب أكثر على اليد العاملة، وهذا يعني بأن القوى التنافسية في سوق العمل ستعمل على تحقيق التوظيف الكامل، وحسب رأي النيوكلاسيك فإنه باستخدام السياسة النقدية يمكن الوصول إلى نفس النتيجة السابقة أي التوظيف الكامل، ويبررون ذلك بأن الزيادة في النقود المتداولة سيؤدي إلى زيادة الإنفاق، واتجاه الأسعار نحو الارتفاع، ولكن ارتفاع الأسعار بالمقارنة بالأجور النقدية معناه اتجاه الأجور الحقيقية نحو الانخفاض، مما يترتب عليه زيادة مستوى التوظيف[1].

ولهذا تعتبر النظرية النقدية النيوكلاسيكية أن التعديلات في سوق النقد تتحقق أساسا من خلال التغيرات في المستوى العام للأسعار، ويعزون ذلك إلى أن التغيير في الأسعار مقارنة مع الأجور النقدية يؤدي إلى إمكانية تغيير الأجور الحقيقية ومنه مستوى التوظيف، ومن خلال تحديد مستوى التوظيف يتحدد مستوى الإنتاج، مع افتراض بقاء كل من المعرفة الفنية ورأس المال ثابتة، بحيث يقوم سوق الإنتاج بتقسيم السلع والخدمات على مختلف أوجه الطلب.

ويتبين مما سبق بأن كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك قد ركزوا على فرضية التوظيف الكامل.

---

(1) صقر أحمد صقر، محاضرات في النقود والبنوك والاقتصاد النقدي، منشورات جامعة المنوفية، مصر، 1987، ص110.

الفرع الرابع: النظرية الكينزية في النقود "النظرية النقدية الحديثة"

اعتمدت النظرية الكلاسيكية للنقود على تحليل التوازن في النشاط الاقتصادي ودور النقود في هذا النشاط بصفة أخص، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج وأهمها فرض التشغيل الكامل.

وقد يكون هذا التحليل الكلاسيكي صحيحا بالنسبة للقرن التاسع عشر، حيث بدأت الثورة الصناعية تفرز مظاهر التكنولوجيا، وازدهرت الكشوف الجغرافية، وتضاعف الإنتاج، فكان التشغيل الكامل هو السمة التي طبعت ذلك العصر، فكانت المشاكل تتصل بجانب العرض "الإنتاج" ولم تكن تتصل بجانب الطلب "قصور الاستهلاك".

غير أن الواقع الذي تلا هذا الوقت بعدة عقود أثبت فشل التلقائية التي تنظم السوق، والاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، كما أثبت الأداء الواقعي لنظام السوق وتعرضه لأنواع عديدة من الأزمات وبالأخص البطالة التي أصبحت هي الأصل والتشغيل الكامل هو الاستثناء.

وفي ظل هذه التداعيات الجديدة في النظام الاقتصادي الرأسمالي ظهرت أفكار الاقتصادي "جون مينارد كينز" مستندة على الظروف السائدة فيها بين الحربين العالميتين، وعلى فترة الكساد الكبير الذي عرفته الرأسمالية، حيث انتشرت أفكار كينز وبدأ الاهتمام بها في ظل الأزمة الخانقة.

لقد أثبت جون مينارد كينز أن الرأسمالية قد فقدت قدرتها الذاتية على النمو، وأن القوى التلقائية للسوق التي تعمل بآلية اليد الخفية على إحداث التوازن في السوق قد فشلت، ولذلك رأى كينز أن معالجة هذه المساوئ لا بد أن تقوم على أساس فروض مستمدة من الواقع العملي الذي غلبت عليه ظروف البطالة وأتصف

باختلاف التوازن[1]، ولذلك أعطى أهمية لتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والسياسة النقدية لتعويض أثر نقص الطلب الكلي بنشاط عوامل طلب النقود كمخزن للقيمة وعدم إنفاقها على الاستهلاك أو الاستثمار.

يعتبر صدور كتاب كينز المعنون "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" عام 1936 قد فتح طريقا جديدا في النظرية الاقتصادية، وقد اعتبر هذا الطريق من المسالك التي قدمت حلولا لما كانت تتخبط فيها الحياة الاقتصادية، ويمكن تلخيص أهم معالم النظرية الكينزية" النظرية النقدية الحديثة.

يرى كينز في النظرية العامة للتشغيل أن كل إنفاق يتولد عنه دخل، إذا زاد الإنفاق زاد الدخل، وإذا كان العرض الكلي لعوامل الإنتاج مرنا فإن زيادة الإنفاق يتولد عنها زيادة في العاملة وبالتالي بزيادة الدخل القومي الحقيقي والإنفاق القومي الحقيقي يمثل الطلب الفعال[2].

ومن التحليل الكينزي يمكن استخلاص انه في المدة القصيرة تحدد المبالغ التي ينفقها الأفراد في مجتمع ما على السلع والخدمات الاستهلاكية بعاملين رئيسيين هما:

(1) عبد الرحمان يسرى، اقتصـــاد النقود، دار الجامعات المصرية القاهرة،1989،ص168
(2) عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص288

أولا: مجموع الدخول الصافية للمستهلكين.

ثانيا: ميل المستهلكين إلى الإنفاق على سلع وخدمات الاستهلاك.

ومن هنا يمكن صياغة المعادلة التالية:

س= م × د

حيث:

س: ما يقرر الأفراد إنفاقه من سلع وخدمات.

م: الميل الحدي للاستهلاك.

د: الدخل القومي.

ويتبين مما سبق أن الإنفاق على الاستهلاك يزداد كلما ارتفعت الدخول، بمعنى أن الإنفاق عامل تابع بينما الدخل القومي عامل مستقل، غير أن كينز يرى بأن الزيادة في الإنفاق على الاستهلاك لا يتناسب بالضرورة مع الزيادة على الدخل، اي أن النسبة بين الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل القومي لا تبقى ثابتة بل تتناقص كلما زاد الدخل القومي، ويعبر عن ذلك بتناقص الميل الحدي للاستهلاك[1].

كما يمكن استخلاص أفكار كينز في مجال الاستثمار التي عرضها من خلال نظريته، والتي يتحدد فيها معدل الإنفاق على السلع الاستثمارية الجديدة بالعوامل الآتية:

(1) صبحي قريصة، مرجع سابق، ص 193.

أولا: الكفاية الحدية لرأس المال

يعرف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها ما يعادل سعر الخصم الذي يجعل الغلات السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل[1].

وقد وضع كينز بعض المتغيرات التي تؤثر على الكفاية الحدية لرأس المال نذكرها مختصرة فيما يلي:

أ. عند بقاء تكلفة الأصل ثابتة فإن الكفاية الحدية لرأس المال تتغير في نفس الاتجاه الذي تتخذه الغلات المتوقعة، فإذا توقع المستثمر غلات كبيرة فإن الكفاية الحدية لرأس المال ترتفع والعكس صحيح.

ب. إذا انخفضت تكاليف إنتاج الأصول الرأسمالية ترتفع الكفاية الحدية لرأس المال وإذا ارتفعت تكاليف إنتاج الأصول الرأسمالية تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال.

ثانيا: سعر الفائدة

يعتبر كينز بأن سعر الفائدة هو ذلك المقابل الذي يدفعه المنظم للحصول على القروض من السوق النقدي، وهو يتحدد بوجه عام بالظروف التي تحدد الطلب على السيولة وعرض النقود، وهذا يعكس النظرية الكلاسيكية التي تقول بأن سعر الفائدة يتحدد بالتعادل بين الادخار والاستثمار.

والطلب على النقود في نظر كينز يتمثل في ما يريد الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود حاضرة أو سائلة، ويعبر عن هذا السلوك بتفضيل النقود.

(1) السيد عبد المولى، النظم النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص254.

وسعر الفائدة عند كينز يتحدد في السوق كأي سعر آخر عند المستوى الذي يتعادل فيه العرض والطلب، وهو يتأثر بمستوى التفضيل النقدي للأفراد، فإذا زادت كمية النقود مع ثبات الطلب عليها انخفض سعر الفائدة والعكس صحيح، أما إذا زاد تفضيل الأفراد للسيولة مع ثبات كميتها ارتفع سعر الفائدة والعكس صحيح[1].

والطلب على النقود هو الطلب على السيولة ويرى كينز بأنه يرجع إلى ثلاثة دوافع أساسية منفصلة نذكرها مختصرة فيما يلي:

أ. الطلب على النقود لغرض المبادلات.

ب. الطلب على النقود لغرض الاحتياط.

ج. الطلب على النقود بغرض المضاربة.

ثالثا: ترابط الدخل والإنتاج ومستوى الأسعار

توضح لنا النظرية الكينزية بصفة أساسية كيف يتوقف مستوى التشغيل والإنتاج على مقدار الإنفاق القومي أو الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة.

فعندما تظهر زيادة في الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي يقوم المستثمرين بتوسيع الإنتاج وزيادة الناتج القومي أو العرض الكلي في السلع والخدمات، وعندما يحصل نقصان في الإنفاق الكلي يعجز المستثمرين على بيع منتجاتهم بالأسعار الجارية فيخفضون من الإنتاج فيتجه العرض الكلي نحو الانخفاض.

كما يؤكد كينز بأن الزيادة في الطلب أو الإنفاق النقدي لا تؤدي إلى الزيادة في الناتج الكلي أو العرض الكلي بصفة غير محدودة، وذلك لوجود مجموعة من العوامل تشترك في تحديد الطاقة الإنتاجية وأهمها:

---

(1) السيد عبد المولى، النظم النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص254.

أ. عرض العمل ومهارة العمال.

ب. الموارد الطبيعية ورأس المال الثابت أو أدوات الإنتاج المتوفرة للمجتمع.

ج. درجة التقدم وكفاءة طرق الإنتاج وتطورها.

ومن هذا يبين كينز أنه إذا وصل الاقتصاد الكلي إلى مرحلة التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية فإن الزيادة في الطلب النقدي لا تؤدي إلى زيادة مماثلة في العرض الكلي للسلع والخدمات[1].

ويستنتج كينز أنه يمكن استخدام طريقة الدخل والإنفاق في تحليل العوامل التي تؤدي إلى تحديد مستوى الأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات التي تتكون بين الدخل والإنتاج والأسعار تحت مختلف الظروف من تشغيل كامل أو جزئي لموارد الإنتاج.

المطلب الثاني:

نظرية ابن خلدون في النقود:-

لقد شغل موضوع النقود فقهاء الإسلام فاهتموا بدراسة وتوضيح أهميته في تنشيط الحركية الاقتصادية وتسهيل التبادل والدفع، وكذلك تأثيرها في النمو والتقدم الاقتصادي.

وإذا كانت النقود في الفكر المعاصر هي أي شيء سواء كان يتميز بندرته الذاتية كالذهب والفضة ونحوهما، أو كان يتميز بقيمة ليست مرتبطة بذاته بل مرتبطة بالمؤسسات التي تقوم بإصداره، كالنقود الورقية والنقود الإلكترونية. وإذا كانت الصفة العامة للنقد هي التي تميزه بالقبول العام لدى الجماهير كوسيط

(1) السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص257.

للمبادلة ومقياس للقيم ومستودع لها[1]، فإن لفقهاء الإسلام السابقين لابن خلدون آراء في مفهوم النقود نستعرض بعضها فيما يلي:

يقول ابن قيم الجوزيه: "الشارع حرّم ربا الفضل في ستة أعيان إثنان منهما الذهب والفضة، ويرجع أن العلة فيهما كونهما أثمانا للمبيعات فيجب أن يكونا ثابتين لا يرتفعان ولا ينخفضان، بهما تقوم الأشياء ولا يقومان بغيرهما ولا يجوز أن يكونا محلا للمتاجرة عليهما سواء كانا تبرا أو عينا لأنهما يقصدان لأعيانهما ولا لأجل الصنعة التي فيهما، بل القصد بهما التوصل إلى السلع فإذا صارا في أنفسهما سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس"[2].

وأما الإمام الغزالي فيعرف النقود قائلا: ".. فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال بهما، فيقال إذن خلقهما الله تعالى لتتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل ولخدمة أخرى هي التوصيل بهما، عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهما ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة فمن ملكهما فإنه ملك كل شيء، ومن كنزهما فقد ظلمهما وأبطل الحكمة فيهما، وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه بسببه لأنه إذا كنز فقد ضيع الحكم ولا يحصل الغرض المقصود به، وما خلقت الدراهم والدنانير لزيد خاصة ولا لعمر وإذا لا غرض لأحد في أعيانهما، فإنهما حجران وإنما خلقا لتتداولهما الأيدي فيكونا حاكمين بين الناس وعلاقة معرفة للمقادير مقومة للمراتب"[3].

(1) صالحي صالح، السياسة النقدية والمالية، في إطار نظام المشاركة والاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، القاهرة، 2001، ص08.

(2) ابن قيم الجوزيه، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج2، جهة الطبع غير مذكورة، السنة غير مذكورة، ص156.

(3) أبو حامد الغزالي، أحياء علوم الدين، ج4، مرجع سابق، ص365.

ويتبين مما سبق إن لفقهاء الإسلام مساهمة علمية في مجال النقود، حيث تعرفوا على وظائفها وخصائصها ولا سيما أنها وسيط للتبادل لا يجب اكتنازه ولا استعماله في غير الأغراض التي خلق من أجلها وإلا فسد أمر الناس.

وابن خلدون يعتبر من بين أهم فقهاء وعلماء الإسلام الذين قدموا مساهمتهم في مجال النقود نستعرض أهم ما جاء فيها في الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم النقود ووظائفها عند ابن خلدون

تعرض ابن خلدون إلى مفهوم النقود ووظائفها كمدخل التحليل النقدي وبالأخص علاقة النقود والأسعار والاستقرار النقدي وغيرها، وسنحاول استعراض هذا فيما يلي:

أولا: مفهوم النقود عند ابن خلدون

يقول ابن خلدون: "إن الله تعالى خلق المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب، وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو بقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل، فهي أصل المكاسب والقنية والذخيرة"[1].

ويتبين من هذا أن النقود عن ابن خلدون هما كل من المعدنين الذهب والفضة، وهما في اعتقاده قيمة لكل متمول، أي أن الذهب والفضة قد برزا من بين السلع المطروحة للتبادل باعتبارهما الأكثر تأهيلا للقيام بدور النقد، "الحجرين المعدنين الذهب والفضة قيمة لكل متمول".

ويرى ابن خلدون في هذا المفهوم أن الذهب والفضة هما الهدف من عملية التبادل بقصد التراكم، "الذخيرة والقنية" لكل الأفراد والدول في أغلب الأحيان، وأن

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص38.

طلب غير الذهب والفضة ففي رأي ابن خلدون إنما هو لأجل الحصول عليهما، والسبب في ذلك لما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي يكون فيها الحجرين الكريمين بمعزل، لأنهما أصل كل ثروة وكل مكسب.

وهذا يؤكد أن العمل الإنساني في نظر ابن خلدون يبقى هو أصل ومصدر القيم، ويقوم ابن خلدون في هذا الشأن: "وإذا تقرر هذا كله فاعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذا ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية"[1].

ويمكن القول أن ابن خلدون قد اقترب كثيرا من مفهوم طبيعة النقود كإنتاج بفعل العمل الإنتاجي عندما تكلم عن المعادن والعقارات حيث قال: "إن الأموال من الذهب والفضة وسائر العقارات والمعادن والعمران، يظهرها بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها"[2]، وبهذا يعتبر الذهب والفضة مجرد مقياس للقيمة نظرا لندرتهما في الطبيعة[3].

ثانيا: وظائف النقود عند ابن خلدون

لقد تعرف ابن خلدون على أهم وظائف النقود والتي سنستعرضها باختصار فيما يلي:

أ. النقود مقياس للقيمة:

يقول ابن خلدون: "إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول".

---

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص381.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص381.

(3) محمود عبد المولى، ابن خلدون وعلوم المجتمع، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط2، 1980، ص72.

ومعنى هذا أن الذهب والفضة في نظر ابن خلدون هما وسيلة تقييم السلع والخدمات التي يتم تداولها بين الناس سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات أو دول فهي مقياس للقيمة يسهل عملية تداول السلع والخدمات، وتمكن من الموازنة بين قيمها وحسابها وتجميع تلك القيم وتقديرها [1].

وركز ابن خلدون على ثبات قيم المعدنين الثمينين حتى يستطيعا القيام بهذه الوظيفة المهمة والكبيرة وهي الحكم العدل بين سائر الأشياء والخدمات عند تقييمها، ولأن التغيير في قيمها والتذبذب في استقرارها يؤدي إلى فقدانها لهذه الوظيفة، بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من اضطرابات في قيم التبادل، الأمر الذي يؤثر سلبا على التغير في القوة الشرائية من جهة المستهلكين وعلى الاستقرار النقدي الذي يعتبر عنوان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ب. النقود أداة للادخار "التراكم":

يقول ابن خلدون: "وهما الذخيرة" ويقول: "هما أصل المكاسب والقنية والذخيرة"[2]، ويعني هذا أن من وظائف النقود عند ابن خلدون هي ادخار القوة الشرائية في صورة تأجيل إنفاق المداخيل النقدية الحالية إلى المستقبل، والادخار في نظر ابن خلدون ليس هو الاكتناز، وقد عبّر ابن خلدون بمصطلح "الذخيرة عن مفهوم الادخار أو تخزين القيمة، وانتماء ابن خلدون للمدرسة الإسلامية التي تحرم الاكتناز يجعل من مفهومه لتخزين القيم "القنية" هو مفهوم الادخار وليس الاكتناز لحرمة هذا الأخير شرعا.

وقد سبق قول الإمام الغزالي أن من كنزهما "الذهب والفضة" فقد ظلمهما وأبطل الحكمة فيهما...لأنه إذا كنز فقد ضيع الحكم ولا يحصل الغرض المقصود به، أي أن الاكتناز يبطل هذه الوظيفة.

(1) صالحي صالح، مرجع سابق، ص13.
(2) المقدمة، مرجع سابق، ص381.

ج. النقود وسيط التبادل:

يقول ابن خلدون: "... والقنية لأهل العالم في الغالب"[1]

يرى ابن خلدون أن من أهم وظائف النقود هي كونها وسيط بين الناس في اقتناء حاجاتهم المختلفة، وهذه الوظيفة التي تمتاز بها النقود دون غيرها سهلت بشكل كبير المبادلات بين سائر العالمين، فازدادت سرعة التبادل التجاري الذي أدى إلى تقسيم العمل وتراكم الفوائض، وسهولة انتقالها بين الأمصار، بحيث يسرت هذه الوظيفة الأساسية النقود للناس استبدال ما يشاءون من السلع والخدمات بالنقود، ثم النقود بسلع أخرى وهكذا يحصل كل ذي حاجة عن حاجته عن طريق استبدالها بالنقود.

وفي هذا يقول ابن الهمام: "وقولهم في النقدين خلقا للتجارة معناه: أنهما خلقا للتوسل بهما إلى تحصيل غيرهما، وهذا لأن الضرورة ماسة في دفع الحاجة، والحاجة في المأكل والملبس والمشرب والمسكن، وهذه غير نفس النقدين، وفي أخذهما على التغالب ما لا يخفى، فخلق النقدين لغرض أن تستبدل بهما ما تندفع به الحاجة بعينه بعد خلق الرغبة فيها فكانا للتجارة خلقه"[2].

وقد تنبه ابن خلدون إلى أن وظيفة التبادل في النقود لا تنحصر على أفراد ومؤسسات البلد الواحد ولكنها تتعدى لتكون وسيطا للتبادل بين الأمم والأقطار، وقد دحض ابن خلدون عن طريق هذه الخاصية "التبادل" تلك المقولة التي زعمت بأن اغتناء الأمم يرجع إلى ما لديها من مناجم الذهب والفضة، واستنتج أن الذهب والفضة المعدنين النقدين تابعان للعمل الإنساني وكثرته والتقدم الحضاري.

يقول ابن خلدون: "إن الأموال من الذهب أو الفضة والجواهر والأمتعة وما يوجد منها بأيدي الناس فهو متناقل وربما انتقل من قطر إلى قطر ومن دولة إلى

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص382.

(2) يوسف كمال محمد، مرجع سابق، ص30.

أخرى بحسب أغراضه الذي يستدعي له. فإن نقص المال في المغرب وإفريقيا لم تنقص ببلاد الصقالبة والإفرنج، وأن نقص في مصر والشام فلم ينقص في الهند والصين"[1].

ومما سبق ذكره تبين بأن ابن خلدون قد تعرف على وظائف النقود، وعبر عن كل وظيفة بمصطلح اقتصادي دقيق، يتلاءم مع مصطلحات عصره ولا يختلف معناه وجوهره عما توصل إليه الفكر الاقتصادي المعاصر.

الفرع الثاني: تحقيق الاستقرار النقدي عند ابن خلدون

ناقش ابن خلدون مجموعة من الأدوات التي تحقق الاستقرار النقدي، هذا الأخير الذي يعتبره جل المهتمين بوضع السياسات النقدية جوهر النظرية التقليدية، لأن الاستقرار النقدي يساعد النقود عن تأدية وظيفتها بشكل أكثر عدلا، ويجعل منها الحكم العدل بين المدفوعات الآجلة والعاجلة.

وفي هذا يقول ابن خلدون: "... وهي وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات ويثقون في سلامتها من الغش بخاتم السلطان عليها تلك النقوش المعروفة"[2].

وتبين من هذا أن صلاحية الملك وثباته من صلاحية النقود واستقرارها إذ هي رمز قوة الدولة وازدهارها، ولذلك يجب حمايتها من الغش حتى تحافظ على قيمتها وتكون هذه الحماية بوضع علامة الدولة بحسب الغاية التي وقف عليها السبك والتخليص في متعارف أهل القطر، فإذا وقف أهل القطر على غاية من التخليص وقفوا عندها ويسموها إماما وعيارا يعتبرون به نقودهم وينتقدونها بمماثلته فإن نقص سكان زيفا[3]".

---

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص388.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص261.

(3) صالح صالحي، مرجع سابق، ص22.

وتبين هذه العبارة أن ابن خلدون يؤكد سلامة إصدار النقود وحمايتها من أي غش أو نقص، وهذه الإجراءات تؤدي في نظر ابن خلدون إلى الاستقرار النقدي، لذلك نجده يصب جم غرضه على المتلاعبين بالنقود الرامين إلى زعزعتها عن طريق الغش والاحتيال حيث يقول: "إنهم أخس الناس حرفة وأسوأهم عاقبة لتلبسهم بسرقة أموال الناس، فإن صاحب هذا التدليس إنما يدفع نحاسا في الفضة وفضة في الذهب ليستخلصها لنفسه فهو سارق أو شر من السارق... ولا حاسم لهذا العامل البالغ الغاية في الرداءة إلا اشتداد الحكم عليهم وتناولهم من حيث كانوا وقطع أيديهم متى ظهروا على شأنهم لأن فيه افسادا للسكة – النقود – التي تعم بها البلوى وهي متمول الناس كافة، والسلطان مكلف بإصلاحها والاحتياط عليها والاشتداد على مفسديها"[1].

وفي هذه العبارة يبين ابن خلدون كيف أن الاضطراب في قيمة النقود نتيجة الغش والتدليس الذي يلحق النقود يؤدي إلى سرقة أموال الناس، وذلك لفقدان العملة قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى ظهور التضخم الذي تتآكل فيه القوة الشرائية للأفراد، وبهذا يؤدي إلى فساد النظام النقدي "إفساد السكة التي تعم بها البلوى وهي متمول لكافة الناس"، ولذلك اعتبر ابن خلدون القائمين على إفساد النقود سراق وجب قطع أيديهم لأن محاربة هذه الآفة تؤدي إلى الاستقرار النقدي الذي ساعد على تحقيق معدلات مثلى للنمو الاقتصادي والتشغيل، ويقلل من حدة التفاوت الاقتصادي، ويحقق مزيدا من التقارب الاجتماعي بزوال مظاهر الظلم والتظالم المرتبطة بالاضطراب في قيمة النقود[2].

الفرع الثالث: القدرة الإنتاجية تحدد كمية النقود عند ابن خلدون

نظر ابن خلدون إلى أن قوة الدولة وتقدمها العمراني لا يحدد بمقدار كمية النقود التي تمتلكها من ذهب وفضة أي أن النمو والتقدم الاقتصادي لا

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص526.

(2) صالحي صالح، مرجع سابق، ص22.

يرتبط بكمية النقود المعدنية وإنما كمية النقود التي تتوفر للدولة هي تابع لقدرتها على الإنتاج الذي يجلب لها الذهب والفضة، ويبرر ابن خلدون نظرته هذه باعتباره الذهب والفضة في ذاتها إنما هي معادن كالحديد والنحاس والرصاص، وهي لا تخلق الثروة وإنما تخلق بالقدرة الإنتاجية للأمة التي سببها الأعمال البشرية.

يقول ابن خلدون: "إن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة إنما هي معادن ومكاسب مثل الحديد والنحاس والرصاص.. وما يوجد منها بأيدي الناس فهو متناقل متوارث، وربما انتقل من قطر إلى قطر، ومن دولة إلى أخرى بحسب أغراضه، والعمران يستدعي له"[1] .

ويقول أيضا: "إن الأموال من الذهب والفضة وسائر العقارات والمعادن والعمران يظهرها بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها"[2].

إذن كمية النقود هي تابع للنمو والتحضر "العمران" وهي تزداد أو تنقص تبعا لذلك.

وبهذا يكون ابن خلدون قد قدم في هذا الزمن البعيد العلاقة بين كمية النقود والقدرة الإنتاجية للدولة، وبين أن حجم النقود مرتبط بحجم العمران في علاقة طردية، سواء من ناحية الزيادة أو النقصان، ويسوق لنا مثال عن البلدان التي عرفت الحضارات والتقدم الاقتصادي أمثال، مصر والشام والعراق والهند والصين وغيرهم، الذين كثر عمرانهم فكثرت كمية الأموال المتداولة بينهم، وعظمت بذلك دولهم ومتاجرهم وأحوالهم، فيعتقد من طرف البعض أن تلك الكثرة في الأموال سببها كثرة المعادن الذهبية والفضية بأراضيهم، أو لأن ذهب الأقدمين من

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص388.
(2) المقدمة، مرجع سابق، ص388.

الأمم استأثروا به دون غيرهم، وإنما يحصلون على تلك الأموال مقابل البضائع التي يصدرونها للغير[1].

الفرع الرابع: العلاقة بين النقود والأسعار عند ابن خلدون

إن الاستقرار النقدي يعتبر النقطة المثالية التي تؤدي فيها النقود وظيفتها بفعالية كبيرة، فمن المعروف أن قيمة النقود تتحرك في عكس اتجاه تحرك الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات، فارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى هبوط قيمة النقود، وقد بين ابن خلدون أن الطلب الاستهلاكي المفرط يشكل سببا رئيسيا لأحداث تقلبات في الأسعار عن طريق زيادتها، ويوضح ابن خلدون أن زيادة الطلب الاستهلاكي في بداية الحضارة والنمو يؤدي إلى الانتعاش والتقدم حيث يقول ابن خلدون: " الملك يخلقه الترف ويذهبه" [2] غير أن ابن خلدون يركز على الزيادة المفرطة أو ما يطلق عليه مصطلح الترف، حيث يبين أن هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤثر سلبا على الهيكل الإنتاجي للمجتمع وفي هذا يقول ابن خلدون: "أعلم أن الداعي لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلطان إلى الإكثار من المال بما يعرض لهم من الترف... ثم لا يزال يزيد والخرج بسببه يكثر والحاجة إلى أموال الناس تشتد إلى أن تمحى دائرة الدولة ويمحى رسمها"[3].

ومن هذا يتبين أن الطلب الاستهلاكي المفرط يسهم في تدمير اقتصاديات المجتمع لما يتولد عنه المزيد من الإسراف في الإنفاق ومن ثم المزيد من ارتفاع الأسعار وتدني قيمة النقود.

إن التحليل الاقتصادي للأسعار عند ابن خلدون والذي وضح أكثر في نظرية الأسعار يبين أهمية استقرار الأسعار والآثار المترتبة عليها بالنسبة للفرد

(1) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص 146

(3) نفس المرجع ، نفس الصفحة.

والمجتمع والتركيز على أهم الأدوات التي تحقق الثبات النسبي في القوة الشرائية للنقود.

ومن خلال هذا التحليل المقارن لموضوع النقود يمكن أن نلخص النتائج التالية:

أولا: قدم ابن خلدون مفهوم علمي موضوعي للنقود يختلف عما هو سائر في عصرنا الحاضر.

ثانيا: تعرف ابن خلدون على وظائف النقود الأساسية وهي مقياس للقيمة وأداة للادخار، ثم وسيط للتبادل، وهذه هي الوظائف السائدة اليوم.

ثالثا: بين ابن خلدون أن الطلب على النقود يجب أن يكون من أجل استخدامها في التبادل لا من أجل اختزانها وتوصل إلى أنه يمكن للنقود أداء وظيفتها بفعالية في غياب الثبات النسبي لقيمتها.

رابعا: ناقش ابن خلدون دور السياسة المالية، وشدد على أن الإصدار النقدي يكون من وظيفة الدولة وحدها، وحارب الغش والمحتالين في النقود.

خامسا: بين بأن الزيادة المفرطة في الاستهلاك تؤدي إلى الإضرار بالنظام النقدي، كما توصل إلى أن التوسط في الاستهلاك الحكومي والفردي يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي.

سادسا: اعتبر أن القوة الإنتاجية هي الضمانة الأساسية للاستقرار النسبي في قيمة النقود، وبالمقارنة مع ما جاء في النظرية الكلاسيكية للنقود والنظرية الكينزية للنقود يتبين بأن مساهمة ابن خلدون في هذا الموضوع لا تقل أهمية عما قدمه الفكر الكلاسيكي والكينزي في هذا المجال.

المبحث الثالث

المالية العامة بين ابن خلدون آدم سميث وكينز

"دراسة تحليلية مقارنة"

يتحدد الدور الذي تؤديه الدولة في حياة أي مجتمع تبعا للفلسفة التي تنتهجها الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي حسب الظروف السائدة، وينعكس هذا الدور كما ونوعا على النشاط المالي للدولة والأهداف التي يراد تحقيقها، وقد شهد علم المالية العامة مساهمات فكرية في القديم وفي العصر الحديث، وفي هذا الجزء نحاول أن نتعرض لمساهمة ابن خلدون في هذا المجال مقارنة بمساهمة مفكري المدرسة الغربية وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول:

المالية العامة عند آدم سميث وكينز-

المالية العامة عند الكلاسيك وكينز لها أهمية خاصة، ذلك أنها تساهم في رسم السياسات الاقتصادية ومواجهة الأزمات.

وإذا كان موضوع تدخل الدولة يلعب دورا فعالا في رسم السياسة المالية للدولة فإن كل من آدم سميث وكينز له الفضل في إبراز هذا الجانب وتحليله وتنظيره كل حسب الزمان والظروف التي وجد فيها، وسنحاول في هذه النقطة التعرض باختصار إلى أهم كل من آدم سميث وكينز بغرض المقارنة مع مساهمة ابن خلدون وهذا في الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم المالية ومكوناتها

تقوم المالية العامة على أصول ثابتة تعارف عليها البشر وحاولوا تطويرها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث يمكن لكل دولة أن تطبق هذه الأصول بما يتفق مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والمالية:

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة استنباط مبادئ المالية العامة الواردة في فكر ابن خلدون ومقارنتها بالنظريات المعروفة في علم المالية العامة لمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف فيما بينها وسنتتبع الخطوات الآتية للوصول إلى ذلك:

أولا: مفهوم علم المالية العامة

يرجع القول بأن نشأة المالية العامة ترجع إلى وجود الدولة ذاتها، ذلك أن الكثير من الحاجات العامة التي يحتاج الإنسان إلى إشباعها تستمد من وجود المجتمع مع ما يفرضه من اعتبارات المحافظة على الحياة المشتركة لأفراده، كالحاجة إلى الأمن الداخلي، وصد العدوان الخارجي، والحاجة إلى العدالة [1].

ورغم اختلاف مفاهيم المالية إلا انه يمكن اعتماد التعريف الآتي بقصد التوضيح فحسب.

"تهتم المالية العامة بدراسة العلاقات القانونية والاقتصادية التي تنشأ عندما تقوم الدولة بالنشاط المالي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة".[2]

ويتبين من هذا التعريف أن المالية العامة هي ذلك النشاط المالي الذي يهدف إلى التكفل بإشباع الحاجات العامة التي يشترك فيها بسائر أفراد المجتمع، وهذا الإشباع تنشأ عنه علاقات قانونية واقتصادية يكون من وظائف الدولة أن تنظمها وتسهر على حسن تطبيقها بما يتلاءم مع الزمان والمكان، وتعتبر الإيرادات والنفقات من أهم مكونات المالية العامة وسنوضح كل منهما باختصار فيما يلي:

ثانيا: مكونات المالية العامة

تعتبر النفقات والإيرادات من أهم مكونات المالية العامة، وسنوضح مفهوم كل منهما باختصار فيما يلي:

(1) زكريا محمد بيومي، المالية العامة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص05.
(2) أنس بن صالح زمراني، المالية والسياسة المالية، المطبعة الوطنية مراكش، 2000، ص07.

أ. الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الضرائب والرسوم والغرامات، وإيجارات الأراضي، وعقارات الدولة، والقروض الداخلية منها والخارجية والمنح والإعانات الدولية[1].

ب. النفقات العامة:

النفقات العامة هي مبالغ نقدية تقوم الدولة بإنفاقها على هيئاتها العامة، وعلى تقديم السلع والخدمات العامة في شتى ميادين الحياة، الاقتصادية للمجتمع، كما تقوم بتقديم إعانات مختلفة، مثل إعانات التعليم وإعانات التصدير، وبعض الإعانات الاجتماعية، ثم الإنفاق على استثمارات القطاع العام[2].

الفرع الثاني: المالية العامة عند آدم سميث

لقد جاءت مساهمة آدم سميث في المالية العامة في الجزء الخامس من كتابه ثروة الأمم، حيث يقدم آدم سميث آراءه حول المالية العامة على ضوء آرائه التي جاءت في وظيفة الدولة التي ينظر إليها كحارس للأمن فيجنبها التدخل في الحياة الاقتصادية.

وفي بداية تحليله لهذا الموضوع يقرر سميث بأن مصدر الضرائب التي تجبيها الدولة هو الفائض الاقتصادي الذي يغله العمل المنتج، كما يعتقد سميث أن الضرائب المباشرة على الأجور سوف يقع عبؤها على الممولين أي أصحاب العمل، فيقومون بتحويل عبء الضريبة إلى المستهلكين فإذا لم يفلحوا في ذلك فلا بد من انخفاض الطلب على العمالة لتقلص أرباح أصحاب الأعمال بمقدار الضريبة، ويعارض سميث مثل هذه العملية لأنه يرى صعوبة تقدير قيمة رأس المال، ومن

(1) علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار الزهران، عمان، 2000، ص17.

(2) نفس المرجع السابق، ص17.

السهل التنقل به إلى نواحي أخرى عندما ينتقل عبء الضريبة بعكس الأرض التي تعتبر ثابتة ولا يمكن نقلها.

وكذلك لا يحبذ آدم سميث فرض ضرائب على الأرباح لاعتبارها عائد المخاطرة الذي يمتاز بالاعتدال في نظر آدم سميث، ولأن الممولين يتهربون من الاستثمار في المشاريع التي تفرض عليها مثل هذه الضرائب[1].

ويتبين بعد هذا أنه لم يبق إلا الريع كمصدر للضرائب في نظر آدم سميث، وهذا قد يدل على تأثر آدم سميث بالفيزوقراط ومبدأ الضريبة الموحدة، غير أن ريكاردو يذهب إلى نفس هذه النظرة حيث يرى بأن الريع هو أنسب مورد لنفقات الدولة، لأن ريع أراضي البناء والأراضي الزراعية هو دخل يعود على أصحابه دون عناء، وعليه فإن اقتطاع الضرائب من هذا النوع من الدخول لا يؤدي إلى الضرر ولا ينجم عنه أي رد فعل مضاد، كما أنه لا ينقص من النشاط الاقتصادي بصفة عامة والصناعي بصفة خاصة كنتيجة لفرض مثل هذا النوع من الضرائب، ونتيجة لهذا اعتبر بعض المحللين أن سميث يخدم بهذا الاتجاه فئة الرأسماليين الصناعيين، ويعادي ملاك الأرض، حيث تركز موقفه بخصوص نظام الضرائب الأمثل نحو تشجيع تكوين رؤوس الأموال والقضاء على كل ما يعرقل نشاط أرباب العمل وهي الفئة الناهضة المتقدمة.

ويمكن تلخيص القواعد الأربعة[2] التي طالب آدم سميث بمراعاتها عند فرض الضرائب فيما يلي:

أولا: مبدأ العدالة والمساواة:

يقصد آدم سميث بمبدأ العدالة الضريبية مساهمة الأفراد في نفقات الدولة كل حسب مقدرته، أي حسب الدخل الذي يتقاضاه، ويربط آدم سميث العدالة في

(1) عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص580.
(2) نفس المرجع السابق، ص587.

الضريبة بعموميتها، أي يتم فرضها على كل الأشخاص والأموال في الدولة ولا يعفى منها أحد بدون مبرر، إلا انه نبه إلى أخذ الظروف الاجتماعية للمكلف، لأن تحقيق العدالة الضريبية من الصعوبة بمكان، ولا سيما في حالة غياب المراقبة التي تسهر على عدالة التوزيع.

ثانيا: مبدأ الملاءمة:

ينظر آدم سميث إلى مبدأ الملائمة من زاويتين، زاوية الدافع للضريبة والذي يجب أن يتلاءم قيمة الدفع وزمانه مع القدرة التكليفية للممول، أما الزاوية الثانية فهي حق الدولة الذي يجب ان يصل إليها كاملا غير منقوص ومغشوش.

ثالثا: مبدأ اليقين:

يطالب آدم سميث بأن يحتوي التشريع الضريبي على مجموعة من المبادئ التي تحدد الأساس الذي يحتسب بموجبه الضرائب وكذلك تحديد الزمن الملائم لاقتطاعها وطريقة دفعها، والأسباب التي أدت إلى فرضها، وهذا حتى يكون أمر الضريبة واضح للمكلف.

رابعا: مبدأ الاقتصاد

وفي هذا المبدأ يحث آدم سميث المكلفين بالجهاز الضريبي على تقليل تكاليف الجباية، والاقتصاد فيها ما أمكن، وحتى لا تتآكل الضريبة قبل وصولها إلى الوعاء الضريبي.

ولقد كانت المالية العامة في ظل ما يسمى بالمدرسة التقليدية تابعة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي كان ينادي بها أنصار هذه المدرسة، وقد بدأت بعد تخطي النظام الرأسمالي مرحلة تراكم الأموال والتحول الصناعي الذي ظهر بشكل جلي في المدرسة التجارية، وقد تركزت الفكرة الأساسية على ما يسمى بالدولة الحارسة، أي ترك الأفراد أحرارا في ممارسة نشاطهم في ظل المنافسة الكاملة

وقوانين السوق، لأن هذه الحرية كفيلة بتحقيق المصلحة العامة، وعلى هذا فلا يجب على الدولة أن تتدخل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأن يقتصر دورها ما أمكن على القيام بالوظائف التقليدية. كتوفير الأمن الداخلي والأمن الخارجي، وإقامة العدالة بين الأفراد، بالإضافة إلى قيامها ببعض المشاريع ذات النفع العام والتي لا يقوى الأفراد على الاستثمار فيها.

ويطالب الكلاسيك أن يكون دور الدولة العامة محايدا، أي لا يهدف إلا على الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها على المرافق التقليدية.

وتعتبر النظرية المالية الكلاسيكية نتيجة منطقية وصدى للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، التي تقوم على قانون "ساي" وما يتفرع عنه من افتراض اتجاه النظم الرأسمالية تلقائيا إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع[1].

وبهذا يتحدد دور المالية العامة ضد الكلاسيك بتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الخدمات مع توزيع أعباء الدولة توزيعا عادلا دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي آخر.

ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقوم قيام المالية العامة على عدة قواعد مالية أهمها حياد المالية العامة ووجوب ضغط حجم الميزانية العامة من حيث الإيرادات والمصروفات بالقدر الذي يمول وظائف الدولة المحدودة التي ينبغي عليها تغطية النفقات العامة عن طريق الإيرادات العادية دون الالتجاء إلى القروض العامة أو زيادة الإصدار[1].

(1) عبد الحميد محمد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، السنة غير مذكورة، ص06.

(2) نفس المرجع السابق، ص07.

الفرع الثالث: المالية العامة عند كينز:

مع نهاية الحرب العالمية الأولى تعرض النظام المالي الذي يعتمد على الحرية الاقتصادية لكثير من الانتقادات اثرت فيه تأثيرا بالغا نتيجة الدورات الاقتصادية المتزايدة التي عجزت سياسة الحرية الاقتصادية واحلال الدولة المتدخلة محل الدولة الحارسة[1].

لهذا فقد بدأت الدولة في التدخل بعد تعاقب الأزمات الدورية الرأسمالية، وذلك للتخفيف من آثارها ومعالجة بعض المسائل الاجتماعية.

ولكن مع حدوث ازمة (1929– 1933) وهبوطها بمستويات الإنتاج والتشغيل إلى أدنى مستوياتها لم تعرفه الدول الرأسمالية من قبل، وفي خضم هذه الظروف أصبح لا مفر من تدخل الدولة وقد ساعد على تسريع هذه الظروف السياسية الجديدة ظهور التحليل الكينزي في سنة 1936 حين طرح كينز نظرية من خلال مؤلفه المعنون بـ: "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" والتي حاول من خلالها كينز الكشف عن طبيعة الأزمة وأسبابها حيث أرجعها إلى خطأ الأسس التي يقوم عليها المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي يرتكز في المالية العامة على مبدأ الدولة الحارسة.

لقد كانت نظرية كينز نقطة تحول في النظام الرأسمالي الحر، حيث بدأ كينز بنقد النظرية الكلاسيكية بشكل واسع حيث رفض كينز قانون "ساي" الذي يفترض بأن العرض يخلق الطلب، وأن الحرية الاقتصادية واليد الخفية لآدم سميث التي تفترض تلقائية التشغيل الكامل، وتوصل إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، ولذلك نادى كينز بخروج المالية العامة والسياسية المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية عن تلك القوانين التي

(1) رفعت المحجوب، الاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص104.

رسمتها المدرسة الكلاسيكية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة، عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

إن نظرية كينز جعلت من المالية العامة تتخلى عن القواعد التقليدية وتنتهج مفهوما وظيفيا يقتضي بموجبه استخدام المالية العامة كأداة رئيسية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على المستوى الطلب الفعال في الاقتصاد[1].

إن الدور الذي حدده كينز لتقوم به المالية العامة هو ذلك الأثر الذي ينتج عن النفقات والإيرادات العامة، فالنفقات في نظر كينز لم يعد يقتصر دورها على سير المرافق العامة التقليدية ولكن إحداث آثار اقتصادية واجتماعية هامة مثل زيادة الطلب الفعال عند ظهور الركود الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي وتوزيعه، وغيرها من الآثار الإيجابية في نظر كينز، أما دور الإيرادات العامة فأصبح عند كينز وسيلة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي نطاق الضرائب استخدمت لإعادة توزيع الدخول والثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الإنتاج القومي، أما القروض فتستخدمها الدولة بغرض القيام بتغيرات اقتصادية واجتماعية في المجتمع.

المطلب الثاني:

المالية العامة عند ابن خلدون:-

يرى ابن خلدون أن المال هو الركن الثالث الذي تقوم عليه الدولة ويستقر عليه السلطان إلى جانب الركنين العسكري والإداري، فهو يرى أن المكلف بتسيير أموال الدولة ينفرد بجزء من رئاسة الدولة، بل أن ابن خلدون يذهب إلى اعتبار أن

(1) زكريا محمد بيومي، مرجع سابق، ص29.

وظيفة الدولة الأساسية هي فرض النظام وجباية الأموال وحماية الحدود، فإذا عجزت عن القيام بأحد هذه المهام فمقوماتها ناقصة.

وسنحاول أن نتتبع مساهمة ابن خلدون في المالية العامة للدولة لتوضيحها ومقارنتها بمساهمات رواد الفكر المالي في العصر الحديث وهذا في الفروع الآتية:

الفرع الأول: تطور الإيرادات المالية وآثارها الاقتصادية عند ابن خلدون

لقد اهتم ابن خلدون اهتماما كبيرا بالجانب المالي للدولة ذلك أنه يعتبر المال ركن أساسي من أركان الملك، ولذلك فقد ربط ابن خلدون بين الأطوار السياسية التي تمر بها الدولة وبين المداخيل الجبائية، فهو يؤكد أن الجباية في المراحل الأولى لنشوء الدولة تكون قليلة العدد، ولكن مداخيلها رغم ذلك تكون وفيرة عكس الوضع الذي تكون عليه في نهاية عمرها.

يقول ابن خلدون: "اعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية فتكون بذلك قليلة الحاجات، عدم الترف وعوائده فيكون خراجها وإنفاقها قليلا، فيكون في الجباية حينئذ وفاء بأزيد منها بل بفضل كثير عن حاجاتهم ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضارة والترف وعوائدها وتجري على نهج الدول السابقة قبلها، فيكثر لذلك خرج أهل الدولة ويكثر خراج السلطان خصوصا كثرة بالغة بنفقته في خاصته وكثرة عطائه ولا تفي بذلك الجباية فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية"[(1)].

ويتبين من هذا أن الدولة في مراحلها الأولى لا يستخلص من الناس إلا الجبايات الشرعية مثل الزكاة والخراج والجزية وهي جبايات منخفضة، وذلك لغلبة كرم طبائع البداوة وسماحة الدين الحنيف وخفض الجناح والتغاضي عن الجباية.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص250.

أما إذا كانت الدولة قد بدأت في الأخذ بدين الحضارة والترف، وبدأت تجري على نهج من سبقوها فإن نفقاتها تزداد وتكثر حتى تعجز الجباية عن الوفاء فتضطر الدولة إلى اللجوء إلى زيادة أنواع الضرائب لسد العجز.

ويمكن أن نشخص ترابط التطور السياسي للدولة مع الزيادة الحاصلة في الجباية عند ابن خلدون فيما يلي:

أ. طور الظفر والغلبة وبداية نشوء الدولة ←——— يقابله فائض في الإيرادات.
ب. طور التمكين للحكم والاستبداد بالسلطة←——يقابله زيادة الموارد المالية الجبائية.
ج. طور القوة للحكم والسيطرة والتحكم ←——— يقابله ظهور العجز في الجبايات.
د. طور المسالمة والقناعة ←——— استحداث رسوم وضرائب جديدة.
ه. طور التبذير والإسراف ←—— تقلص الاستثمارات وتقلص الجبايات ونهاية الدولة.

ومن هذا يتبين لنا أن ابن خلدون تتبع تغيير النفقات حسب المرحلة العمرية للدولة ويبين أسباب ارتفاع وانخفاض الجباية.

الفرع الثاني: أثر الأنشطة المالية في التوازن الاقتصادي

تكلم ابن خلدون عن رسوخ الحضارة والتقدم، ويبين بأن للدولة شأن كبير في التقدم والازدهار وذلك من خلال السياسة المالية وأسلوب الإنفاق العام.

فمتطلبات الحضارة تدفع إلى الزيادة في الإنفاق العمومي وارتفاع حجم هذا الإنفاق يستدعي الرفع في مستوى الدخل العام دون تخفيض الطلب، لأن اقتناء الكماليات يصبح سائدا بين أغلبية الأفراد، وطبقات المستهلكين.

وقد بين ابن خلدون بأن العلاقة التبادلية بين حسن توجيه النفقات العامة والنمو الاقتصادي المفضي إلى نمو الثروات وتراكم الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة مما يؤدي إلى زيادة نفقاتها، وقد رفض حبس أموال الجباية عن

التداول "الاحتجان" بقصد تكوين احتياطيات لمواجهة المستقبل وقد استعان في تبرير هذه الفكرة بما يعرف اليوم في الفكر الاقتصادي المعاصر بالآثار الانكماشية الناتجة عن الاكتناز أو فائض الميزانية[1].

ومما تقدم يتبين بأن ابن خلدون ركز على تأثير النفقات العامة في تنشيط الحياة الاقتصادية والوصول إلى ما يسميه الكلاسيك بالتشغيل الكامل أو التوازن كتاجر ومنتج ودعوتها لأن تقوم بوظائفها التي حدد مالها وهي حماية الأمن، وإقامة العدالة مثل ما نادى به الكلاسيك في مبدأ الدولة الحارسة إلا أن ابن خلدون يدعو الدولة بإلحاح إلى أن تمارس في إقامة التوازن وتحقيق النمو عن طريق أدوات السياسة المالية.

يقول ابن خلدون: "إن الحضارة...أحوال عادية زائدة على الضرورة من أحوال العمران زيادة تتفاوت بتفاوت الرفاهية وتفاوت الأمم في الكثافة والقلة، تفاوت غير محدود وذلك كله إنما يجيء من قبل، لأن الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها"[2].

وهكذا يقرر ابن خلدون أن للجبايات تأثيرا واضحا على الاقتصاد بصفة عامة وذلك لتحقيق التشغيل الكامل، وقد جعل ذلك مرهونا بجهود الدولة وسياستها المالية وفي هذا يقول ابن خلدون: "وإذا أفاظ السلطان عطاءه وأمواله في أهل دولته انبثت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم...فعلى نسبة حال الدولة يكون يسارا الرعايا، وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون مال الدولة"[1].

ومن هنا يتبين بأن العلاقة بين زيادة النمو والانتعاش وبين زيادة النفقات العامة علاقة تبادلية تسير في حركية تراكمية من زيادة في النفقات العامة إلى

(1) ربيع محمود الروبي، مرجع سابق، ص314.
(2) المقدمة، مرجع سابق، ص232.
(3) المقدمة، مرجع سابق، ص334.

زيادة في الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى نمو في الإيرادات العامة، ومن ثم النفقات العامة.

أما في الناحية العكسية والتي في حالها تحجم الدولة على الإنفاق العام وتحبس الأموال والجبايات فلا تنفقها على المصالح العامة فإن ذلك يؤدي إلى تقلص الطلب ويبدأ الانكماش في الظهور وكلما زاد حبس الأموال كلما ظهر الكساد وعم.

يقول ابن خلدون: "إن الدولة والسلطان مادة العمران فإذا احتجن السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها، قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والخاصة... وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق...فيقع الكساد حينئذ في الأسواق"[1].

الفرع الثالث: أهم قواعد الجباية عند ابن خلدون

تناول ابن خلدون أهم قواعد الجباية التي يجب أن يقوم عليها نظام الضرائب الأمثل والتي تقود في نظره إلى وجود نظام جبائي وضريبي عادل يكون قادرا على دفع عجلة النمو والانتعاش الاقتصادي للمجتمع وسنتناول أهم هذه القواعد في النقاط الآتية:

أولا: الملائمة "الاعتدال"

يرى ابن خلدون أن الاعتدال في جباية الأموال وملاءمة الضرائب تفرض عليهم لمقدرتهم على الدفع، وعدم تحميلهم ما لا يطيقون يؤدي إلى وجود مناخ اقتصادي قادر على دفع هممهم نحو الإنتاج أكثر وتعداد الوظائف مما يجعل المجتمع في حركية اقتصادية تعود على الفرد والدولة بالخير الكثير والعكس يكون صحيحا.

(1) نفس المرجع، ص25.

يقول ابن خلدون معتمدا وصية طاهر بن الحسين لابنه في هذا الجانب: "انظر هذا الخراج...لا تأخذ منه فوق الاحتمال، ولا تكلف أمرا فيه شططا، فخذهم ما أعطوك من عفوهم ونفذه في قوام أمرهم وتقويم أمورهم"(1).

ويمكن أن نستخرج أسس الملاءمة من هذا النص فيما يلي:

أ. المعرفة التامة بالاحتياجات الجبائية، "أنظر هذا الخراج".

ب. عدم الاقتطاع فوق القدرة الاحتمالية للأفراد، "لا تأخذ منهم فوق الاحتمال".

ج. الابتعاد عن الظلم الضريبي على الأفراد، "ولا تكلف أمرا فيه شططا".

د. الاقتطاع من فضائل الأموال دون الإجبار، ونفذه في قوام أمرهم وتقويم أمورهم".

ومن هذا يتبين أن ابن خلدون تفطن لهذه القاعدة المهمة في المالية العامة وبمقارنة ما جاء في هذه القاعدة إلى صياغة قانونه في الانتعاش والتقهقر إلى هذا الاكتشاف الاقتصادي العلمي قبل أربعة قرون من آدم سميث.

ثانيا: المساواة

يعتقد ابن خلدون بأن المساواة في توزيع عائد الإيرادات والاستفادة من إنفاقه يؤدي إلى وجود التماسك الاجتماعي الذي يعتبر حصن الدولة وعافيتها لشعور الأفراد بالعدل وعدم استحواذ السلطة وحاشيتها على ما الناس فيه سواء، ولهذا يقول ابن خلدون في السياق السابق: "أنظر هذا الخراج الذي استقامت عليه الرعية وجعله الله عزة ورفعة ولأهله توسعه ومنحه ولعدوه كبتا وغيضا، فوزعه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم، ولا تدفعن شيئا منه عن شريف لشرفه، ولا لغني لغناه ولا عن كاتب لك لأحد من خاصتك ولا حاشيتك"(2).

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص302.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

ويمكن ان نستخرج من هذه الفقرة أسس المساواة في توزيع الإيرادات العامة في النقاط الآتية:

أ. الأموال العامة أساس استقرار المجتمع، "انظر هذا الخراج الذي استقامت عليه الرعية".

ب. قوة الدولة وعزتها من قوة أموالها العامة، "عزة ورفقة لأهله وتوسعه ومنحة".

ج. أسس توزيع المال العام هي الحق، العدل، التسوية، "فوزعه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية".

د. عدم محاباة أهل الجاه والشرف في المال العام، "ولا تدفعن شيئا منه لشريف لشرفه ولا لغني لغناه".

ه. عدم محاباة الخاصة والحاشية في المال العام، "ولا عن كاتب لك، ولا لأحد من ما خاصتك ولا حاشيتك.

ويتبين من هذه النقاط أن ابن خلدون قد قدم أطرا لكيفية إنفاق المال العام بحيث يعمل في صالح الأفراد والجماعة، ويؤدي قطعا تطبيق مثل هذه القواعد إلى الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، وقد يكون هذا التحليل المالي الذي أورده ابن خلدون والذي استقاه من الفكر الاقتصادي الإسلامي سابقا للتحاليل المالية التي قدمها رواد المدرسة الغربية "التقليديون" بأن ابن خلدون في تحليله المالي لقاعدة المساواة في توزيع الإيرادات العامة يعتبر رائدا من رواد هذا الفكر.

الفرع الرابع: مكونات الإيرادات العامة عند ابن خلدون

إن ابن خلدون الذي ينتمي إلى المدرسة الإسلامية، والذي يعتبر من خيرة فقهاء زمانه ما كان ليخصص جانبا من مقدمته لتصنيف الإيرادات العامة، لأنها معروفة وبديهية، ولكنه تخصص في دراسة آثارها الإيجابية والسلبية على الحركية الاقتصادية للمجتمع، ومع علمه هذا إلا أن ضرورة تحليله لآثارها ذكر في جوانب المقدمة أهم مكونات الإيرادات العامة نذكرها مختصرة في النقاط الآتية:

أولا: المغارم الشرعية

عالج ابن خلدون في جوانب متعددة من مقدمته الموارد الشرعية للإيرادات في الدولة كما عاصرها، وأهمها الزكاة والخراج والجزية وغيرها، وبين ابن خلدون أن هذه المغارم محكومة بحدود شرعية من حيث معدلها ومواردها ومصاريفها، ولهذا فقد ركز على آثارها في المجتمع.

ثانيا: المكوس

تكلم ابن خلدون على أنواع من المكوس كما لاحظها في الحياة الاقتصادية التي كان يعيش أحداثها ويسجل ظواهرها وبين أن آثارها تعود سلبا على الاستثمار عند الأفراد، ولذلك حارب ابن خلدون هذه الظاهرة وبرهن بأن التوسع في أشكالها وأنواعها من الاقتطاعات تؤول بالدولة إلى نهايتها. يقول ابن خلدون: "إن المكس داخل في قيم المبيعات وأثمانها"[1].

ثالثا: الأموال المصادرة

إن تلك الأحداث السياسية المتسارعة والمضطربة التي لا تكاد تعرف استقرارا، جعلت ابن خلدون يتفطن إلى كثير من الظواهر ومنها ظاهرة الثروات الآتية من المحسوبية واستغلال النفوذ والجاه، هذه الثروات عادة ما يتحصل عليها الحكام وأصحاب الجاه والقوة عن طريق المصادرة بشتى أنواع الحيل المدعمة بالقوة والجبروت، وفي هذا يقول ابن خلدون: "ثم تشتد حاجة صاحب الدولة إلى المال، وينفق أبناء البطانة والحاشية ما تأثله آباؤهم "ما جمعوه لهم" من الأموال في غير سبيلها ويرى صاحب الدولة أنه أحق بتلك الأموال التي اكتسبت في دولة سلفه وبجاههم فيصطلمها "يستأصلها"، وينتزعها منهم لنفسه شيئا فشيئا، واحدا بعد واحد على نسبة رتبهم وتنكر الدولة لهم"[2].

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص249.

(2) لنفس المرجع، ص297.

رابعا: الضرائب غير المباشرة وراجعية الضرائب

إن المغارم الشرعية في نظر ابن خلدون هي الضرائب المباشرة، وهي تتحدد بقواعد شرعية ملزمة غير قابلة للتغير، أما الضرائب الغير مباشرة فهي تلك الضرائب المستحدثة، وبين هذه الضرائب المستحدثة يرجعها التاجر أو المنتج على أثمان مبيعاته وبذلك ينقلها إلى عبء المستهلك، وهو عامة الشعب الذي يدفعها في صورة غلاء في ثمن المبيعات[1].

يقول ابن خلدون: "فيستحدث صاحب الدولة أنواع من الجباية "الضرائب" يضربها على البيعات ويفرض لها قدرا معلوما على الأثمان في الأسواق، وعلى أعيان السلع في أموال المدينة.. وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة فتكسد الأسواق لفساد الآمال، ويؤذن ذلك باختلال العمران"[2].

ويفرق ابن خلدون بين الضرائب المباشرة والتي قلنا بأنها ثابتة في المقدار، معلومة المصارف وبين تلك التي تفرضها الدولة وهي من أنواع الضرائب الغير مباشرة ويربط ظهور هذه الأخيرة بالتطور الاقتصادي والحضاري بصفة عامة، إذ يعتبر أن الدولة عندما يزداد ترفها فإن نفقاتها تزداد وتتنوع حتى يحصل عجز في الميزانية ويبدأ في التفاقم وكلما ازداد العجز كلما لجأت الدولة إلى زيادة الموجود من الضرائب واستحداث أنواعا أخرى منها وهكذا تزداد تدريجيا مع عظم النفقات السلطانية وهكذا حتى يحدث الضرر بالدولة.

يقول ابن خلدون: "ثم لا تلبث الدولة أن تأخذ بدين الحضارة في الترف وعوائدها، وتجرى على نهج الدول السابقة لها، فيكثر لذلك خرج أهل الدولة، ولا تفي بذلك الجباية فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجباية لما تحتاج إليه الحامية من العطاء والسلطان من النفقة فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع أولا "مختلف

(1) محمد عبد المنعم الجمال، مرجع سابق، ص605.

(2) المقدمة، مرجع سابق، ص257.

الضرائب والرسوم" كلما زاد الخرج والحاجات والتدرج في عوائد الترف وفي العطاء للحاشية، ويدرك الدولة الهرم وتضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال... وتكثر العوائد "تغير النمط الاستهلاكي حيث تصبح الكماليات ضروريات" ويكثر بكثرتها أرزاق الجند وعطائهم فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية "الضرائب"[1].

ومن هذا التحليل العلمي القيم يتميز ابن خلدون عن غيره من محللي النظام الجبائي، كما يعتبر ابن خلدون أول من عرف مبدأ راجعية الضرائب قبل أن يعرفها اقتصاديو العصر الحديث بقرون، مشيرا بذلك إلى أن الممول النهائي لهذه الضريبة هو المستهلك وليس التاجر أو المنتج.

كما يرى ابن خلدون أن هناك علاقة طردية بين زيادة الإنفاق العام وزيادة الرفاه العام، ففي رأيه أنه كلما زاد حجم الإيرادات والنفقات العامة كلما زادت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية تقدما وتحسنا، ويكون ذلك بانخفاض أسعار المواد الضرورية كالخبز وغيره وارتفاع أسعار المواد الكمالية كالأدم والفواكه وغيرها.

ويمكن القول أن ابن خلدون يتحدث عن حالة مثالية تتعلق بتحقيق التوازن المالي ومنه الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتكافئ في الجانب المالي كفتا الإيرادات والنفقات، وتتكافئ في الجانب الاقتصادي كفتا الموجودات الاقتصادية أي السلع والخدمات وحجم السيولة النقدية[2].

---

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص297.

(2) عبد السلام بلاجي، المالية العامة عند الماوردي وابن خلدون، دار الكلمة للتوزيع والنشر، المنصورة، 2000، ص128.

يقول ابن خلدون: "..ومتى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر"[1].

إذن فالدخل والخرج إذا زادا أدى ذلك إلى زيادة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، أي أن ابن خلدون يعتقد أن التوازن المالي في الدولة هو نقطة الانطلاق نحو التقدم والرقي.

ونستنتج من دراستنا للمالية العامة بين ابن خلدون ومفكري المدرسة الغربية بأن ابن خلدون قد حلل هذا الموضوع بعمق وشمولية مقدما للدراسات الاقتصادية والمالية نموذجا تحليليا ديناميكيا لم يعرف في الفكر الاقتصادي إلا حديثا.

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص258.

الملحق الأول(1)

المصطلحات الاقتصادية ومدلولها المعاصر

مسلسل	المصطلح الخلدوني الاقتصادي	مرادفه أو مدلوله المعاصر
01	الكسب	تحصيل المال من خلال السعي أو هو قيمة العمل البشري أو هو الدخل.
02	المعاش	تحصيل الرزق وطلبه– الدخل في مستوى الحاجة والضرورة.
03	الرزق	ما يقدره الحاكم من مال لشخص بصفة دورية– ما ينتفع به الفرد.
04	العمران	الاجتماع البشري.
05	الحاجة	ما يتطلبه الانسان من ضروريات وحاجيات وتحسينات.
06	العلاج	الصناعة– التحوير.
07	مواعين– آلات	أجهزة وأدوات وآلات– رأس المال العيني.
08	التعاون	الاجتماع على عمل ما.
09	الكفاية	ما يفي بالحاجة.
10	الصنائع	الصناعات.
11	التوسط	الرقي والرفاهية.
12	زكاة المنابت	خصب التربة.
13	رغد العيش – الانغماس في العيش	الرفاهية والرخاء.

(1) شوقي أحمد دنيا، ابن خلدون "مؤسس علم الاقتصاد"، مؤسسة الرسالة، السعودية، 1993، ص ص 191-196.

مسلسل	المصطلح الخلدوني الاقتصادي	مرادفه أو مدلوله المعاصر
14	قلة الوجد	ضعف الدخل وقلته.
15	سد الخلة	حفظ الحياة– سد الرمق
16	السنون	القحط والجدب والمجاعات.
17	نحلة العيش	اسلوب ونمط المعيشة.
18	الفلح	الغرس والزرع.
19	الكن	المسكن.
20	اتساع الأحوال	تحسن الأوضاع الاقتصادية.
22	الترف	المبالغة في الرفاهية.
23	تفاوت الأحوال	تفاوت الدخول والثروات.
24	الاعتمار – المعتمرين	أعمال العمران والقائمون عليها.
25	انتهاب	سلب وغضب.
26	انقباض اليد	الامتناع عن فعل الشيء.
27	ابذعر الساكن	فر وهرب.
28	تسديد الأحوال	تحسين الأوضاع.
29	المواد	المستلزمات.
30	العوائد	العادات.
31	نافلة العيش ورقته	ضد الخشونة العيش الرفه.
32	الأعطيات	الدخول الحكومية، ما يحصل عليه العاملون لدى الدولة.
33	الخرج	الإنفاق.
34	الجباية	الإيرادات العامة.
35	المكوس	الضرائب غير المقررة شرعا.
36	أطوار	مراحل.

مرادفه أو مدلوله المعاصر	المصطلح الخلدوني الاقتصادي	مسلسل
ضد الحضارة.	البداوة	37
التجويد والإتقان.	الاستجادة	38
جمع فاعل– العمال.	الفعلة	39
يطلق على الإدارة والتنظيم كما يطلق على بعض الآلات.	الهندام	40
درجات النمو والأوضاع الاقتصادية.	أحوال الوجود والعمران	41
الختم على النقود بطابع حديد– النظر في النقود المتعامل بها.	السكة	42
يحتاج إليه عامة الناس.	تعم به البلوى	43
ما يتوزع على الناس من الفرائض المالية الحكومية.	الوزائع	44
ما يفرض على الأموال من فرائض حكومية.	الوظائف	45
حسن الأوضاع– الرواج.	الاغتباط	46
ادعاء الغنى والثروة.	التحذلق	47
الفلاحون– الأجراء.	الأكرة	48
حدود ومنافذ الدولة.	الأبواب	49
ضد نفاق السوق– طلب متدني.	كساد السوق	50
تحرك الأسعار إلى أعلى	حوالة الأسواق	51
وفرة الإيرادات العامة.	أدرار الجباية	52
المنافسة.	المزاحمة	53
النقود.	المال الناض	54
مخزون سلعي مكدس.	عروض جامدة	55

مسلسل	المصطلح الخلدوني الاقتصادي	مرادفه أو مدلوله المعاصر
56	ائتلاف الأحوال	التدهور.
57	تأثل المال	تكوين وتراكم الأموال.
58	اصطلام الأموال	انتزاعها ومصادرتها.
59	احتجان الأموال	حبسها وكنزها.
60	الانقباض عن السعي	ترك النشاط الاقتصادي.
61	استعطبت الأحوال	فسدت وتدهورت.
62	خف الساكن	قل.
63	متمول	مال معد للنمو والغنى.
64	الاعتمال	ممارسة العمل الاقتصادي.
65	العمل في غير شأنه	العمل في غير تخصصه.
66	القصد في النفقات	تقليل الإنفاق.
67	تلاشي الأحوال	تدهور الأوضاع الاقتصادية.
68	وفور العمران	المزيد من الرخاء والنمو والرواج.
69	احتكار الزرع	تخزين الزرع.
70	تراجع العمران	التدهور والاضمحلال.
71	المحال	الخشبة التي تساعد البناء السقالة.
72	عظم الأحوال	الغنى واليسار.
73	المستام	المشتري — الطالب.
74	سهولة المعاش	انخفاض تكاليف المعيشة.
75	عز وجوده	قل وجوده وعرضه.
76	ضعف الأحوال	انخفاض مستوى المعيشة.
77	مؤنة	تكلفة ونفقة.
78	الأغراض	الرغبات.

مسلسل	المصطلح الخلدوني الاقتصادي	مرادفه أو مدلوله المعاصر
79	الثروة	المال الكثير.
80	الفضلة	الفائض الاقتصادي.
81	قلة الغبطة	تناقص العائد.
82	فائدة العقار	الدخل المتحصل من العقار.
83	استدعاء الصنائع	الترابط الصناعي.
84	الرياش	الكسب الكبير الزائد عن الحاجة.
85	مفادات	الأموال المتحصل عليها.
86	الجاه	النفوذ- قدرة حاملة للشخص على أن يقوم الآخر ببعض عمله.
87	تنفق السلعة	تطلب بقوة.
88	الربح المتوسط	ربح الوحدة من المبيعات.
89	الحسبان	الحساب والأعمال المحاسبية.

الملحق الثاني
أهم مصطلحات ابن خلدون[1]

بيان:

نثبت فيما يلي أهم الكلمات والمصطلحات التي استعملها ابن خلدون في مقدمته، والتي يتوقف على فهمها، فهم كثير من جمله وعباراته، وبالتالي كثير من أفكاره وآرائه.

وكما سيلاحظ القارئ فقد اعتمدنا الإيجاز، قدر الإمكان، في الشرح والتفسير معززين المعنى الذي نقترحه لكل مصطلح بجملة أو فقرة في نفس المعنى من كلام ابن خلدون، ومحيلين إلى مقدمته.

وتسهيلا للرجوع إليها فقد عمدنا إلى ترتيبها حسب الحروف الهجائية، مراعين الحرف الأول من الكلمة– بعد إسقاط حرف التعريف "الـ" – ودون أن نأخذ بعين الاعتبار أصلها اللغوي الذي اشتقت منه، وبالإضافة إلى ذلك فقد عمدنا إلى ترقيم هذه المصطلحات حتى تسهل الإحالة عليها عند الضرورة داخل هذا الملحق نفسه، أما بخصوص الإحالات فقد تتبعنا فيها الطريقة التالية:

1. الأرقام المصحوبة بحرف "ج" تحيل إلى المقدمة، فالرقم (496ج2) مثلا يشير إلى صفحة 496 من الجزء الثاني من المقدمة (طبعة لجنة البيان العربي، القاهرة وتحقيق علي عبد الواحد وفي ط2 فيما يخص الجزء الأول وط1 فيما يخص باقي الأجزاء).
2. أما الأرقام الأخرى المسبوقة بحرف "م" فهي تحيل إلى مصطلح مشروح في هذا الملحق، وهكذا فالرقم (م25) يشير إلى المصطلح رقم 25.

(1) محمد طه الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، دار النشر المغربية، 1982، ص 436-474.

1) الاستبداد: الاستقلال بالأمر، استقلال الوالي بولايته وإعلان خروجه عن السلطة المركزية.

- استقلال رئيس العصبية بالملك وثمراته دون أهل عصبته.
- الملك بالاستبداد: الملك التام. (م152).

2) استظهار: استظهرت الدولة بقبيلة ما، كسبت ولاءها وعززت نفسها بها مع تلك القبيلة مستقلة.

- الملك بالمظاهرة: النفوذ الذي تتمتع به القبيلة المتحالفة مع الدولة. (440ج2).

3) استبصار:

أ. التأمل والنظر والاعتبار، تحكيم العقل والضمير، يقول الغزالي (الاحياء ج 8 ص 32): العلوم التي تحصل "لا بطريق الاكتساب وحيلة الدليل تسمى إلهاما، والعلوم التي تحصل بالاستدلال تسمى اعتبارا واستبصارا.

- الاستبصار بالدين: الاهتداء بهديه (708ج 3).

ب. إن أقرب المصطلحات الحالية إلى مفهوم "الاستبصار" عند ابن خلدون هو: الوعي، والوعي الديني بالخصوص، "إن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية وتفرد الوجهة إلى الحق، فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم (= إذا حصل لهم وعي بوضعيتهم) لم يقف لهم شيء". (467ج2).

4) استعداد: الاستعداد القريب والاستعداد البعيد: معناه، كون الشيء يحتمل التحول إلى شيئين، ولكن هناك عامل يرجع تحوله إلى أحدهما دون الآخر، وحينئذ يكون ذلك الشيء مستعدا بالاستعداد القريب ليصير هذا ولا يكون

ذلك، فالماء مثلا فيه استعداد لأن يصير بخارا أو ثلجا، ولكن وجود الحرارة يجعله مستعدا بالاستعداد القريب لأن يصير بخارا، وبالاستعداد البعيد ليتحول ثلجا، الغزالي، مقاصد الفلاسفة ص 329.

وأحيانا يستعمل ابن خلدون الاستعداد الطبيعي بمعنى الاستعداد القريب. (982ج3).

- يستعمل ابن خلدون هذا المصطلح خاصة عند حديثه عن مراتب الوجود واتصال الأكوان بعضها ببعض: "ومعنى الاتصال في هذه المكونات (الموجودات الحادثة) إن آخر كل أفق منها مستعد بالاستعداد القريب لأن يصير أول أفق الذي يليه" (508ج1).

5) اصطلاح:

أ. التواضع والاتفاق: "فاصطلحت في كتابي هذا......"، "إن في أسماء البربر وبعض كلماتهم حروف ليست من لغة كتابتنا ولا اصطلاح أوضاعنا..." (408ج1) "إن الأوضاع اللغوية، إنما هي للمعاني المتعارفة، فإذا عرض من المعاني ما هو غير متعارف اصطلحنا على التعبير عنه بلفظ يتيسر فهمه" (1065ج3).

ب. اصطلاح التعليم: طريقته ومنهاج التدريس "لكل إمام من الأئمة المشاهير اصطلاح في التعليم يختص به" (985ج3).

ج. اصطلاح المتقدمين والمتأخرين: أو طريقة المتقدمين والمتأخرين في علم الكلام: الأولى تعتمد على الجدل الكلامي القائم على إخضاع الأدلة العقلية للعقائد الإيمانية، وعلى نظرية أن "بطلان الدليل يؤذن ببطلان المدلول" كما ذهب إلى القول بذلك الباقلاني.

وأما الطريقة الثانية فهي المعتمدة على المنطق باعتباره "قانونا للأدلة فقط" أي أداة للتفلسف لا جزءا من الفلسفة، ولم يعتمد أصحاب هذه الطريقة، ومنهم الغزالي نظرية بطلان الدليل ببطلان المدلول" (1047– 1048ج3).

6) أمة: يستعمل ابن خلدون هذه الكلمة في معناها الاصطلاحي القديم ويعني بها في الغالب القبيلة الكبيرة أو مجموعة قبائل يربط بينهما نسب عام، وأحيانا يستعملها بمعنى جنس: أمة العرب، أمة الفرس، وأحيانا أخرى يقصد بها أهل دين واحد: أمة الإسلام، أمة محمد....

والظاهر من كلام ابن خلدون أن الأمة أوسع من الشعب، "...إن الملك إذا ذهب عن بعض الشعوب من أمة فلا بد من عودته إلى شعب آخر منها ما دامت لهم العصبية" (448ج2) والشعب أوسع من القبيلة (م43).

7) إمكان: "الإمكان العقلي والإمكان بحسب المادة التي للشيء" (506ج2).

أ. نجد الفرق بين الامكانين واضحا عند ابن تيمية الذي يميز بين "الإمكان الذهني" و"الإمكان الخارجي".

الإمكان الذهني "هو أن يعرض للذهن شيء فيفترض وجوده، لا لعمله بوجوده، بل لعمله بعدم امتناعه، مع أن هذا الشيء قد يكون ممتنعا في الخارج، وأما الإمكان الخارجي فهو أن يعرض للذهن شيء فيقر بوجوده لعلمه بوجوده، أو بوجود نظيره، أو بوجود ما هو أبعد في الوجود منه، فإذا كان نظيره أو ما هو أبعد منه موجودا، كان هو موجودا بالأولى......"[1]

ب. وبناء على ذلك فإن ابن خلدون يقصد بـ "الإمكان العقلي" التصور العقلي المطلق، وبـ "الإمكان بحسب المادة التي للشيء"، الإمكان الواقعي الذي يمكن التحقق منه واقعيا بمطابقة ما في الفكر لما هو في الخارج.

(1) سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الاسلام، ص 226، دار المعارف، القاهرة 1967.

8) إمارة: يقصد ابن خلدون بـ "الإمارة" أسلوبا معينا في المعاش وطريقة خاصة في الحياة تعتمد على الجاه والسلطة لا على العمل والإنتاج ولذلك يصف الإمارة بأنها "ليست بمذهب طبيعي في المعاش" (899ج3) باعتبار أن المذاهب الطبيعية للمعاش هي القائمة على العمل والسعي كالفلاحة والتجارة والصناعة.

9) برهان: البرهان الطبيعي، البرهان الصناعي:

- البرهان الطبيعي، أو الوجودي، هو المستند على الحس والتجربة
- أما البرهان الصناعي، أو العقلي، أو النظري، فهو المعتمد على الحدود والأقيسة (القياس الصوري) ولا تراعى فيه المطابقة للواقع.

10) بدو: يستعمل ابن خلدون هذه الكلمة:

- تارة بمعنى سكنى البادية والعيش فيها: "هؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة، ولا بد إلى البدو، لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك..." (408ج2).
- وتارة بمعنى سكان البادية أنفسهم، "إن البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم" (413ج2).

البادية: "...إن العرب كانوا يطلقون لفظ البادية على ما نسميه الأرياف (بالإضافة إلى الصحاري)، فإذا قال العربي "أهل البادية" فهم من ذلك أهل الصحراء وأهل الأرياف المزروعة، غير انه يغلب أن تطلق البادية على الصحراء وما يجاورها مباشرة من الأرض المزروعة من المطر خاصة..."[1]

البداوة: هي حياة أهل البدو خاصة سكان الصحراء منهم.

(1) حسين مؤنس في تعليق له في كتاب التمدن الإسلامي تأليف جرجي زيدان، ص 14ج، 4 دار الهلال، القاهرة بدون تاريخ.

خشونة البداوة: الظروف المعاشية القاسية ومجموع الصفات الجسمية والخلقية وأنماط السلوك الفردي والجماعي لأهل البادية، والمقصود بهم هنا على الخصوص البدو الرحل المتنقلون في الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية.

ومن هذه الظروف والصفات: الاقتصار على الضروري من العيش، والانعزال، والشجاعة والاعتماد على النفس، والصحة، وسكنى الخيام وعدم اعتبار قيمة الأعمال.

خشونة البداوة نقيض رقة الحضارة.(م16ج)

11) ترتيب: الترتيب بالطبع أو بالوضع: "الفكر يدرك الترتيب بين الحوادث بالطبع أو بالوضع" (976ج3)، يقول الغزالي: (مقاصد الفلاسفة ص 188): "يكون الترتيب بالوضع كقولك بغداد قبل الكوفة إذا قصدت مكة من خراسان... وأما بالطبع كقولك الحيوانية قبل الإنسانية، والجسمية قبل الحيوانية إذا ابتدأت من جهة الأعم" والمتقدم بالطبع: هو الذي لا يرتفع بارتفاع المتقدم عليه، ويرتفع المتقدم عليه بارتفاعه، كالواحد لا يرتفع بارتفاع الاثنين، في حين يرتفع الاثنان بارتفاع الواحد. (باعتبار أن 2 = 1 + 1).

12) توحش: يستعمل ابن خلدون بكثرة هذه الكلمة دون أن يقصد منها أي معنى من معاني التحقير، بل يقصد بها النمط العام لسلوك القبائل المنفردة المنعزلة في البادية، والصحراء منها بالخصوص.

- "الأمم الوحشية": القبائل الموغلة في البداوة، التي لا تختلط بغيرها وتعيش متنقلة في القفر، إن "الإبل أعانت العرب على التوحش في القفر والإعراق في البدو" (929ج3) فهم لذلك "أكثر بداوة من سائر الأمم وأبعد مجالا في القفر (456ج2).
- "خلق التوحش": "طبيعة التوحش"، "عوائد التوحش"...إلخ: مجموع الصفات الخلقية والجسمية التي يختص بها البدو الرحل الموغلين في القفار،

نتيجة الظروف الطبيعية والمعاشية القاسية التي تفرضها عليهم الصحراء، وذلك مثل: الشجاعة، الكرم، وإباء الضيم، والاشتغال بالغزو والافتخار به، ...إلخ (454– 455ج2).

13) جاه: الجاه هو: "القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة" (910ج3) فهو هنا بمعنى السلطة.

"الجاه المفيد للمال" يعتبر ابن خلدون الجاه أهم مصدر للثروة والغنى: "...فإن كان الجاه متسعا، كان الكسب الناشئ عنه كذلك، وإن كان ضعيفا قليلا فمثله" فاقدو الجاه: "يرمقون العيش ترميقا...." (910ج3).

14) جيل: الجيل، الأمة (المصباح) والمقصود بالأمة القبيلة الكبرى أو مجموعة قبائل مرتبطة بالنسب.

أ. وفي هذا المعنى يستعمل ابن خلدون كلمة "جيل".... إن اختلاف الأجيال (الشعوب والقبائل) في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش" (407ج2).

ب. وأحيانا يستعملها بمعنى أخص، وهو مرحلة معينة، أو مستوى معين من مستويات التطور البشري نحو الحضارة والتمدن: "أجيال البدو"، "أجيال الحضر" "جيل العرب في الخلقة طبيعي" (409ج2) ومعنى العبارة الأخيرة أن نمط الحياة الخاص بـ "العرب ومن في معناهم" (م36) مرحلة طبيعية في سلم التطور البشري، لأنه أسلوب في العيش والحياة تفرضه عليهم الظروف الطبيعية والمعاشية لمناطق سكناهم".

ج. "الأجيال الحادثة" (484ج2): أبناء وحفدة إحدى العصبيات.

15) حسب: الحسب نسب شريف وخلال حميدة، وشرف النسب عائد بدوره إلى الخلال، "الشرف والحسب إنما هو الخلال"، و"معنى الحسب راجع إلى الأنساب" (431ج2).

- الحسب بالحقيقة– أو بالأصالة– هو المدعم بثمرة النسب أي بالعصبية (م37)، "فيكون الحسب والشرف أصليين في أهل العصبية لوجود ثمرة النسب، وتفاوت البيوت في هذا الشرف بتفاوت العصبية لأنه سرها" (432ج2) ومن هنا كان الحسب – في نظر ابن خلدون– خاصا بالبدو أهل العصبية.
- الحسب بالمجاز: شرف ناتج عن النسب ولكن دون عصبية، وهو خاص بالأمصار: "... وإذا اعتبرت الحسب في أهل الأمصار (م38) وجدت معناه أن الرجل منهم يعد سلفا (آباء وأجداد) في خلال الخير ومخالطة أهله مع الركون إلى العافية ما استطاع... (وهو) ليس حسبا بالحقيقة على الإطلاق" (432ج2)، "لأن الشرف بالأصالة والحقيقة إنما هو لأهل العصبية" (433ج2).
- الحسب بالمجاز أيضا هو الشرف الذي يحصل للموالي (م56) والمصطنعين بسبب مواليهم وأسيادهم.

16) حضارة: الحضارة ضد البداوة، والحضر سكان المدن أي "الحاضرون أهل الأمصار والبلدان" (409ج2).

أ. الحضارة في اصطلاح ابن خلدون "هي التفنن في الترف وأحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله" (488ج2)، فهي تعني أسلوب حياة الأرستقراطية الحاكمة المقيمة في العاصمة والتي تعيش من الإمارة، أي الجماعة الحاكمة التي قدم بها العهد في المدينة ونسيت البداوة وخشونتها (م10)، وأصبحت جماع طفيلية تستهلك ولا تنتج.

ب. الحضارة عند ابن خلدون مقرونة بالملك، فأهل الحضارة هم أهل الدولة في مرحلة هرمها، "إن أمور الحضارة من توابع الترف، والترف من توابع الثروة والنعيم، والثروة والنعيم من توابع الملك" (492ج2).

ج. رقة الحضارة: "ضد خشونة البداوة": هي مجموع الصفات الجسمية والخلقية وانماط السلوك الفردي والاجتماعي الناتج عن حياة الحضارة بالمعنى السابق.

د. "الحضارة مفسدة للعمران" مادة وصورة. فساد مادة العمران يعني به فساد اخلاق أفراد المجتمع واحدا واحدا في ذاته (877ج3)، وفساد صورة العمران يعني به فساد الدولة واضمحلال أجهزتها، اي تفكك العصبية صاحبة الأمر.

17) حل وعقد: أهل الحل والعقد والشورى عند ابن خلدون هم أهل العصبية الحاكمة: "...لأن الشورى والحل والعقد لا تكون إلا لصاحب عصبية يقتدر بها عل حل أو عقد أو فعل أو ترك". أما غير أهل العصبية كالفقهاء والقضاة: "فأي مدخل له في الشورى" (574ج2).

18) حلة: والجمع حلل: محل الحلول والإقامة. فإذا كان الأمر يتعلق بالبدو المقيمين فحللهم هي قراهم ومداشرهم. أما إذا كان الأمر يتعلق بالبدو الرحل، فحللهم حينئذ هي خيامهم، أو الأماكن التي تنصب فيها هذه الخيام.

- "الحلل المنتجعة القفار" (418ج2)، اي الخيام المتنقلة في الصحراء و اصل العبارة من (انتجع القوم) بمعنى ذهبوا يطلبون الكلا في موضعه، والاسم منه (النجعة).
- "العرب ابعد نجعة" بمعنى اكثر تنقلا وتوغلا في الصحراء لان "ابلهم تدعوهم إلى ذلك".

19) حي: الحي، أحياء البدو. يطلق "الحي" على أي فرع من فروع القبيلة. فأحياء البدو، جماعاتهم المرتبطة بنسب قريب أو بعيد.

20) حوادث: جمع حادث. والحادث هو كل موجود وكان العدم سابقا عليه. وهو نوعان:

- ذوات(أو الحوادث التي من عالم الذوات)، هي المخلوقات جسمانية كانت أو روحية كالأنفس والملائكة
- أفعال: (أو الحوادث التي نت عالم الأفعال) وهي على العموم أفعال المخلوقات." إن كل حادث من الحوادث ذاتا كان او فعلا فلابد له من طبيعة (م 33)تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله " (410ج2). وإذن فليس المقصود "بالحدوث" هنا الأحداث التاريخية الاجتماعية التي يطلق ابن خلدون عليها «واقع وأحوال»(م60).
- ومعنى عبارته « أعطى لحوادث الدول عللا وأسبابا » (356 ج1) هو أن كتابه (= علم العمران) بين أسباب وعلل حدوث الدول، قيامها وسقوطها.(حوادث الدول=الحادثات من الدول).

21) حوالة: حوالة الأسواق: تحول الأثمان في الأسواق من الرخاء إلى الغلاء أو العكس. التجار « ينتظرون حوالة الأسواق ».

22) خطة:

أ. الخطة لغة: الأمر. يقال تولى خطة القضاء، أي امر القضاء(القاموس) وفي هذا المعنى نفسه يستعملها ابن خلدون. وعلى العموم فهي تعني الوظيفة.

ب. الخطط الدينية الخلافية: المناصب الدينية كإمامة الصلاة، والقضاء... الخ (564ج2).

والخطط الخلافية (نسبة إلى الخلافة) يستعملها في مقابل الوظائف السلطانية. ويستعمل كذلك «الخطط السلطانية والرتب الملوكية» (603 ج2) للدلالة على الوظائف الإدارية من وزارة وحجابة... الخ.

23) دولة: الدولة في اصطلاح ابن خلدون هي على العموم « الامتداد الزماني والمكاني لحكم عصبية ما».

أ. فمن حيث الامتداد في المكان تكون الدولة عامة أو خاصة.

- الدولة العامة هي مجموع المناطق والأقاليم التي تجري عليها سلطة العصبية الحاكمة سواء كانت هذه السلطة فعلية أم اسمية فقط.
- والدولة الخاصة هي الولاية أو الإقليم الذي استقل به الوالي، خارجا عن السلطة المركزية.

وهكذا فالدولة العباسية مثلا دولة عامة بالنسبة إلى الدويلات التي استقلت عنها كدولة بني بويه، وبني حمدان وغيرهما من الدول التابعة اسميا للخلافة العباسية والتي تسمى في لغة ابن خلدون دولا خاصة.

ب. أما من حيث الامتداد في الزمان فان الدولة اما كلية وإما شخصية..

- الدولة الكلية هي مدة حكم عصبية من العصبيات، والتي يتعاقب فيها الملوك واحدا بعد الأخر. إنها حكم أسرة معينة منذ استلامها الحكم إلى يوم خروجها منها. الدولة العباسية، الدولة الأموية، الدولة الموحدية ...الخ.
- والدولة الشخصية هي مدة حكم شخص واحد من أشخاص الدولة الكلية، مثل دولة معاوية، دولة عبد المؤمن ...الخ.

ج. ويتحدث ابن خلدون أيضا عن الدولة المستقرة والدولة المستجدة أو الحادثة (702ج3) وذلك حين يتعلق الأمر بالفترة التي يحتدم فيها الصراع بين العصبية صاحبة الدولة وإحدى العصبيات الثائرة ضدها والتي تستهدف الإطاحة بها وتأسيس دولة جديدة. فالدولة المستقرة يعني بها الدولة القائمة التي نشبت الثورة ضدها. والدولة المستجدة أو الحادثة هي الدولة العصبية الثائرة المطالبة بالملك والتي لم تنته بعد من القضاء على الدولة القديمة المستقرة.

د. هذا ولا يختلف مفهوم ابن خلدون لدولة عن معناها بل معانيها عند القدماء باستثناء هذه التقسيمات المشار إليها أعلاه. إن الدولة في الاصطلاح القديم هي« القوة والسيطرة والسلطان ». أو صاحب هذه الصفات، أو البيت الذي يتمتع بها. فيقال دولة عبد الملك بن مروان، ودولة صلاح الدين، والدولة الأموية، والدولة الفاطمية. وتطلق أيضا على المناطق التي يشملها نفوذ الدولة أو أصحابها والفرق بين الدولة والمملكة في الاصطلاح القديم هو إن«الدولة عبارة عن الحكومة ورجالها، والمملكة هي البلاد واهلها »[1].

24) رئاسة: « الرئاسة خاصة وعامة»: فالرئاسة الخاصة هي الرئاسة على عصبية خاصة (م37 د)، وتكون لكبراء أحياء البدو ومشايخهم « بما وقر في نفوس الكافة لهم من الوقار والتجلة »(423ج2).

وأما الرئاسة العامة فهي الرئاسة على عصبية عامة (م 37 د) وهذه تبقى في«نصابها المخصوص من أهل العصبية » (428ج2) اي تبقى في دائرة العصبية الخاصة التي قادت الثورة من اجل الملك.

أ. الرئاسة العامة ملك، وهي بهذا المعنى« لا تكون إلا بالغلب إنما يكون بالعصبية ... فلابد في الرئاسة على القوم ان تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة » (429 ج 2).

ب. «الرئاسة على أهل العصبية لا تكون في غير نسبهم » (429ج2) وهي منصب متوارث متناقل (في منبت واحد تعين له الغلب بالعصبية) « ولى تنتقل إلا إلى الأقوى من فروعه ». (429ج2).

25) سذاجة: سذاجة البداوة، سذاجة العروبة، سذاجة الدين،...الخ يقصد ابن خلدون بـ « سذاجة » الفطرة السليمة والوضع الطبيعي الصحيح الذي لم تشبه شائبة. والساذج الصافي لم يختلط بغيره[2] «سذاجة الدين البعيدة عن عوائد الترف ومراتع الفواحش »(347ج2).

(1) حسين مؤنس في المرجع المشار إليه سابقا، ص11-12ج2.

(2) علي عبد الواحد وافي في تعليق له رقم 68 ب على الطبعة التي حققها من المقدمة، ص (347ج1).

26) سياسة: - هي أسلوب الحكم والطريقة التي يسلكها الحاكم في تدبير شؤون مملكته. ويصنفها ابن خلدون كما يلي:

أ. سياسة مدنية: وهي «تدبير المنزل أو المدينة بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليحمل الجمهور على مناهج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه » (414 ج 2).

ب. سياسة «ملوكية أو سياسة عامة » وهي الملك (447 ج 2) و«يحمل عليها أهل الاجتماع بالمصالح العامة ». وهي نوعان:

- « سياسة شرعية » وهي المستندة إلى شرع منزل من عند الله (711 ج2).
- و«سياسة عقلية» مستندة إلى قوانين مفروضة « من العقلاء وأكابر الدولة ويبصرائها، ويسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها » (516 ج 2). وتسمى أيضا «السياسة الملكية» والسياسة «الحكيمة».

27) صورة ومادة:

أ. يستعمل ابن خلدون هذين المصطلحين القديمين (أرسطو) في ميدان العمران البشري كما يلي:

- الصورة هي المؤسسات والنظم التي لا تستقيم الحياة الاجتماعية بدونها، الدين...الخ.
- المادة هي الجماعات البشرية التي تتكون منها الحياة الاجتماعية وتتطور لتصبح تنظيما معينا هو الدولة.

« إن الدولة والملك للعمران بمثابة الصور للمادة وهل الشكل الحافظ بنوعه لوجوده وقد تقرر في علوم الحكمة انه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الأخر: فالدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دون الدولة والملك متعذر » (883– 884 ج 3).

وقد استعمل ابن خلدون هذين المصطلحين أول مرة في خطبة كتابه (353 ج 1) حيث ينتقد المؤرخين لكونهم «يجلبون الأخبار عن الدول، وحكايات الوقائع في العصور الأول، صور قد تجردت من مواردها ... » والمعنى إن هؤلاء المؤرخين كانوا مقتصرون على ذكر أخبار الملك والوزراء...الخ (صورة العمران) ولا يهتمون بأمر القبال والعصبيات... (مادة العمران).

ب. ومن العبارات الغامضة التي يستعمل فيها هذين المصطلحين قوله: "الدين والملة صورة الوجود والملك" (888ج3). وقد استعمل هذه العبارة بصدد تعليله كون "لغات أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمة أو الجيل الغالبين عليها أو المختطين لها". فاللغة العربية قد سيطرت على المناطق الأخرى التي استقر فيها الإسلام لأنها كانت لغة الدين. ولما كانت الدولة هي دولة الإسلام، وبما أن الدولة هي صورة للعمران كما ذكرنا، فإن تأثير الصورة في المادة، وهو هنا تأثير دولة الإسلام في المناطق التي اكتسحها، يتجلى في فرض لغة الدين نفسها على اللغات الأصلية لهذه المناطق. وهكذا يكون معنى العبارة السالفة هو أن الدين يؤثر في الوجود (البشري) وفي الملك والدولة تأثير الصورة في المادة. وعلى العموم فإن ابن خلدون يقصد بالصورة جانبها التأثيري، وبالمادة كونها قابلة لتأثير الصورة. وهكذا فإن "الدولة بالحقيقة الفاعلة في مادة العمران إنما هي الصعبية والشوكة". (884ج3). والمعنى هو أن العامل أو العنصر الذي يمنح للدولة قوة التأثير في المجتمع البشري، إنما هو العصبية ولهذا تفسد الدولة وتضمحل بفساد قوتها المؤثرة وهي العصبية.

ج. على أن استعمال ابن خلدون لمفهوم "المادة والصورة" لا يخلو من غموض واضطراب، فهو لا يتقيد في الغالب بالمعنى الأرسطي لهاتين الكلمتين خاصة من حيث ارتباط أحدهما بالآخر. إن رأي ابن خلدون في علاقة المادة بالصورة قريب من رأي ابن سيناء الذي قال برأي مناف لرأي أرسطو الذي أكد بأن الصورة تفسد بفساد المادة. فبالنسبة لابن سيناء، أن كون النفس صورة للجسد لا يعني أنها تفسد بفساد الجسد، أنها "كمال" له، مثلما "أن الملك

كمال للمدينة والربان كمال السفينة، وليسا صورتين للمدينة والسفينة" بالمعنى الأرسطي[1].

ومن هنا يسمى ابن خلدون الاجتماع البشري الذي تقوم فيه الدولة والملك بالاجتماع الكامل أو التام، والاجتماع القائم بدون ملك ودولة، بالاجتماع الناقص.

28) صناعة: مهنة، حرفة: "ولم يكن العلم (= التعليم) بالجملة صناعة" (401ج1). هذا وليس المقصود بـ "صناعة" الأعمال اليدوية وحدها كالخياطة مثلا، بل يقصد بها أيضا الأعمال الفكرية، فيقولون: "صناعة الفلسفة" وقد نقل الأستاذ مصطفى عبد الرازق في: "تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية" (ص 50) عن صاحب "كشاف اصطلاحات الفنون" إن الصناعة: "ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما، لنحو غرض من الأغراض، صادرا عن البصيرة بحسب الإمكان. والمراد بالموضوعات الآلات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة، أو ذهنية كما في الاستدلال..." ويعرفها ابن خلدون بأنها: "ملكة (م41) في أمر عملي فكري وبكونه عمليا هو جسماني محسوس". والصنائع منها البسيط وهو الذي يختص بالضروريات ومنها المركب وهو الذي يكون للكماليات (923ج3).

29) صناعي: نسبة إلى الصناعة:

- التعليم الصناعي: التعليم المتخذ حرفة لكسب العيش.
- التعليم غير الصناعي: تعليم العلم من أجل نشر المعرفة دون أخذ أجرة أو طلب تعويض: "...وصار العلم ملكة (م41) يحتاج إلى التعليم، فأصبح من جملة الصنائع والحرف" (420ج1).
- الشروط الصناعية: شروط التعليم ومناهجه (981ج3).

(1) انظر محمود قاسم، في النفس والعقل لفلاسفة الإغريق والإسلام ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 93-94.

- البرهان الصناعي: البرهان بالقياس المنطقي، ذلك في مقابل البرهان الطبيعي المعتمد على مطابقة ما في الذهن لما في الواقع.

30) صنائع:

أ. يجمع ابن خلدون في الغالب صناعة على صنائع، وهو جمع صحيح لغويا (والشائع جمعها على صناعات). فتكون (الصنائع) بهذا المعنى هي الحرف والمهن...

ب. وتارة يستعمل (صنائع) بمعنى الموالي والمصطنعين والموظفين. وهي حينئذ جمع (صنيعة). أي الشخص الذي يصطنعه الرجل ويلحقه بأقربائه أو خاصته.

31) مصطنعون: المصطنعون هم الأفراد الذين تضمهم القبيلة إليها بالحلف أو الولاء فهم بمعنى الموالي (م56).

32) ضروري:

أ. الضروري والحاجي والكمالي، اصطلاحات أصولية (أصول الفقه)، ومعناها كما يلي:

- الضروري هو كل ما يتوقف عليه الناس، بحيث تختل حياتهم بفقدانه. وقد حصر الفقهاء الضروريات في خمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.
- الحاجي هو ما يرفع المشقة ويدفع الحرج والضيق عن الناس، فحياتهم لا تختل بفقدانه، بل يصيبهم انزعاج وارتباك لا يبلغان مبلغ الفساد المتوقع من فقد الضروريات. ومن الأمثلة الفقهية لذلك: إباحة البيع تيسيرا لحاجات الناس، وتخفيف التكاليف عنهم بقصر الصلاة والفطر في رمضان للمسافر..

- أما الكمالي فهو المكمل للحاجي ويمكن الاستغناء عنه تماما. ولكن وجوده يجعل حياة الناس في وضعية أحسن، وهي ما يعبر عنه الفقهاء بـ (محاسن العادات)[1].

ب. هذا وقد نقل ابن خلدون هذه المصطلحات من ميدان الفقه إلى ميدانه الخاص، خصوصا ما يتعلق منه بشؤون المعاش، وعلى هذا:

- فالضروري هو ما لا بد منه من العيش لحفظ الحياة، ويقتصر فيه على البسيط السهل، وهو عيش أهل البدو.
- أما الحاجي فهو ما فوق الضروري ولكن دون الكمالي فهو عيش الفئة المتوسطة من الناس سكان القرى والمدن.
- وأما الكمالي فهي حياة (اللوكس)، حياة... (الترف والنعيم) التي تختص بها الجماعة الارستقراطية الحاكمة.

33) طبع وطبيعة: تتردد كلمتا طبع وطبيعة في فصول كثيرة من المقدمة، وقد وردت كلمة (طبائع) أول مرة في خطبة الكتاب، حيث يقول: "...فللعمران طبائع في أحواله..." (352ج1). ثم بعد ذلك تتردد كثيرا عبارات مماثلة مثل "ما يحدث في العمران بالطبع"، "ما يحدث فيه بمقتضى طبعه"، "طبيعة الملك"، "طبيعة الترف"..."الهرم يحدث في الدولة بالطبع"... (692ج2)....إلخ.

إن فهم فكرة الطبع والطبيعة عند ابن خلدون ضروري لفهم آرائه ونظرياته على الوجه الصحيح.

(1) انظر الشيخ محمد الخضري في: أصول الفقه، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، القاهرة 1938 ص 294-295، وكذلك: على حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، 1964 ص 119.

أ. يفرق الغزالي[1]:

1. بين الحركة بالعرض كانتقال الماء داخل الإناء من مكان لآخر بانتقال الإناء. فحركة الماء هنا حركة عرضية.
2. الحركة بالقسر، والجسم المتحرك بالقسر هو ما كانت سبب حركته خارجا عن ذاته كانتقال السهم بالقوس وانتقال الشيء بما يجذبه أو يدفعه كانتقال الحجر إلى فوق إذا رمي إلى فوق، بخلاف انتقاله إلى تحت فهي حركة بالطبع.
3. أما الحركة بالطبع فمعناها أن الجسم المتحرك بالطبع هو الذي حركته من داخل ذاته، ولكن هذا لا يعني أنه يتحرك من ذاته لكونه جسما، إذ لو كان كذلك لكان متحركا دائما، ولكان لكل جسم على وجه واحد، بل لمعنى يزيد عليه يسمى ذلك المعنى طبيعة.

ويفرق الغزالي[2] أيضا بين الفاعل بالطبع والفاعل بالإرادة، فالفعل بالطبع "هو الفعل الخالي من العلم بالمفعول، بل يدخل الأفعال الطبيعية في الوجود على سبيل التسخير، والفاعل بالإرادة هو الذي له العلم بمعلوماته، فإذن هو عالم بمفعولاته ومخلوقاته. وإذن: فالذي يهمنا هنا أمران اثنان:

1. إن الطبع هو معنى يزيد على ذات الشيء ويسمى (طبيعة)، وهو في نفس الوقت من ذات الشيء لا من خارجه.
2. إن الأفعال الطبيعية في الوجود تنسب إليه– إلى الكون، إلى الوجود، على سبيل التسخير. وهذا يعني أن الفعل الصادر عن طبيعة الشيء، والذي يحدث بالطبع، ليس مرتبطا بذلك الشيء ارتباطا العلة بالمعلول، بل هو ينسب إليه فقط على سبيل التسخير أي تسخير الله لهذا العالم. إن الفاعل في الحقيقة إنما هو الله. وهو وحده (عالم بمفعولاته ومخلوقاته).

(1) الغزالي: مقاصد الفلاسفة ص 309–310.

(2) الغزالي: معارج القدس، ص 195.

ونفس هذا المعنى يؤكده ابن خلدون حين يقول: "...واستولت أفعال البشر على عالم الحوادث (م16) بما فيه، فكان كله في طاعته وتسخيره. وهذا معنى الاستخلاف المشار إليه في قوله تعالى: "إني جاعل في الأرض خليفة" (977ج3). وإذن فإن:

1. طبائع العمران هي من ذات العمران، تحدث فيه لا بإرادة الناس، بل بـ (ضرورة الوجود).
2. إن ضرورة الوجود هذه، أو طبائع العمران نفسها، إنما هي كذلك (على سبيل التسخير) وبعبارة أخرى إنها هي و(مستقر العادة) شيء واحد. فهي الكيفية التي أجرى بها الله العادة في هذا الكون.

ب. ينتج عن ذلك أن (طبائع العمران) وكذا (عوارضه الذاتية) لا تعني القوانين بالمعنى الحديث. بل تعني فقط الخصائص الملازمة له نتيجة (العادة) أو (مستقر العادة). إنها عبارة عن المشيئة الإلهية كما تتجسم في حوادث الكون بأسره. ولذلك كان بالإمكان أن تحدث أشياء مخالفة لطبائع العمران بفعل القدرة الإلهية، وهي حينئذ (خوارق للعادة) أو (معجزات).

34) طبقة: ويجمعها على طباق وطبقات.

- أساس (الانقسام الطبقي) في المجتمع عند ابن خلدون هو (الجاه المفيد للمال).

"الجاه متوزع في الناس ومتركب فيهم طبقة بعد طبقة: ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية، وفي الأسفل إلى من لا يملك ضرا ولا نفعا بين أبناء جنسه، وبين ذلك طبقات متعددة... بها ينتظم معاشهم وتسير مصالحهم ويتم بقاؤهم..." (909ج3).

"ثم أن كل طبقة من طباق أهل العمران من مدينة أو إقليم لها قدرة على من دونها من الطباق. وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد بذي الجاه من أهل الطبقة التي فوقه، ويزداد كسبه تصرفا فيمن تحت يده على قدر ما يستفيد منه (...) فإن كان الجاه متسعا كان الكسب الناشئ عنه كذلك، وإن كان ضيقا قليلا فمثله" (910ج3).

35) عبر:

أ. جمع عبرة وهي تعني الدروس المستخلصة من تأمل وقائع الحياة ماضيا وحاضرا. وفي هذا المعنى استعمل ابن خلدون كلمة عبر في عنوان كتابه، (كتاب العبر...)لأنه كتاب (افصح بالذكرى والعبر في مبدإ الأحوال (= بداياتها) وما بعدها من الخبر (= تطورها)...) (357ج1).

ب. الإسم الكامل لكتاب ابن خلدون هو (كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر).

- كتاب العبر: الكتاب الذي يشتمل على الدروس المستخلصة من الماضي، وهي تلك الدروس التي تشرحها (المقدمة).
- ديوان المبتدأ والخبر: السجل الذي يشتمل على أخبار الدول وتفاصيل قيامها وسقوطها، وهذا ما يحتوي عليه القسم المخصص للتاريخ من كتاب العبر.
- في أيام العرب والعجم والبربر... في أخبارهم.

36) عرب (العرب ومن في معناهم):

- يقصد ابن خلدون بـ (العرب): القبائل العربية القاطنة بالأراضي الصحراوية والمختصة بأسلوب معين في الحياة يتميز بالخصوص بشظف العيش ونكد الحياة والتنقل والترحال والاحتفاظ بالأنساب وكثرة العصبيات...

- ويوسع ابن خلدون هذا المعنى الذي يعطيه لـ (العرب) ليشمل من يسميهم بـ (العرب ومن في معناهم) من (ظعون البربر وزناتة بالمغرب والأكراد والترك والتركمان بالمشرق) (413ج2).

37) عصبية: يحسن الرجوع إلى الفصول التي عقدناها لشرح نظرية العصبية عند ابن خلدون. أما هنا فكل ما يمكننا فعله هو تسجيل الملاحظات التالية:

أ. "العصبية إنما تكون من الالتحام بالنسب أو ما في معناه" (424ج2). والمقصود بالنسب ليس الرابطة الدموية، فهو بهذا المعنى "أمر وهمي لا حقيقة له" (424ج2)، "ومازالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ويلتحم قوم بآخرين في الجاهلية والإسلام والعرب والعجم" (427ج2). وإنما المقصود بالنسب فائدته وثمرته وهي "هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة، وما فوق ذلك مستغنى عنه" (424ج2). وكل ما يقع به هذا الالتحام فهو داخل في معنى النسب، ومنه "الحلف والولاء والاصطناع وطول المعاشرة والصحبة وسائر أمور الموت والحياة" و"إذا حصل الالتحام بذلك جاءت النعرة والتناصر" (503ج2).

ب. غير أن هذا الالتحام لا يشتد ويصبح عصبية إلا إذا كان هناك ما يهدد كيان الجماعة "فإن القريب يجد في نفسه غضاضة من ظلم قريبه أو العداء عليه ويود لو يحول بينه وبين ما يصله من المعاطب والمهالك، نزعة طبيعية في البشر منذ كانوا" (424ج2) وبالنظر إلى ما تقدم يمكن تعريف العصبية عند ابن خلدون بأنها رابطة اجتماعية سيكولوجية – شعورية ولا شعورية– تربط أفراد جماعة معينة قائمة على القرابة المادية أو المعنوية، ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة.

ج. إن تقييد يقظة العصبية بوجود تهديد أو عدوان يدل على أن فاعلية العصبية لا تشتد إلا عندما تمس المصلحة المشتركة للجماعة، وهي المصلحة التي تشكل فيها أمور المعاش العنصر الرئيسي والفعال، وإذن فلا بد من استحضار

هـذه الصبغة الاقتصادية في الصراع العصبي لفهم نظرية ابن خلدون في العصبية، إن الفاعلية السياسية العصبية، وهذا ما يهم ابن خلدون في الدرجة الأولى تستهدف الحصول على الجاه والملك من أجل "توابعه من الترف والنعيم".

د. العصبية ظاهرة خاصة بالبدو لأن أحياءهم (مفتوحة) وتحتاج في الدفاع عنها إلى تكتل وتعاضد فتيانها الشجعان.

وأما الحضر فإن أسوار المدينة وحاميات الدولة تكفيهم مؤونة الدفاع عن أنفسهم وأموالهم، ولذلك فهم لا يحتاجون إلى التعصب والالتحام. إن العصبية في البادية بمثابة الأسوار في المدن.

ه. العصبية خاصة وعامة: العصبية الخاصة هي المبنية على النسب القريب، والعصبية العامة هي التي تقوم على النسب البعيد، وكل عصبية عامة تتألف من عدة عصبيات خاصة، ومن هنا كانت العصبية تقوم على الكثرة داخل الوحدة، وعلى التنافس والتنافر داخل التعاون والتناصر. ولا تصبح العصبية قوة سياسية إلا إذا التحمت العصبيات الخاصة المتنافسة في إطار عصبية عامة واحدة، غير أن هذا الالتحام العصبي مشروط بوجود ظروف معينة يعبر عنها ابن خلدون بـ (هرم الدولة).

و. هذا والعصبية بالمعنى المشار إليه يعتبرها ابن خلدون عصبية (طبيعية) إذ لا بد منها في الحماية والمطالبة والمواجهة، أما العصبية المستندة فقط على التعصب للأنساب والاعتداد بها فهي (عصبية جاهلية) لا فائدة فيها مطلقا، وهي المقصودة بذم الشارع للعصبية (561ج2).

38) عمران: العمران ضد الخلاء، وهو من العمارة والتعمير. ويقصد به ابن خلدون الاجتماع البشري الذي يتم بـ « التساكن والتنازل في مصر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات لما في طباعهم (البشر) من التعاون على المعاش » (417 ج 2).

أ. من العمران ما يكون بدويا وهو سكنا الضواحي والجبال والحلل المنتجعة في القفار وأطراف الرمال، ومنه ما يكون حضريا وهو الذي بالأمصار والمدن والقرى والمداشر للاعتصام بها والتحصن بها ويقلاعها (418ج2).

يقصد ابن خلدون ب "العمران البشري" الحياة الاجتماعية وما ينتج عنها أو يرافقها من مظاهر اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية... إلخ.

وهذا العمران لا يكون تاما إلا إذا قامت فيه الدولة. "العمران دون الملك والدولة متعذر لما في طباع البشر من العدوان الداعي إلى الوازع (م58)....". أما الاجتماع البشري الذي لا يؤدي إلى قيام دولة فيه فهو عمران ناقص.

ب. علم العمران علم يدرس كل ما يحدث في العمران البشري التام بالخصوص، من ظواهر خاصة به مثل التوحش والتأنس والعصبيات والملك والدول... على أن المهمة الرئيسية لعلم العمران هي البحث في عوامل قيام الدول وسقوطها وأسباب تعاقبها وتزاحمها.

39) علة، سبب: يتردد كثيرا في مقدمة ابن خلدون ذكر "العلل والأسباب" مترادفين، والذي يبدو هو أن ابن خلدون يستعمل هاتين الكلمتين في معناهما الفقهي الأصولي، لا في دلالتها المنطقية الفلسفية.

أ. والفرق بين العلة والسبب عند الأصوليين هو:

- أن العلة وصف أضاف الشارع الحكم إليه وناطه به ونصبه علامة عليه، مثل الأسكار بالنسبة لتحريم الخمر، ويكون هذا الوصف علة بالمعنى الدقيق عندما يمكن إدراك جانب المصلحة فيه، أي عندما يكون الحكم قابلا للتبرير العقلي.
- أما السبب فهو ذلك الوصف نفسه حينما لا يدرك العقل البشري جانب المصلحة فيه كالصيام لظهور هلال رمضان. فالمقصود من ربط الصيام برؤية

الهلال مقصود خفي، في حين أن ربط تحريم الخمر بالأسكار يمكن تبريره عقليا بكون الأسكار يذهب العقل.

ب. وقد نقل ابن خلدون مفهوم العلة والسبب من الميدان الفقهي الأصولي إلى ميدان الطبيعة والعمران. وهكذا فالعلة هي الأسباب الظاهرة: "إنما يحيط- العقل- علما في الغالب بالأسباب التي هي من طبيعة ظاهرة ويقع في مداركها على نظام وترتيب" (1035ج3) أن الأسباب التي من هذا النوع هي علل، وأما الأسباب بالمعنى المشار إليه آنفا فيطلق عليها عبارة "أسباب الخفية". وهي لا تدرك بالعقل أو على الأقل يصعب إدراك تسلسلها. "...ولعل الأسباب إذا تجاوزت في الارتقاء نطاق إدراكنا ووجودنا، خرجت 200عن أن تكون مدركة، فيضل العقل في بيداء الأوهام ويحار وينقطع" (1038ج3).

وهكذا يمكن القول أن ذكر ابن خلدون لـ "الأسباب والعلل" معا ليس من نوع استعمال المترادفات بل إنه يقصد في الغالب التمييز بينما يطلق عليه في أماكن أخرى عبارتي "الأسباب الظاهرة" و"الأسباب الخفية".

ج. هذا والعلة عند الأصوليين مرتبطة بالحكمة. فحكمة الحكم هي "الباعث على تشريعه والغاية المقصودة منه". وعندما يقرن ابن خلدون "العلة" بـ "الحكمة" فهو يقصد في الغالب الإشارة إلى الدافع إلى الشيء (= علة) من جهة، والباعث له أو المقصود منه من جهة أخرى (= حكمة).

د. ومن الكلمات التي يرد ذكرها مع المصطلحات السابقة كلمة "شرط" والمقصود به ما يرتبط به الشيء وجودا وعدما. وهو عند الأصوليين "ما جعله الشارع مكملا لأمر شرعي لا يتحقق إلا بوجوده" وهو عندهم نوعان مكمل لسبب ومكمل لمسبب.

وابن خلدون يستعمل هذه المصطلحات جميعا في معنى أعم يقصد به "المبادئ (= البدايات). والعقل البشري يدرك هذه "المبادئ" "الظاهرة بفضل الترتيب

بين الحوادث. وهكذا "فإذا قصد إيجاد شيء من الأشياء فلاجل الترتيب بين الحوادث لا بد من التفطن لسببه أو علته او شرطه وهي على الجملة مبادئه (= بداياته) إذ لا يوجد إلا ثانيا عنها....." (976ج3).

ه. (السبب الطبيعي) او (السبب الوجودي) عبارة يستعملها في مقابل (السبب الشرعي).

40) عادة:

أ. العادة هي كل فعل جسماني أو ذهني يرسخ بالتكرار حتى يصبح بمثابة (الطبيعة) والمزاج.

ابن خلدون يعتبر الانسان "ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه" (419ج2).

ب. العادة و(مستقر العادة) هي الكيفية التي أجرى بها الله الحوادث في هذا الكون وهذا هو المعنى الذي يعطيه الأشاعرة للسببية.

41) عوارض ذاتية:

أ. يقول الفارابي[1] "العرض الذاتي هو الذي يكون موضوعه ماهيته أو جزءا من ماهيته، أو توجب ماهيته موضوعه ان يوجد له على النحو الذي توجب ماهية أمر ما أن يوجد له عرض ما، فان ذلك العرض إذا حد أخذ ذلك الأمر في حد العرض. فما كان من الأعراض هكذا فانه يقال له عرض ذاتي وغير الذاتي هو الذي لا يدخل موضوعه في شيء من ماهيته، وماهيته موضوعه لا توجب أن يوجد له ذلك العرض ... ». هذا بالنسبة للمعنى الفلسفي للكلمة.

(1) الفارابي "كتاب الحروف" تحقيق الدكتور محسن مهدي، ص 95، دار المشرق بيروت 1968.

ب. أصل العوارض الذاتية للعلوم، وهو اصطلاح يستعمله المناطقة والأصوليين بكثرة، فيشرحها الغزالي كما يلي: « الأعراض الذاتية العلم من العلوم ونعني بها الخواص التي تقع في موضوع ذلك العلم ولا تقع خارجة عنه، كالمثلث والمربع لبعض المقادير، والانحناء والاستقامة لبعضها، وهي أعراض ذاتية لموضوع الهندسة وكالزوجية والفردية للعدد، كالاتفاق والاختلاف من نغمات، اعني التناسب، وكالمرض والصحة للحيوان...»[1].

هذا ويميزون الأعراض الذاتية عن الأعراض الغريبة كما يلي: « أما الذاتي فهو احتراز من الأعراض الغريبة، فان العلوم لا ينظر فيها للأعراض الغريبة، فلا ينظر المهندس في أن الخط المستقيم احسن لان الحسن غريب عن موضوع علمه... [2]

وإذن، فالأعراض الذاتية في لغة ابن خلدون وكذلك ما يشبهها من العبارات مثل« ما يعرض للعمران بطبيعته من الأحوال »، « ما يعرض له بمقتضى طبعه ».... لا تعني (القوانين) كما فهم ذلك كثير من الباحثين، بل انه يقصد الخصائص الملازمة للشيء والتي يختص بها دون غيره. ومن هنا يمكن القول ان « العوارض الذاتية للعمران » هي بتعبيرنا المعاصر: الظواهر الاجتماعية، بأوسع معانيها.

ج. لم يحصر ابن خلدون هذه العوارض الذاتية للعمران، بل يشير إلى أمثلة منها « مثل التوحش والتانس والعصبيات وأصناف التغلبات التي للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال »(409 ج 1).

---

(1) الغزالي، مقاصد الفلاسفة ص 122-123.

(2) نفس المرجع.

42) فساد: فساد العمران، فساد الدولة، فساد العصبية.

يستعمل ابن خلدون كلمة فساد هنا بالمعنى الفلسفي في مقابل« الكون » و«الكون هو حصول الصورة في الهيولى، والفساد انخلاعها عنها »[1]

- فساد العمران يعني انفكاك صورته عن مادته أي تفكك الدولة واضمحلالها. ويفسد العمران أيضا بفساد مادته نتيجة « الحضارة »(م 16).
- فساد العصبية: تفسد العصبية بـ« الترف والنعيم » وما ينشأ عن ذلك من ظهور المصالح الشخصية لأفراد العصبة وطغيانها على المصلحة المشتركة التي كانت الأساس الذي قامت عليه الرابطة العصبية.

43) قبيلة:

أ. صنف علماء النسب العرب القدماء، التجمعات القبلية على أساس الكثرة والقلة كما يلي: الأمة، فالشعب، فالقبيلة، فالأمارة، فالبطن، فالفخذ، فالعشيرة (أو العشير)، فالفصيلة.

واكثر هذه المصطلحات استعمالا عند ابن خلدون هي القبيلة والعشير والبطن وأحيانا يستعمل الأمة، والجيل (م 14) بمعنى القبيلة الكبرى.

ب. تظم القبيلة عادة ثلاثة أصناف من الأفراد:

صرحاء النسب وهم «طبقة الأشراف» وهؤلاء يتفاوتون في الشرف بتفاوت بيوتهم في الحسب (م 15).

- الموالي واللصقاء، أي الملتصقين بالقبيلة بواسطة الجوار أو الحلف أو بالاصطناع (م31).

(1) رسائل اخوان الصفا، ج2 ص 59، دار صادر، بيروت، 1968.

- العبيد المسترقين، وهم في الغالب أسرى الحروب والغزوات.

44) كسب، رزق: يفرق ابن خلدون بين الكسب والرزق، وفاقا لرأي أهل السنة كما يلي:

- الكسب هو ما يمتلكه الانسان بسعيه وعمله سواء انتفع به أم لا.
- وأما الرزق فهو ما ينتفع به الانسان شخصيا. وهكذا فتركة الميت تسمى كسب له، ولا تسمى رزقا لأنه تركها ولم ينتفع بها أما بالنسبة للوارثين فهي متى انتفعوا بها تسمى رزقا.
- والفرق بين الأرزاق والأعطيات في اصطلاح المؤرخين وأهل الدولة قديما، هو أن الأعطيات تعني المرتبات والأجور. وأما الأرزاق فهي ما كان يعطى للجنود علاوة على مرتباتهم من المواد الغذائية كالزيت والقمح ... [1]
- يرى ابن خلدون أن قيمة ما يكسبه الانسان إنما تتحدد بما بذله من سعي وعمل « الكسب هو قيمة الأعمال البشرية » (893 ج 3).

45) مبدأ:

أ. يستعمل ابن خلدون هذه الكلمة مصدرا ميميا بمعنى البداية. « مبادئ الدول = بدايتها » يقول عن المؤرخين انهم « لا يتعرضون لبدايتها (أي الدول)... فيبقى الناظر متطلعا بعد إلى افتقاد أحوال مبادئ الدول » (354 ج 1). وأحيانا يستعمل في نفس المعنى كلمة« أولية »، « فانشأت في التاريخ كتابا ...أبديت فيه لأولية الدول عللا وأسبابا » (355 ج 1).

ب. يقصد ابن خلدون بـ« مبادئ الدول » أو « أولية الدول » الكيفية التي تقوم بها الدول بالعصبيات التي تجري إلى الملك الذي هو غايتها.

(1) حسين مؤنس في المرجع المذكور سابقا، ج4، ص 74.

46) مجد: المجد هو شرف المنبت والرئاسة على الأهل والعشير.

أ. للمجد« اصل ينبني عليه وتتحقق به حقيقته وهو العصبية والعشير، وفرع يتمم وجوده ويكمله وهو الخلال » أي الصفات الحميدة التي يقتضيها المجد (444 ج 2). ولما كان «الملك غاية للعصبية فهو أيضا غاية لفروعها ومتمماتها وهي الخلال » والمجد (445 ج 2).

ب. (الانفراد بالمجد) استئثار الرئيس دون عصبيته بالفوائد المادية والمعنوية التي حققتها العصبية. انه الاستبداد بالسلطة والمال.

47) مرتزقة: مرتزقة الجند هم المحاربون الذين يعملون عند السلطان كأجراء للدفاع عنه وهم في الغالب من غير عصبيته، وقد يكونون من الأجانب غير المسلمين، المسيحيون الأسبان خاصة – الذين كانوا يسقطون أسرى في أيدي ملوك الأندلس وشمال إفريقيا والذين كان بعضهم يستعمل ضمن الحرس الخاص بالملك.

– هذا ويقصد بالجند في الاصطلاح القديم أفراد الجيش المدونين في الديوان والذين كانت تفرض لهم جرايات وأرزاق. أما غيرهم من أفراد الجيش فقد كانوا من القبائل والعصبيات التي تأخذ نصيبها من الغنائم.

48) مسائل: مسائل العلم « هي القضايا الخاصة بكل علم، التي يطلب المعرفة في العلوم بأحد طرفيها، أما النفي وأما الإثبات »[1]

إنها عبارة عن اجتماع الأعراض الذاتية (م41) مع الموضوعات، وهي مطلوب كل علم.

مسائل = نتائج = مطالب= ما يبرهن عليه في كل علم

(1) الغزالي: مقاصد الفلاسفة رجع سابق، ص 123.

- مسائل علم العمران هي القضايا التي يبحث فيها، والتي يختص بها الاجتماع البشري، فهي إذن الظواهر الاجتماعية على العموم.

49) مصر: ج أمصار. هي المدينة الكبيرة وفي الغالب العاصمة. نقل جرجي زيدان (التمدن الإسلامي (171 ج 2) عن المقدسي قوله: « ...وقد اختلف في الأمصار فقالت الفقهاء: المصر كل بلد جامع تقام فيه الحدود ويحله أمير...».

المصر الكرسي: العاصمة. وأحيانا يستعمل « الكرسي » فقط: « وبالجملة فاتخاذ الدولة الكرسي في مصر يخل بعمران الكرسي الأول » (882 ج 3).

50) مطاولة: الحرب بالمطاولة هي الحرب المستمرة على فترات، هي«الثورة الدائمة» التي تقوم بها إحدى العصبيات على الدولة. وذلك بعكس «المناجزة» وهي الإجهاز على العدو دفعة واحدة وإلحاق الهزيمة به. «الدولة المستجدة (م 23 ج) إنما تستولي على الدولة المستقرة بالمطاولة، لا بالمناجزة » (703 ج 2).

51) معاش: «المعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق (م41) والسعي في تحصيله وهو مفعل من العيش (اسم مكان)، كأنه لما كان العيش الذي هو الحياة لا يحصل إلى بهذه (إشارة إلى وجوه المعاش وأصنافه)، جعلت موضعا له على طريق المبالغة» (898 ج 3).

معاش ورياش: يقصد بالمعاش الضروري والحاجي (م32) من العيش أما ما فوقهما اي الكمالي (م32) فيسميه رياشا: « ...فتكون في تلك المكاسب معاشا إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة، ورياشا ومتمولا إن زاد على ذلك »(895 ج3).

(معاش نحل): نحل المعاش هي طرق كسب العيش (898 ج 3).

الفكر المعاشي: هو العقل التجريبي او العقل العملي عند الفلاسفة.

52) ملك: السلطة والقهر.« وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر »(439 ج2).

أ. كون الملك تاما إذا كان صاحبه « يستعبد الرعية ويجبي الأموال ويبعث البعوث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة » (514 ج 2). وهذا أيضا هو «الملك الأعظم» وهو لا يكون إلا«لأصحاب القبائل والعشائر والعصبيات والزحوف والحروب والأقطار والممالك»(886 ج 3).

- وأما« الملك الناقص » أو (الملك الأصغر) فهو مجر استبداد احد الولاة بولايته، أو استبداد احد وجهاء العاصمة بالأمر عند سقوط الدولة.

ب. أما من حيث نوع السياسة التي يتبعها الملك في تدبير شؤون مملكته فإن الملك أنواع ثلاثة:

- ملك طبيعي وهو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة.
- ملك سياسي وهو حمل الكافة على النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار.
- والخلافة وهي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها (815ج2).

53) ملكة:

أ. (صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته...) (923ج3).

- الملكة غير الفهم والوعي (= الحفظ):« الملكة إنما هي للعالم او الشادي (= النابغ) في الفنون دون سواهما. فدل على أن هذه الملكة غير الفهم والواعي».
- « والملكات كلها جسمانية سواء كانت في البدن أو في الدماغ من الفكر وغيره كالحساب. والجسمانيات كلها محسوسة، فتفتقر إلى التعليم » (985ج3).

- الفعل الحاصل بالملكة قد يرسخ بالتكرار والعادة فيصبح في مرتبة الطبع والطبيعة (م33): « ...إن الانسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه، فالذي ألفه في الأحوال حتى صار له خلقا والملكة وعادة تنزل منزلة الطبيعة والجبلة » (413ج2).

ب. يستعمل ابن خلدون (ملكة) بمعنى التملك وهو المعنى اللغوي للكلمة: (الملكة: الملك والتملك، يقال ما في ملكته شيء، (الصحاح)).

والغالب ان ابن خلدون يقصد بها:

- الحكم. يقول: « ...فمن الغالب أن يكون الإنسان في ملكة غيره »(418ج2) اي تحت حكم غيره « فأن كانت الملكة رفيقة عادلة... وإذا كانت الملكة واحكامها بالقهر والسطوة... »(419ج2).

سوء الملكة: سوء الحكم:«إن أواخر الدولة يكون فيها الإجحاف بالرعايا وسوء الملكة »(709ج2).

- حسن الملكة: حسن الحكم: « ويعود حسن الملكة إلى الرفق بالرعية » (515ج2).

54) ملكية: الملكية في اصطلاح ابن خلدون تعني الانتماء إلى عالم الملائكة. (982ج3)

55) ملائكية: (عالم الملائكية): عالم الملائكة في اتصال الانسان به وهو عالم فوق البشرية وتحت (الملأ الأعلى).

56) موالي:

أ. موالي القبيلة في الاصطلاح الخلدوني: هم جميع من ينتمي إليها دون أن يربطهم بها نسب صريح. وفي معناهم: (المصطنعون) وهم الذين تضمهم القبيلة إليها بالحلف أو بالولاء، دون أن يرتبطوا بها بالنسب القريب.

- يميز الفقهاء بين مولى الرق، ومولى الحلف: الأول هو العبد يعتقه سيده فيصبح ولاؤه له، أي يصبح عضوا في أسرته، ويتحمل بالنسبة إليه جميع التبعات التي يتحملها بالنسبة لأبنائه. والثاني هو الرجل الحر أصلا ينزل في جوار قبيلة ما، أو في جوار رجل ذي مكانة فيحالف القبيلة على أن يكون معها ضد أعدائها ويخضع لأعرافها ونظمها، لقاء قيام القبيلة بحمايته والدفاع عنه. «..فإذا اصطنع أهل العصبية قوما من غير نسبهم أو استرقوا العبدان والموالي والتحموا بهم...ضرب معهم أولئك الموالي والمصطنعون بنسبهم في تلك العصبية ولبسوا جلدتها كأنها عصبيتهم.. » (437ج2).

ب. هذا ويطلق لفظ (مولى) على السيد أيضا أي على الرجل الذي يعتق عبده، أو الذي يستجير به حليف. فصل في أن البيت والشرف للموالي (أ) وأهل الاصطناع إنما هو بمواليهم (ب) لا بأنسابهم »(433ج2).

57) وجود: يستعمل ابن خلدون هذه الكلمة بمعنى: الواقع المعيشي: (براهين وجودية = براهين تستند على الواقع) (يشهد له الوجود = يشهد له الواقع).

والمقصود بالواقع هنا إما الواقع الطبيعي (= الطبيعة) أو الواقع الاجتماعي.

58) وازع:

أ. السلطة التي تكبح جماح الفرد وتعطل« غريزته العدوانية » وهو – أي الوازع – نوعان:

- وازع ذاتي ومرجعه إلى اقتناع الفرد وانقياده بمحض إرادته وهدى ضميره تحت تأثير التربية الدينية والخلقية.
- وازع أجنبي: وهو السلطة المفروضة على الشخص من خارج بالتعليم أو بالعقاب، أو بالغلبة والقهر.« الأحكام السلطانية والتعليمية مفسدة للبأس

لان الوازع فيها أجنبي. وأما الشرعية فغير مفسدة لأن الوازع فيها ذاتي » (421ج2).

ب. الوازع عند ابن خلدون هو، على العموم، الحاكم« فاحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم، وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم »(513ج2).

59) وزيعة: ج. وزائع وهي الضريبة التي تفرض على مجموعة من الأشخاص فيتوزعونها فيما بينهم.« إن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع، كثيرة الجملة » (667ج2). أي إن مقدار الضريبة المفروضة على الأشخاص والممتلكات يكون كثيرا لكثرة من يؤديها. فإذا ارتفع مقدار الوزيعة الواحدة عن الحد المعقول، عجزت أغلبية السكان عن آدائها، فيكون مجموعها قليلا.

60) وظيفة: والوظيفة ما يوظف آداؤه على الشخص بعينه.« وإذا قلت الوزائع والوظائف (أي إذا انخفضت نسبة الضريبة) على الرعايا، نشطوا للعمل.. » (668ج2). وهكذا فالوزيعة هي الضريبة الجماعية، أما الوظيفة فهي الضريبة العينية.

61) وقائع: الواقعة، (يجمعها ابن خلدون وقائع، وأحيانا على واقعات) هي كل ما يحدث في المجتمع من تغيير وتطور فهي تقابل: الحوادث التاريخية بالمعنى الحديث. وكثيرا ما يقرنها بـ « أحوال » ويعني بها مراحل التغير والتطور: المؤرخون « لم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها » (351ج1).— أحيانا يقرن: حوادث ووقائع. الحوادث (م20) أعم من الوقائع، لأنها تشمل الذوات كما تشمل الأفعال. أما الوقائع فيعني بها خاصة الأفعال والعلاقات الاجتماعية.

الخاتمة

بعد إنهاء هذا البحث بعون الله وتوفيقه نحن في حاجة إلى إبراز نتائجه التي توصلت إليها هذه الدراسة، ومنها الإجابة على الإشكالية بالكشف عن الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون وتحليلها ومعالجتها معالجة علمية موضوعية للتأكد منها، هل جاءت كغيرها من الأفكار الاقتصادية عند أفلاطون، وأرسطو، وعند بعض علماء المسلمين؟ أم أن ابن خلدون قد توصل إلى وضع أسس لتحليل اقتصادي متكامل يرتقي إلى درجة العلم، الأمر الذي يسمح له تبوأ مكانته بين رواد الفكر الاقتصادي، مع الاحتفاظ بسبقه التاريخي لتأسيس علم الاقتصاد.

نعتقد أن هذه الدراسة أثبتت صحة هذه الفرضية عن طريق تحقيق ما اشترطه العلماء في ولادة علم ما، وهي الموضوع المتميز، والمنهج العلمي الذي يمكن من خلاله دراسة هذا الموضوع، والمسائل التي تحتوي على النظريات والقوانين الضابطة لمسائل العلم، وفيما يلي عرض للنتائج المتوصل إليها من خلال دراسة الشروط الثلاثة المطلوب في ولادة علم ما:

أولا: أهم العوامل المؤثرة في فكر ابن خلدون

إن عظمة هذا الفكر كانت نتيجة لتظافر عوامل قوية ساهمت في تشكيل فكره ورسم شخصيته، فمن عائلة سادت في العلم والسياسة ترجع جذورها إلى الصحابي وائل ابن حجر، إلى عصر عرف كل التناقضات وشهد شتى الظواهر، إلى حياة مليئة بالتجارب الميدانية التي وقف على نتائجها وآثارها، فكانت المحور الذي تدور عليه الحياة السياسية، ثم العلم الغزير والقضاء، وشغف السلطة، ومرارة السجن، وظلم الزمن بهلاك المال والولد، فكانت خلاصة هذه المعاناة البشرية الخلدونية، فكرا علميا غير مسبوق، وكان ابن خلدون مبتكرا ومجددا وليس مقلدا.

ثانيا: الموضوع في التحليل الاقتصادي الخلدوني "الشرط الأول"

بعد دراستنا للشرط الأول والمتمثل في "الموضوع" في النموذج الاقتصادي الخلدوني تبين لنا أن موضوع المعرفة الاقتصادية عند ابن خلدون قد استوى في جميع شروطه وقياساته، وتحدد بشكل علمي دقيق الغرض من الدراسات الاقتصادية التي قدمها ابن خلدون، فقد بينا كيف استعمل ابن خلدون العقل كمصدر للمعرفة الإنسانية، واستنتج بأن العقل لا يصلح لأن يكون نقطة البداية لمعرفة الطبيعة، كما أنه لا يصلح وحدة لهذه المعرفة الكاملة لمراحل الإدراك وهي مرحلة التمييز ومرحلة النظر ومرحلة البرهان وذلك هو الاعتقاد الراجح لاستفاء ابن خلدون لموضوع المعرفة الاقتصادية وإمارة التوصل إلى علم جديد.

ثالثا: المنهج في التحليل الاقتصادي الخلدوني

إن المنهج العلمي لابن خلدون قائم على فروض علمية من أهمها التعليل الاقتصادي، والعلاقة الحركية بين الأسباب والنتائج، كما أن له أسس علمية وأهمها الشك، والواقعية الاقتصادية والاجتماعية، والأساس التحليلي، ومن خلال هذا توضح لنا بأن المنهج العلمي لابن خلدون استقرائي قياسي يستجلي الوقائع ويرتكز على التجربة، ويحلل الظواهر ليستخلص منها حكما عاما عن طريق القياس، باستخدام العقل ليصل إلى معرفة العلة التي تربط بين جوانب الظاهرة.

رابعا: الأفكار والنظريات الاقتصادية عند ابن خلدون "استفتاء المسائل"

لقد توصلنا إلى إثبات أن ابن خلدون استوفى أهم مسائل المعرفة الاقتصادية وهو الشرط الثالث والأخير المطلوب في أي معرفة علمية لتكون علما مخصوصا، وسنتعرض باختصار إلى نتائج هذه المسائل الاقتصادية المقارنة فيما يلي:

1. تقسيم العمل، اليد الخفية والحافز بين خلدون وآدم سميث:

إن ابن خلدون يعتبر تقسيم العمل وتخصيصه "التعاون" ضرورة إنسانية نابعة من عجز الفرد على سد حاجاته ورغباته بمفرده بينما يرجع آدم سميث هذا إلى رغبة فطرية في التبادل.

- يؤدي تقسيم العمل إلى الزيادة السكانية التي ينتج عنها التخصص والتأهيل مما يؤدي إلى وجود فائض نتيجة التعاون يتطلب تصريف المنتجات عن طريق ما يسمى بالمنافذ بين المدن أو البلدان أي وجود أسواق جديدة لتصريف الفائض وهذه الفكرة ساد الاعتقاد بظهورها في عهد آدم سميث.
- توصل ابن خلدون إلى نوعين أساسيين لتقسيم العمل، التقسيم الاجتماعي وهو توزيع الأعمال بين الناس، والتقسيم التقني داخل العملية الإنتاجية الواحدة في مثال "قوت يوم من الحنطة"، بينما ركز آدم سميث بصفة أساسية على التقسيم التقني للعمل.

وهكذا يتضح بكل موضوعية علمية أن مساهمة ابن خلدون في تقسيم العمل قد فاقت ما قدمه رائد الاقتصاد الغربي المعاصر آدم سميث.

- قدم ابن خلدون تحليلا علميا عن الحافز الاقتصادي واعتبره أساس التقدم لأن ذهابه يؤدي إلى القعود عن الكسب جملة لذهابه بالآمال جملة، وهو نفس التعبير الذي استعمله آدم سميث "اليد الخفية" واعتبرها هي محرك الحياة الاقتصادية، وإذا كانت اليد الخفية سببا في ريادة آدم سميث، فإن الحافز الاقتصادي يجعل ابن خلدون بين الرواد استنادا إلى نفس التقويم.

2. الحرية الاقتصادية بين ابن خلدون كيسناي آدم سميث:

إن ابن خلدون من دعاة الحرية الاقتصادية، وهو ضد أن تكون الدولة تاجرة، حيث حارب تدخلها سواء في الإنتاج أو التبادل، وهذا يجعل ابن خلدون من أنصار

الحرية الاقتصادية الكاملة، وبالرجوع إلى مذهب الفيزوقراط "دعه يعمل دعه يمر" أي الحرية في التبادل والإنتاج، وبالاستناد إلى فكر آدم سميث الداعي إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، نجد أن مساهمة ابن خلدون سابقة بأربعة قرون مما يترتب عليه بأن نعقد لابن خلدون تأسيس مذهب الحرية الاقتصادية.

3. نظرية الريع والتوزيع بين ابن خلدون وريكاردو:

من خلال دراستنا لنظرية الريع عند ريكاردو وابن خلدون تبين لنا أن المعبر عليه عند ابن خلدون بـ "الأراضي الأقل خصوبية والبلاد المتوعرة " والمعبر عليه عند ريكاردو بالأراضي الأقل خصوبية أو بالأراضي الصحراوية القاحلة هي نفس الفكرة ونفس الموضوع، مما يبين بأن الاختلاف لم يكن سوى في الصياغة وهذا يجعل من ابن خلدون أول من أسس لنظرية الريع.

أما دراسة نظرية التوزيع عند ابن خلدون ومقارنتها مع آدم سميث وريكاردو، فقد توصلنا من خلالها إلى أن مساهمة ابن خلدون تشكل نظرية متكاملة في التوزيع، وأن هذه النظرية التي أنتجت في عصر ابن خلدون مازالت ذات جدوى في زماننا هذا، الأمر الذي يعزز أصالة وعلمية وسبق ابن خلدون.

4. دور الدولة في انتعاش وانتكاس النمو الاقتصادي:

إن ابن خلدون لم يحلل فحسب الآثار الإيجابية والسلبية التي تصاحب تطور الدولة، ولكنه اكتشف قوانين التطور المفضي إلى التقدم والازدهار والرخاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، كما حدد وبكل علمية عوامل التقهقر والانتكاس، الذي تتسبب فيه الدولة وتؤدي إلى تفككها واضمحلالها واختفائها وتخلفها.

5. نظرية القيمة والأسعار بين ابن خلدون وآدم سميث:

إن ابن خلدون هو أول من درس دراسة علمية تحليلية للقيمة وأرجعها إلى العمل الإنساني، وقد جزم ذلك قبل أربعة قرون من التناقضات التي وقع فيها الفكر التجاري والطبيعي، وصححها آدم سميث فلقب بأبي الاقتصاد، وهذا الجزم يظهر في قوله: "فلابد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني... وإلا لم يحصل ولم يقع به الانتفاع."[1]، وهكذا يتبين بكل وضوح بأن نظرية القيمة التي شكلت دراستها تناقضات فكرية مختلفة، قد تم تناولها من قبل ابن خلدون بشكل علمي وموضوعي هذا الشكل هو السائد في الاقتصاد المعاصر.

- أما الدراسة المقارنة لنظرية الأسعار تبين بأن ابن خلدون درس هذه النظرية من جميع جوانبها بشكل علمي موضوعي يجعله يسجل سبقا تاريخيا في هذا المجال.

6. نظرية الإنتاج بين ابن خلدون ورواد الفكر الاقتصادي المعاصر:

إن ابن خلدون قد أحاط بجميع جوانب هذه النظرية دراسة وتحليلا وأن المقارنة أثبتت لنا أن ما جاء به في مجال الإنتاج لا يقل أهمية عما هو موجود في الفكر الاقتصادي المعاصر، مقيما بنفس تقييم الفكر المعاصر، وهذا ما يجعل ابن خلدون يتبوأ المكانة البارزة بين المفكرين الاقتصاديين المعاصرين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية.

7. نظرية السكان والنقود والمالية العامة:

بعد دراستنا لهذه النظريات الهامة في الدراسات الاقتصادية بين ابن خلدون وغيره من منظري الفكر الاقتصادي المعاصر، تبين لنا ما يلي:

(1) المقدمة، مرجع سابق، ص381.

أ. إن دراسة مقارنة لنظرية السكان بين ابن خلدون ومالتس بينت أن ما جاء به ابن خلدون هو أعمق بكثير مما جاء به مالتس، لأن التجارب والتطور الاقتصادي فند كل ما زعمه مالتس ليس في قرون ولكن في سنين، بينما بقي ما جاء به ابن خلدون صالحا إلى يومنا هذا، مما جعل ابن خلدون صاحب أول نظرية متكاملة في السكان.

ب. أما دراستنا للنقود بين ابن خلدون والكلاسيك وكينز فقد بينت لنا بأن ابن خلدون قدم مفهوم علمي وموضوعي للنقود، كما تعرف على أهم وظائفها ووضح بأن الطلب على النقود يجب أن يكون من أجل استخدامها في التبادل، لا من أجل اختزانها، كما تعرض لتأثير الزيادة والنقصان في الاستهلاك.

وتوصل إلى أن التوسط في الاستهلاك الحكومي والفردي يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي، وبالقياس مع ما جاء من فكر في هذا الموضوع عند الكلاسيك وكينز، يتبين أن مساهمة ابن خلدون في هذا الموضوع لا تقل أهمية عما قدمه الفكر الكلاسيكي والكينزي في هذا المجال.

ج. أما المالية العامة فقد درسها ابن خلدون دراسة تحليلية ارتباطية بالواقع، وتوصل إلى تحديد أثر النفقات والإيرادات الإيجابية والسلبية، وصياغة قانونه الذي يحدد فيه بأنه كلما عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر، وبالمقارنة بما قدمناه من فكر في المالية العامة عند رواد المدرسة الغربية تبين بأن ابن خلدون قد قدم للدراسات الاقتصادية في مجال المالية العامة نموذجا تحليليا ديناميكيا لم يعرف في الفكر الاقتصادي إلا حديثا.

والنتيجة النهائية التي نخلص إلى تأكيدها بصورة علمية هي:

"يعد ابن خلدون من الأوائل الذين قدموا تحليلا اقتصاديا علميا متكاملا، ويحق له أن يكون من الأوائل الذين أسسوا علم الاقتصاد".

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.

1. ايف لاكوست، ترجمة ميشال سليمان، العلامة ابن خلدون، دار ابن خلدون، بيروت، 1978.
2. إبراهيم مذكور، ابن خلدون، أعمال مهرجان ابن خلدون، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1962.
3. أحمد منيسي عبد الحميد، عطية المهدي الفيتوري، تاريخ الفكر الاقتصادي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغاري، 1991.
4. أحمد بوذرة، الاقتصاد السياسي في مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، بيروت، 1984.
5. ابن قيم الجوزيه، إعلام الموقعين عن رب العالمين، المكتبة السلفية، القاهرة، 1976.
6. الأيوبي نصيف، إستراتيجية التنمية في العالم الثالث، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1988.
7. أحمد شوقي دنيا، ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، 1993.
8. إسماعيل سفره، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مشاورات جامعة دمشق، سوريا، 1992.
9. أفلاطون، الحسبة ومسؤوليات الحكومات الإسلامية، دار الإسلام، القاهرة، 1973.
10. إبراهيم أحمد الشاذلي وآخرون، مبادئ في علم الاقتصاد، المتحدة للطباعة، القاهرة، 2001.
11. أحمد جامع، عبد الله الصعيدي، أصول الاقتصاد، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1993.
12. أوسكار لانكا، الاقتصاد السياسي، دار الطليعة، بيروت، 1978.

13. أحمد جامع، عبد اللطيف الصعيدي، أصول الاقتصاد "ج2"، دار الثقافة الجامعية، جامعة عين شمس القاهرة، 1993.

14. إبراهيم دسوقي أباضة، الاقتصاد الإسلامي، مقوماته ومناهجه، دراسات العرب، بيروت.

15. أناس بن صالح زمراني، المالية والسياسة المالية، المطبعة الوطنية، مراكش، المغرب، 2000.

16. أبوحامد الغزالي، إحياء علوم الدين، طبع مصطفى البابي الحلبي، السنة غير مذكورة.

17. بوتومور، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، تمهيد في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1990.

18. بوتومور –ت– وميض لطفي، علم الاجتماع السياسي، دار الطليعة، بيروت، 1986.

19. باقر الصدر، اقتصادنا، دار الشروق، جدة، 1041هـ.

20. تيسير الرداوي، تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية،جامعة حلب، سوريا،2000.

21. المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي،دار النهضة مصر، القاهرة، 1979.

22. جميل صليبيا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978.

23. جورج سول، ترجمة راشد البراوي، المذاهب الاقتصادية الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989.

24. جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.

25. جورج نايهانز، ترجمة أحمد صقر، تاريخ النظرية الاقتصادية، الإسهامات الكلاسيكية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.

26. جان باي، ترجمة شيرين حنانة، عبد الجليل حاتم، القوانين الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي، مكتبة النهضة، بغداد، 1993.

27. جون كينت جالبرت، ترجمة احمد فؤاد بليغ، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

28. حازم البيلاوي، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1988.

29. حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، الجزء الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994.

30. حسن الساعاتي، المنهج العلمي في مقدمة ابن خلدون، مهرجان ابن خلدون، مهرجان ابن خلدون، القاهرة، 1962.

31. حسن الساعاتي، المنهج الوضعي عند الغزالي، أعمال مهرجان ابو حامد الغزالي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة.

32. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الخلدوني "قواعد المنهج"، مكتبة النهضة العربية، القاهرة.

33. حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، دار الكتاب العربية، تونس، 1373هـ.

34. حسن إبراهيم، تاريخ العصور الوسطى في الشرق والغرب، دار الطباعة والنشر، القاهرة، ط4، 1988.

35. حسن الرفاعي وآخرون، الاقتصاد السياسي، دار الترقي، القاهرة، 1983

36. حمزة الجميعي الدهومي، عوامل الانتاج في الاقتصاد الإسلامي، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، 1985.

37. ديكارت، ترجمة جميل صليبيا، مقالة الطريقة، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1970، غ م.

38. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، القيمة والتوزيع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.

39. ربيع محمود الروبي، دراسات وبحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار الحقوق، مصر، 1987.

40. روبرت هيلبرون، قادة الفكر الاقتصادي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989.

41. راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة.

42. رفعت السيد العوض، تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، مركز صالح عبد الله كامل، القاهرة.

43. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.

44. رفعت المحجوب، الاشتراكية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.

45. زكريا محمد بيومي، المالية العامة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

46. سفيتيلانا باسييفا، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1978.

47. ساطع الحصري، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1976.

48. سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

49. سعيد أبو الفتوح ومحمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، القاهرة، 1988.

50. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

51. السيد عبد المولى، النظم النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

52. سامو ويلسون، علم الاقتصاد، ترجمة مصطفى موفق، د م الجامعية، الجزائر، 1993

53. السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977.

54. شومبيتر، ترجمة جوزيف راشد البراوي، عشرة اقتصاديين عظام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986.

55. صالح كركر، نظرية القيمة، مطبعة تونس، قرطاج، بدون تاريخ.

56. صبحي تدرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة.

57. صقر احمد صقر، محاضرات في النقود والبنوك والاقتصاد النقدي، منشورات جامعة المنوفية، مصر، 1987.

58. صالحي صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة والاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، القاهرة، 2001.

59. الطبري، تاريخ الأمم والملوك، المطبعة الحسينية، القاهرة، غ م.

60. عبد الرحمان ابن خلدون، لباب المحصل في أصول الدين، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1952.

61. عبد الرحمان ابن خلدون، التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا، نشر محمد بن تاوين الطنجي، القاهرة، 1951.

62. علي بن ابي طالب، جمع الشريف رضا، نهج البلاغة، دار المعرفة، بيروت، غ م.

63. عبد الله عابد، دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة، غ. مذكور.

64. عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

65. عبد المنعم غفر، النظرية الاقتصادية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1988.

66. عبد الرحمن ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، المقدمة، الجزء الثالث، نهضة مصر، القاهرة، 1981.

67. عبد الرحمن يسري، اقتصاد النقود، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1989.

68. علي خليل، المالية العامة، دار الزهران، عمان، 2000.

69. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.

70. عبد الحميد محمد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، غم.

71. عبد السلام بلاجي، المالية العامة عند الماوردي وابن خلدون، دار الكلمة للتوزيع والنشر، المنصورة، 2000.

72. عبد المجيد لطفي وحسن السعاتي، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

73. فرنسوا ويبرو، محاضرات في الاقتصاد السياسي، ادر النهضة، القاهرة السنة غ م

74. فاروق النبهان، الفكر الخلدوني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.

75. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت، 1981.

76. فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، دار القلم، دبي، 1985.

77. القاضي أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم، الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، 1982.

78. كامل بكري، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1996.

79. كارلو شيولا، ترجمة إلياس مرقص، التاريخ الاقتصادي لسكان العالم، أرشيف دار التوزيع والنشر، دمشق، 1990.

80. كارل ماركس، رأس المال، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981.

81. لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، 1996.

82. محمد طه الجابري، ابن خلدون بين حياة العلم ودنيا السياسة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.

83. محمد عبد الرحمن مرحبا، جديد في مقدمة ابن خلدون، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1989.

84. محمد فاروق النبهان، الفكر الخلدوني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.

85. فضيل ديليو وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.

86. محمد محمود ربيع، النظرية السياسية لابن خلدون، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1981.

87. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون "العصبية والدولة"، دار النشر المغربية، الرباط، 1982.

88. محمد ليس شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر، 1988.

89. محمد حلمي مراد، أبو الاقتصاد ابن خلدون، مهرجان ابن خلدون، القاهرة، 1962.

90. محمد حلمي مراد، أبو الاقتصاد ابن خلدون، مهرجان ابن خلدون، القاهرة، 1962.

91. محمد لخضر بن حسين، دراستان في الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمان ابن خلدون في المقدمة، الأديب– الشهاب – باتنة، الجزائر، 1989.

92. محمد حركات، الاقتصاد السياسي وجدلية الثروة والفقر، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2002.

93. محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية.

94. محمد سعيد النابلسي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1981.

95. مصطفى كمال فايد، أصول المذاهب الاقتصادية بين التجاريين والتوجيه، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

96. محمد ابو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، ط3، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، 1986.

97. محمد دويدار، الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي، بيروت، 2001.

98. محمد عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1992.

99. محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الهنا للطباعة، القاهرة، 1981.

100. وارين توملسون، دافيد لويس، ترجمة راشد البراوي، مشكلات السكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989.

101. يوسف محمد رضا، دراسات في الاقتصاد السياسي، المكتبة العصرية، صيدا– لبنان، 1996، ص109.

102. يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، دار الصابوني، دار الهداية، القاهرة، 1993.

المراجع بالفرنسية:

1. ADAM Smith, La richesse des Nations, traduction de Germain Garnier, GF– Flammarion, Paris, 1991.
2. David Ricardo, Des principes de L'economie politique et de l'impôt, traduction de cecile Soudan, GF Flammarion, Paris, 1992.
3. E, James, Histoire Sommaire de la pensée Economique, 3eme Edition, Ed Montchrestien, Paris, 1965.
4. François Quesnay, Physiocratie, GF– Flammarion, 1991.
5. Henrivenis, Histoire de la pensée Economique, edition «PUF», 6eme edition, Paris, 1990.